الأمم المتحدة

A/59/PV.10

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٠**
الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب السيد بيدرو فيرونا رودريغويز بيريس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الرأس الأخضر.

اصطُحب السيد بيدرو فيرونا رودريغويز بيريس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيدرو فيرونا رودريغويز بيريس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رودريغويز بيريس (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية بالانكليزية لنص بالفرنسية قدمه الوفد): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أرحب بانتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. كما أود أن أتقدم بأطيب تمنياتنا لكم بالنجاح في تأدية ولايتكم، وهي ولاية تعكس إجلال المجتمع الدولي لبلدكم، جمهورية غابون.

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، على التزامه الإيثاري بقضايا الأمم المتحدة، وخاصة قضايا أفريقيا.

وأعتقد أن الوقت مناسب أيضا للإشادة بأعمال الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد جوليان هنت، والثناء على إسهامه الكبير في تعزيز عالمية الأمم المتحدة.

إن بلدي، جمهورية الرأس الأخضر، من بين الدول الجزرية الصغيرة. ونعتقد أن دولنا، نتيجة لخصائصها المحددة، تستحق إصغاء خاصا من المجتمع الدولي. ففي الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، تواجه تلك الدول النواقص والقيود الخاصة بها، ويجب أخذها في الحسبان كما يجب.

إن الرأس الأخضر، من خلال جهودها الذاتية، بل أيضا من خلال الإسهام اللازم من المجتمع الدولي، تعد الآن لتحسين ذاتها وحالتها بوصفها أحد أقل البلدان نموا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-52158 (A)
0452158

وما زال بلدي يعاني من حالة خطيرة لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها. علاوة على ذلك، الدول الجزرية الصغيرة تمثل في أحوال كثيرة حقائق مادية وبشرية فريدة – وهي حقائق تشكل تراثاً حقيقيا للبشرية. ولهذه الأسباب وغيرها، أود هنا أن أوجه نداءً دعما للدول الجزرية الصغيرة.

يمر المجتمع الدولي بفترة بالغة التعقد ومتسمة بأنواع عديدة من التحديات. ونحن نعي أننا لا نستطيع تهيئة مناخ دولي يفضي إلى التسوية العادلة للمشاكل الخطيرة التي نواجهها اليوم إلا من خلال التركيز على السلم والاستقرار والأمن والحوار واحترام تنوع المصالح والثقافات، في مناخ من الحرية.

يجب ألا تكون الحرب حتمية. علاوة على ذلك، نظرا إلى المرحلة المتقدمة جدا من الحضارة التي حققتها البشرية، أعتقد أنه من الأهمية أن نسأل عما إذا كان الوقت قد حان للتخلي عن المفهوم الذي صاغه كلاوسفيتز، المنظر العسكري الألماني البارز في القرن التاسع عشر، الذي قال إن الحرب هي مواصلة للسياسة من خلال وسائل أخرى. بدلا من ذلك، أعتقد أنه من خلال التعويل على المفاوضات والحوار، والإقرار بشرعية مصالح وحقوق جميع الأطراف، يمكننا الاستفادة من إمكانية تفادي الحرب كوسيلة لحل منازعات وطنية أو دولية.

أخيرا، من خلال احترام القانون الدولي، الذي يشارك الجميع في صياغته ويجمعون عليه ويحترمونه بالتساوي – وهو احترام يسود مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة – نستطيع إيجاد إجابة تفضي إلى عالم سلمي ومزدهر وعادل، أي العالم الذي من الواضح أن الجنس البشري ينشده.

وأود أن أعيد التأكيد هنا والآن على رفضنا المطلق للاستخدام غير المبرر للعنف وإدانتنا التامة لاستخدام الإرهاب كوسيلة لحل المنازعات السياسية. فالاستهانة التي هي مدانة تماما بالحياة والموت، تجرد أنصارها من الصفات الإنسانية وتفتح الطريق أمام أسوأ أنواع الرذائل في العلاقات بين المجتمعات الإنسانية. ولهذا لا يمكن وقف النضال من أجل السلام، وهناك واجب إلزامي على الجميع، خاصة الأمم المتحدة، بكسر دائرة العنف وفتح طريق التعايش السلمي بين الأمم والمجتمعات الإنسانية.

من بين المساوئ الاجتماعية الأخرى التي يبتلى كوكبنا بها ويمكن مكافحتها بفعالية الجوع والفقر. والقضاء عليهما في الحقيقة هو أحد أهداف جدول أعمال الألفية. وإنني مقتنع بأن النجاح في مكافحة الجوع والفقر ستكون له بلا شك آثار إيجابية عالمية من شأنها أن تعزز الوحدة والتآلف داخل الأسرة الإنسانية، ومن شأنها تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق الأكثر قدسية وحيوية – الحق في الحياة. ومن شأنها أيضا تعزيز الإثراء المادي والأخلاقي لكل المجتمع الإنساني. ومن شأنها أن تسهم في تهيئة الظروف التي هي شروط أساسية لتحسين الأمن الدولي من خلال خفض الهجرة وردم الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يزيل مسببات الإحباط لدى ملايين الفقراء والجائعين في شتى أنحاء العالم المعاصر.

المأساة الأخرى التي تستلزم العمل هي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يرهن مستقبل العديد من البلدان، خاصة في أفريقيا. وهناك حاجة ملحة إلى دفع تحسين وضمان التضامن الدولي الفعال لطرد شبح الجوع والفقر والأمراض الوبائية من الحياة اليومية لملايين البشر. وأعتقد أن الجنس البشري يملك الموارد والقدرة التي تسمح لنا بتحقيق هذا الحلم الرائع.

إن القارة الأفريقية، التي ينتمي إليها بلدي وبلدكم، سيدي الرئيس، ما زالت تواجه تحديات هائلة ومتباينة. ففيما

يتعلق بالمسألة الحاسمة، مسألة السلم والاستقرار السياسي، ننوه أيضا بالالتزام الحقيقي من الدول الأفريقية بحل الصراعات وإزالة بؤر التوتر. ولكن الإرادة السياسية للدول، والمنظمات الإقليمية، والاتحاد الأفريقي لا تكفي، والتزام المجتمع الدولي وإسهامه الحاسم في شكل موارد وافية بالغرض ضروريان لأن يصبح السلم والأمن واقعا لكل شعوبنا في غضون فترة زمنية معقولة.

السلام ليس مجرد غياب الحرب. فالسلام الحقيقي يتطلب وقتا كافيا وبناء للثقة فيما بين الأطراف، ويتطلب أيضا استراتيجية لبناء السلام. وهكذا فإن السلم والاستقرار داخل الدول يتطلبان مؤسسات وسياسات غير إقصائية وتحترم كل قطاعات الأمم وتُشركها وتحقق طموحاتها السياسية والاقتصادية المشروعة، بينما تضمن حماية هويتها الثقافية.

ولا يمكن الشك في أنه، بالنظر إلى التغييرات الكبيرة في المجالات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية السياسية، تعمل حاليا حركة هائلة على تحقيق الديمقراطية في المجتمعات الإنسانية، وتساندها في ذلك مؤسسات سيادة القانون. ولكن الديمقراطية السياسية وحدها لا تكفي. فيجب أن يُضمن للمواطن العادي المشاركة في الشأن العام والحياة الكريمة والشريفة والفاضلة، نظرا إلى أنه لا يمكن أن تمارس الحرية بدون الكرامة.

ويجب أيضا إدراك أنه ما زالت هناك آثار ضئيلة للأنظمة القديمة، التي يجب استئصالها وإزالتها بشكل نهائي من علاقات الأفراد والمجتمعات، مثل العنصرية والتمييز الديني والثقافي، وعدم المساواة بين الجنسين، وازدراء الحقوق الأساسية للمجتمعات الإنسانية الأصلية في شتى البلدان.

يجب أيضا أن نسأل عما إذا كانت الديمقراطية داخل الدول تنعكس على العلاقات بين الدول، خاصة عندما نلاحظ وجود عالم غير متوازن يستمر فيه تزايد التفاوت في القوة بين الأغنياء والفقراء اليوم تلو الآخر. ولذلك، ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز إضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية من خلال السعي إلى تحقيق توازن أفضل في العلاقات بين الدول. إن الديمقراطية الدولية القائمة على أساس الحوار والتعاون فيما بين الدول وفيما بين الثقافات، وعلى أساس التسامح واحترام التنوع الثقافي بين المجتمعات، وعلى أساس التضامن الإنساني واحترام المصالح السياسية والمادية المشروعة لكل الأطراف، لكل الدول الكبيرة والصغيرة، من شأنها أن تحقق تعددية أطراف حقيقية في الحكم العالمي. وهنا بلا شك توجد أسس الانتصار على تحديات اليوم وضمان تحقيق مستقبل آمن وسلمي وممكن التنبؤ به ومزدهر للبشرية.

بعد عدة شهور، ستكون الأمم المتحدة قد طوت ستين عاما من حياة ثرية حافلة ممتلئة بالتحديات والاضطرابات والمشكلات المعقدة للغاية، ولكنها تميزت أيضا بانتصارات وآمال لا حصر لها للجنس البشري. لقد انضم بلدي إلى جماعة الأمم وإن الفضل في ذلك يعود بقدر كبير إلى تدخل الأمم المتحدة لتعزيز الحرية وحقوق الإنسان للشعوب المستعمرة، وهو أمر سنظل دائما ممتنين له. وإني أعتقد أنه في ضوء التغييرات العميقة التي حدثت خلال العقود الستة الأخيرة في جميع المجالات على الساحة الدولية، وفي ضوء نشوء توازن جديد بين القوى، وظهور تحديات معقدة للغاية تتطلب استجابات سريعة وفورية، يصبح من الواضح أننا نحتاج إلى أن نتحرك قدما بإصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وفي رأيي، إن الإصلاح المزمع ينبغي له، بالإضافة إلى إبرازه الحقائق الجغرافية – السياسية العالمية الجديدة، أن يكفل الطابع التمثيلي والتدخل والمشاركة المناسبين لجميع القارات وجميع المجتمعات. ومن

هذا المنظور، سيكون لدينا مجتمع دولي أفضل توازنا، وتقاسم للمسؤولية في بناء مستقبل البشرية أكثر إنصافا.

وقبل أن أختم أود أن أسلط الضوء على الأفعال الناجحة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية بقيادة الأمين العام السيد كوفي عنان، الذي مكننا من أن نستبقي على جدول الأعمال الدولي قضايا هامة تواجه كثيرا من المجتمعات اليوم، مكنت هذه المؤسسة العالمية من أن تكون على صلة مباشرة بالشواغل والتحديات المختلفة التي تقض مضاجع جميع أعضاء الأسرة البشرية.

وهنا أود أيضا أن أكّرم ذكرى جميع الذين خدموا الأمم المتحدة وسقطوا ضحايا لأفعال رعناء ناتجة عن التعصب والإرهاب من جانب الحركات المتطرفة. وأنوه بحاجة جميع البلدان وجميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية إلى أن تكفل وتحترم سلامة وأمن هؤلاء الرجال والنساء النبلاء لأنهم مبعوثون لخدمتنا جميعا.

وإني آمل، سيدي، أن تحرز هذه الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة، التي تنعقد برئاستكم، مكاسب جديدة للسلم والعدالة والتقدم الاجتماعي والاستقرار العالمي.

أخيرا أود أن أكرر كلمات البابا يوحنا بولص الثاني، الذي هو السلطة الأدبية التي لا نزاع فيها في زمننا، في ندائه إلى زعماء العالم يوم ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام:

”إن الأمم المتحدة ... تحتاج إلى أن تتزايد ترفعا عن مجرد وضعها كمؤسسة إدارية فتصبح مركزا خلقيا تشعر فيه جميع أمم العالم بأنها في بيتها...“

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية الرأس الأخضر على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد بدرو فيرونا رودريغيس بيريس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الأونرابل تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس وزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة لدولة ساموا المستقلة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة لدولة ساموا المستقلة.

اصطحب الأونرابل تويلايبا سايليلي ماليليغاوي رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة لدولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يطيب لي جدا أن أرحب بدولة السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة لدولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالانكليزية): تود ساموا أن تهنئكم بحرارة سيدي الرئيس، على انتخابكم لتوجيه دفة المنظمة في هذا الوقت الحرج من تاريخها الذي امتد على مدى ٥٩ عاما. وإني أعرف أنكم ستواصلون العمل الجيد الذي قام به سلفكم في تسليط الضوء على الطبيعة المتعددة الأبعاد للأمن الدولي والحاجة إلى إصلاح

الأمم المتحدة حتى تستجيب منظمتنا بمزيد من الفعالية للتحديات القديمة والجديدة التي تواجه عالمنا.

يكاد لا ينقضي أسبوع دون أن يحدث فيه فعل من أفعال الإرهاب في مكان ما من العالم، يقض مضاجعنا. وهذه الأفعال الإجرامية، بصرف النظر عن السبب أو الشكوى اللذين يتذرع بهما مرتكبوها، هي أمر لا يمكن الدفاع عنه بأي مقياس. فكثير من الأرواح البريئة لا تزال تهدر، ويقتل أناس أو يشوهون، بينما تهجر أعداد غفيرة من جراء أفعال شنيعة مقصود منها أن تزعزع وتقوض الجهود الجماعية للجماعة الدولية لتحقيق السلم والأمن لمجتمعاتنا. إن ساموا تدين بأشد العبارات جميع أفعال الإرهاب، وسوف تمضي في اتخاذ الإجراءات وتساهم الحملة بقسطها من الدعم.

وإلى جانب الإرهاب، لا تزال تنزل نوائب أخرى بالسلم العالمي وباستقرار أممنا. فالتهديد بأسلحة الدمار الشامل، والفقر والجوع والتدهور البيئي والاتجار غير المشروع بالبشر وتهريب البشر، وأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والدرن، تتحول بصورة متعاظمة إلى تهديدات رئيسية دائمة للأمن العالمي.

والحملة على الإرهاب لا يزال من الممكن أن تكون ناجحة، ولكن ذلك لا يتأتى بمجرد قوة السلاح. فالحيلولة دون توفر ملاذ آمن للإرهابيين وإغلاق مصادر تمويلهم هما أيضا أمران حاسمان بنفس القدر. ولكن ما لا يقل أهمية عن ذلك هو ضرورة التصدي للأسباب الجذرية التي تغذي الإرهاب.

لا توجد إدارة عاقلة يمكن ألا يتحرك وجدانها بمأساة بسلان وبالكارثة الإنسانية في دارفور. وحتميات العمل من جانب المنظمة والمجتمع الدولي للتصدي لهذين الحدثين ولأسبابهما قد أفصح عنها ببلاغة زعماء سبق أن تكلموا من هذه المنصة. وأود فقط أن أذكر وأنوه بأن الأفعال الكفيلة بالتوصل إلى حلول لهذين الحدثين والأحداث المماثلة، يجب القيام بها وفقا لسيادة القانون.

وفيما يتعلق بالعراق تشجب ساموا العنف اليومي الذي قتل وشوه هذا العدد الغفير من الناس وللظروف التي سببته. ونحن نؤيد كل التأييد إعادة توطيد السيادة العراقية ونصلي من أجل نجاح عملية انتخابية تكون ذات مصداقية لتنصيب حكومة عراقية بتفويض شعبي.

وعلى نفس المنوال لا نستطيع إلا أن نصلي ونأمل في العثور قريبا على حل قابل للتطبيق للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، قبل أن تهلك أرواح كثيرة أخرى على الجانبين.

في الشهر الماضي استضافت ساموا في عاصمتها، آبيا، القمة السنوية لزعماء محفل جزر المحيط الهادئ. وبوصفي الممثل الذي يتولى الرئاسة الحالية لذلك التجمع، أود إبلاغ الجمعية العامة بأن زعماء المحيط الهادئ قد لاحظوا مرة أخرى مخاطر الإرهاب على العالم، وكذلك – بالنسبة لمنطقة الهادئ بصفة خاصة – مخاطر الجريمة المتعددة الجنسيات، والعقاقير غير المشروعة وانتشار الأسلحة الهجومية الصغيرة. وتبعا لذلك فإن بلدان محفل جزر الهادئ عززت تعاونها على التدابير المضادة للإرهاب، وكذلك عززت جهودها الوطنية وتعاونها الإقليمي في محاربة الجريمة المنظمة المتعددة الجنسيات وبناء قدرات السيطرة على الحدود.

ومحفل جزر الهادئ ملتزم كذلك بترتيبات وآليات جماعية لمساعدة الحكومات الإقليمية على الإبلال من عواقب النزاعات والأزمات الوطنية. ونجاح هذه الترتيبات، المتخذة بمساندة الأمم المتحدة أصبح منذ الآن ماثلا للعيان في النتائج الإيجابية لبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان. وبينما لا تزال هناك أمور كثيرة لا بد من إنجازها، فإن جزر

سليمان تحرز تقدما طيبا ومتواصلا، وسوف يظل المحفل ملتزما بمساندة تلك البعثة.

وعلى غرار ذلك تم تحقيق السلم في بوغنفيل، حيث تم الاتفاق على إجراء انتخابات في نهاية هذا العام لإقامة حكومة مستقلة في بوغنفيل. ودور حكومات بابوا غينيا الجديدة واستراليا ونيوزيلندا، بمساندة من محفل جزر الهادئ، وبالعمل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة، حاسم في إرشاد بوغنفيل خلال هذه الفترة الهامة.

ومن السمات الهامة لآلية الاستجابة التي أوجدها محفل جزر المحيط الهادئ لمساعدة الحكومات الإقليمية مرونة هذه الآلية. ومحفل جزر المحيط الهادئ هو الآن في سبيل الاستجابة لأزمة نشأت في أحد البلدان الأعضاء في محفلنا عن أسباب مختلفة تماما عن الأسباب الموجودة في جزر سليمان وبوغنفيل.

واعترافا بأهمية الحكم الصالح في سبيل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، دعا محفل جزر المحيط الهادئ أعضاءه إلى أن يصبحوا أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد. ومن باب تعزيز مؤسسات الحكم الصالح في أمم المحيط الهادئ، سلط زعماء المحيط الهادئ الأضواء على الدور الهام الذي تضطلع به العناصر الفاعلة من غير الدول والمجتمع المدني.

ومن القضايا التي استرعت جزر المحيط الهادئ انتباه الأمم المتحدة إليها على مر السنين، وهي قضية ما زالت وثيقة الصلة بالواقع – لا للمحيط الهادئ فقط – وتظل تدفع قدما بقضية عدم الانتشار النووي الذي هو أمر هام جدا، قضية معاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية. وقد دعا محفل المحيط الهادئ مرة أخرى الولايات المتحدة إلى التصديق على بروتوكولات تلك المعاهدة.

وعلى الرغم من أن جزر المحيط الهادئ كانت جد عاكفة على التغلب على أزمات تعالجها بعض الحكومات الإقليمية، فإن عدة أمم جزرية في المحيط الهادئ، بالإضافة إلى استراليا ونيوزيلندا، قد ساهمت مع ذلك بما تطيقه من طرائق في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفيما يتعلق ببلدي بالذات، فإننا نساهم بشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور – ليشتي وليبريا بالإضافة إلى الذين خصصناهم لجزر سليمان.

من الواضح أن أممنا الصغيرة تحاول جاهدة الإسهام في مبادرات الأمم المتحدة في سبيل الأمن والسلم. بيد أن التزاماتنا الوطنية – بما فيها التزامات التبليغ المتعلقة بمختلف الاتفاقيات وقرارات الأمم المتحدة بشأن الأمن والإرهاب – تضع عبئا ثقيلا على البنية التحتية والقدرة الإدارية للدول الصغيرة. ولذا نتلمس تفهم المنظمة ونشجع الهيئات المختصة بالأمم المتحدة على استكشاف طرائق مبتكرة لمساعدة الدول الصغيرة على الوفاء بالتزاماتها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا).

إن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها الخاصة معروفة تماما وموضحة في برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي ظل قائما طوال السنوات العشر الماضية. ومن أسف أنه على الرغم من الالتزامات التي تم الارتباط بها قبل عشر سنوات في بربادوس، وخلال استعراض منتصف المدة الذي جرى عام ١٩٩٩، في هذه القاعة، فإن تحقيق تلك الأهداف لا يزال بعيدا عن متناول يدنا.

مع ذلك نأمل أملا حارا أن يوفر الاجتماع الدولي المقرر عقده في موريشيوس في كانون الثاني/يناير المقبل، لإجراء استعراض شامل لبرنامج عمل بربادوس، فرصة

للمجتمع الدولي حتى يثبت توفر الإرادة السياسية لديه ويكرس موارد كافية للسماح لأممنا الجزرية الصغيرة النامية بالتغلب على التحديات الفريدة التي نواجهها.

إن سلسلة الأعاصير التي أحدثت تدميرا جسيما لبعض الأمم الجزرية في منطقة الكاريبي، وفي الولايات المتحدة، إنما هي تذكير صارخ بالتحديات القصوى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وللين عودها أمام الكوارث. إن أممنا الجزرية في المحيط الهادئ، بما في ذلك بلدي، تعرف من خبرتها المريرة بالأعاصير التي تعصف بمنطقتنا بانتظام الأثر المفجع لتلك الكوارث في القضاء، في ساعات، على الإنجازات الإنمائية التي تكون قد تحققت بجهد جهيد على مدى سنوات عديدة.

ولذا فإن شواغل أممنا حقيقية وضعفها أمام الكوارث حقيقي تماما. وبينما نقبل تحمل المسؤولية الأولى عن تحقيق أهداف برنامج العمل، تبقى الحقيقة أن مساندة المجتمع الدولي لا غنى عنها لنجاح ذلك البرنامج. ولذا نناشد منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم المساندة اللازمة لاستكمال البرنامج الجاري والبرامج المستقبلية، وكذلك لتنفيذ ورصد نتائج موريشيوس المتعلقة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبالمثل فإن أهمية المؤسسات المتعددة الأطراف كمرفق البيئة العالمية في هذه العملية أمر لا يمكن المغالاة في التنويه به. ولذا فإننا نحث المرفق المذكور على تطبيق قواعده الخاصة بشأن تيسير الاتجاه إليه وتبسيط إجراءات صرف الأموال منه، في سبيل مراعاة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن التجارة مكون حيوي من مكونات التنمية المستدامة، خصوصا للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذا نواصل حثنا على أن تؤخذ تماما في الحسبان وجوه ضعف الدول الصغيرة في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، لا سيما فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة وتطبيق شروط تساهلية لصالح الاقتصادات الصغيرة.

إن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في العام القادم سوف يوفر فرصة للمجتمع الدولي لقياس ما أحرز من تقدم وتبين الاستراتيجيات العلاجية والالتزامات لمزيد من تحقيق تلك الأهداف. وساموا تظل ملتزمة بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

إن انتخاب نائب المدعي العام الثاني للمحكمة الجنائية الدولية قبل أسبوعين فقط استكمل عملية إرساء دعائم المحكمة على ركيزة مؤسسية كاملة. وإن ساموا ترحب بحرارة بالطاقم المتنوع من القضاة ومسؤولي المحكمة، وتضيف صوتها إلى من يناشدون أعضاء الأمم المتحدة الآخرين الانضمام إلى نظام روما لإنشاء المحكمة. ونظرا لدور المحكمة في مساندة المعايير الإنسانية الدولية وحماية حقوق الإنسان، فإن المحكمة جديرة بمساندة المجتمع الدولي للتمتع بما يلزمها من طابع عالمي كامل.

ونحن نشكر الأمين العام والرئيس السابق للجمعية على عملهما الجدير بكل ثناء، في تعزيز تنشيط المنظمة وإصلاحها.

وسعيا إلى هذا الغرض تساند ساموا تماما عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وتتطلع إلى التقرير الذي سيصدره في نهاية العام.

ونؤمن بأن نتيجة إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن تتضمن استعادة أولوية دور الجمعية العامة وإدراك أمانة عامة أشد فعالية وأكثر كفاءة.

وبصفة خاصة نؤيد توسيع مجلس الأمن ونوصي بشدة بضم اليابان وألمانيا كعضوين دائمين.

وأخيرا أعرب عن تأييدي الكامل للسيد بينغ في تصريف مسؤولياته العديدة، وأرجو له الخير في رئاسته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب الأونرابل توبلاييا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة لدولة ساموا المستقلة، من المنصة.

بيان الأونرابل باتريك ماننغ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

اصطُحب الأونرابل باتريك ماننغ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يطيب لي جدا أن أرحب بدولة الأونرابل باتريك ماننغ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مانينغ (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو أوجه التهانئ إلى السيد بينغ على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ونحن واثقون بأن خبرته ومهاراته الدبلوماسية سوف تمكنه من الوفاء على أكمل وجه بالمسؤوليات الثقيلة لمنصبه.

واسمحوا لي أن أعرب لسلفه، الأونرابل جوليان هنت، وزير خارجية سانت لوسيا، عن تقديرنا العميق لجهوده الرامية إلى إعادة تنشيط الجمعية العامة.

وأود أيضا أن أعرب لأميننا العام، السيد كوفي عنان، عن المساندة الكاملة من حكومتنا ومن شعب ترينيداد وتوباغو، بينما يواصل السير في المبادرات العالمية للأمم المتحدة نحو جعل العالم عالما أفضل وأكثر أمنا للبشر كافة.

إن ترينيداد وتوباغو تحتفل اليوم بالذكرى الثامنة والعشرين لمولد الجمهورية فيها. وخلال الـ ٤٢ عاما التي قضيناها كبلد مستقل، خطونا خطوات واسعة في تطوير أمتنا. وقد حافظنا على تقليد قوي من الحكم الديمقراطي من خلال نظام سياسي يتزايد شمولا وتتعدد فيه الأحزاب؛ ومن خلال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد، المدمجة في صلب دستورنا والمعترف بها دوليا؛ وبكفالة التقيد الصارم بسيادة القانون.

وقد تزايد سعينا إلى تنويع قاعدتنا الاقتصادية. ومن خلال سياسات متماسكة وسليمة تتعلق بالاقتصاد الكبير، إلى جانب الإدارة الحصيفة والحرص في استخدام مواردنا، حققنا طوال أكثر من عقد من الزمان نموا اقتصاديا إيجابيا بلغت نسبته ١٣,٢ في المائة في العام الماضي.

وقد خطا بلدنا خطوات واسعة في تعزيز قدرات شعبنا من خلال تمكين الجميع من الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي. وذهبنا إلى أبعد من ذلك من خلال برنامجنا السابق للالتحاق المدرسي، وهو برنامج ترعاه الدولة، ويستهدف توفير التعليم المبكر لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٠، وبفتح الباب على مصراعيه للانخراط في التعليم العالي، من خلال دعم كل طالب وزيادة التمويل لذوي الجدارة، ومن خلال جامعة ترينيداد وتوباغو التي أنشئت حديثا.

إن جمهوريتنا الأرخبيلية يقطنها ١,٣ مليون نسمة منحدرون من أصول أفريقية وهندية وأوروبية وصينية وشرق أوسطية ومختلطة، فهم يمثلون عالما صغيرا حقيقيا من شعوب

العالم. بيد أننا استطعنا إيجاد الانسجام العرقي والتسامح الديني من خلال الاحتضان الجامع لتنوع أبناء شعبنا.

إن هذا النهج، إلى جانب التزام النزاهة والشفافية في الشؤون العامة والمساواة في الفرص للجميع، كان أمرا جوهريا لدوام السلم والاستقرار والتقدم الذي نتمتع به بينما نزمع أن نجعل من ترينيداد وتوباغو شعاعا من النزاهة في العالم كله.

إن ترينيداد وتوباغو برهنت على أنها تملك قوة ومرونة رائعتين إزاء البيئة العالمية المتميزة بتغيرات مطردة اقتصادية واجتماعية وغيرها؛ وهذا وجه طاقتنا للسير نحو تحقيق رؤية جديدة جريئة في إنجاز برنامجنا الإنمائي. وفي ذلك الصدد، تنخرط حكومتنا وشعبنا في الوقت الحاضر في عملية تشاورية تتميز بالمشاركة الواسعة، وتهدف إلى صياغة خطة وطنية إنمائية استراتيجية تحدو بترينيداد وتوباغو نحو صيرورتها أمة متقدمة النمو بحلول عام ٢٠٢٠ أو قبل ذلك التاريخ.

لقد أطلقنا على هذه العملية اسم ”رؤية ٢٠٢٠“ ويشمل برنامجها إنماء رأس المال البشري؛ وتطوير مجتمع تقود زمامه التكنولوجيا ويقوم على أساس العلم؛ وإيجاد اقتصاد شديد الإنتاج وعالمي التنافس؛ وبحلول عام ٢٠٢٠ توفير مستوى من المعيشة لجميع مواطنينا يضاهي ما يتمتع به الناس في البلدان المتقدمة النمو.

إن إنجازاتنا تقف شاهدا لا نزاع فيه على ما يمكن لأمة صغيرة مستقلة كأمتنا أن تفعله في هذا الصدد. ثمة رابطة ذات مغزى بين سمتين من السمات التي تحدد معالم بلدنا وتميزه عن غيره من بلدان المنطقة. وإحدى هاتين السمتين هي مواردنا من النفط والغاز الطبيعي – التي هي الأساس والركيزة الرئيسية لاقتصادنا؛ والسمة الثانية هي اختراعنا آلة ”استيل بان“ (الصحن الفولاذي)، وهو ابتكارنا المستمد من تسخين وتطويع السطح العلوي لبراميل النفط المستغنى عنها.

هذه الآلة هي من أهم الآلات الموسيقية التي ابتكرت خلال القرن الماضي. ونحن فخورون بأننا اخترعناها، كما أننا فخورون بما تلقاه من اعتراف متزايد وشعبية متنامية على الصعيد الدولي، وهو أمر ينم عن البراعة الهائلة لشعوب البلدان النامية.

ويصدق ذلك أيضا على إنجازات قطاع الطاقة لدينا. فإنتاج ترينيداد وتوباغو الذي يزيد بقدر طفيف عن ١٣٠ ٠٠٠ برميل من النفط يوميا، ليس كمية محسوسة بالمقاييس الدولية، غير أن إنتاجنا من الغاز الطبيعي يبلغ ٢,٩ مليار قدم مكعب يوميا، وقد دفع ذلك ببلدي إلى أن يصبح اليوم أكبر مصدر في العالم للميثانول والأمونيا. ونزود الولايات المتحدة حاليا بـ ٨٠ في المائة من وارداتها من الغاز الطبيعي السائل، بفضل خطوط إنتاجنا الثلاثة منه، ونزمع أن نسخّر الأرباح المحققة لتعزيز التنمية الإقليمية الكاريبية. ونحن كذلك موردون أساسيون للطاقة لجيراننا الكاريبيين. وكي نحقق المزيد من تسهيل ذلك، نستكشف إمكانية القيام بعدة مشروعات متصلة بالطاقة، تشمل إنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي من خلال المنطقة الكاريبية الشرقية. ودخلنا أيضا في مشروع مشترك مع جارتنا فنزويلا لتسييل الغاز الطبيعي لذلك البلد في ترينيداد وتوباغو.

وفي هذه الأثناء يجري توسيع مرافق إنتاجنا للحديد والصلب. وهناك عدة مرافق إنتاج جديدة هي في طريق الإنجاز، ومنها مجمع لإنتاج الايثيلين، ومشروع لصهر الألومنيوم، ومشروعات أخرى للتوسع في إنتاج الأمونيا والميثانول، وكذلك منتجات بتروكيميائية فرعية أخرى.

إن توليفة من مناخ استثماري جذاب وتمكيني، وطاقة متوفرة بأسعار زهيدة، وموقع استراتيجي إزاء أسواق الشمال والوسط والجنوب الأمريكي والأسواق الأوروبية، وسكان تتجاوز نسبة المتعلمين بينهم ٩٠ في المائة، ومجموعة

من خلقيات سليمة في العمل، وكذلك بنية تحتية جيدة، في مجال الاتصالات، تستمر في جعل ترينيداد وتوباغو من أكبر من يتلقون الاستثمار الأجنبي المباشر في نصف الكرة الغربي، محسوبا بعدد النفوس. والحقيقة أننا في العام الماضي كنا ثاني أكبر متلق للاستثمار بعد كندا.

وأسوة ببلدان أخرى نواجه نحن أيضا نصيبنا السوي من التحديات. فمثلا إن موقعنا الاستراتيجي – على أقل من تسعة أميال من الساحل الأمريكي الجنوبي وإلى جنوب سلسلة الجزر الكاريبية، مع توفر وصلات نقل جوي وبحري ممتازة بمدن شمال الأطلسي – يجعل ترينيداد وتوباغو شديدة التعرض للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية. ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة بالعقاقير وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي من أكبر تحدياتنا، ولكن حكومة ترينيداد وتوباغو تظل عاقدة العزم على استئصال هذه الآفات. إننا نواصل تنفيذ التدابير اللازمة لمكافحتها، وواثقون بأننا سوف ننتصر في هذه المعركة.

إن برنامجنا الإنمائي ليس مركزا على جمهورية ترينيداد وتوباغو دون سواها. فهو جزء لا يتجزأ من برنامج كاريبي جامع نلتزم به التزاما متينا لا رجعة فيه، ويأخذ في الاعتبار تحقيق أقصى تنمية لبلدان منطقتنا. وكثير من الصلات التاريخية وغيرها تربط بين أممنا الكاريبية، ونحن نفهم أن الأساس الجوهري لتنميتنا يتمثل في قدرتنا على أن نعمل بمزيد من التقارب بيننا، لممارسة نفوذ أكبر على تنميتنا وكذلك على التنمية العالمية، التي ظلت طوال قرون من الزمان أمر يمليه آخرون.

واليوم، نجد أن مستوى تعاوننا الوظيفي في المنطقة قد ارتفع في طائفة من المجالات، وتظل ترينيداد وتوباغو تضطلع بدور مركزي على جميع المستويات. ولذا فإننا نتطلع إلى تشغيل أحدث مؤسسة كاريبية لنا هي محكمة العدل الكاريبية، التي ستكون جهاز التحكيم بهيئة السوق والاقتصاد الواحد التي ستستحدثها قريبا الجماعة الكاريبية، كما ستكون محكمة الاستئناف النهائية للمنطقة، وسيكون مقرها في بورت أوف سبين.

إن تطوير ترينيداد وتوباغو والجماعة الكاريبية أمران مترابطان متلاحمان. فالجماعة الكاريبية ثاني أكبر سوق تصدير لنا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تمتص حوالي ٢٠ في المائة من صادراتنا. وحصتنا من التجارة الإقليمية نمت إلى ٨٠ في المائة في ٢٠٠١. ومنذ عام ١٩٩٦ أسهمنا بحوالي ١,٤ بليون دولار أمريكي من المساعدة لدول المنطقة الكاريبية من خلال طائفة متنوعة من الآليات، تشمل أنشطة سوق رأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتخفيف عبء الديون، والمساعدة المباشرة. وفي العام الماضي قدمنا ٥٠٥ ملايين دولار أمريكي كقروض لشركات وحكومات في المنطقة، ويلاقي بعضها صعوبة في الاقتراض من السوق الدولي. وبالإضافة إلى ذلك أنشأنا في الآونة الأخيرة تسهيلات جديدة لإعطاء المنح، تقوم على أساس مبيعات المنتجات البترولية إلى المنطقة وسوف تكون مخصصة لاستئصال الفقر داخل الجماعة الكاريبية.

إن بلدي يرى أن تنمية المنطقة الكاريبية، التي هي ثاني أكبر أسواقنا، جزء لا ينفصل عن تنمية ترينيداد وتوباغو. وحتى مع ذلك فان جهودنا الإنمائية الوطنية والإقليمية تقتضي بيئة اقتصادية دولية ذات حساسية أكبر، تسهل اندماجا أكبر فائدة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، بقدر ما نحن متفائلون بشأن مستقبل ترينيداد وتوباغو، لا بد لي بهذه المناسبة أن أسجل موقفا لصالح الأمم المحاصرة في المنطقة الكاريبية. كم من المرات وقفت الدول المستقلة الصغيرة على قمة الجبل هذه لتحث على الوفاء بالحاجة إلى ترتيبات تجارية متعددة الأطراف، تأخذ في الحسبان وجوه الضعف الكامنة في الدول الجزرية

الصغيرة النامية، وبالتالي الحاجة إلى حصولها على معاملة خاصة وبشروط تساهلية؟ ثمة تردد ملحوظ لدى بعض البلدان المشاركة في الاستجابة لتلك المناشدة، وهذا التردد يؤدي إلى عواقب سلبية، خصوصا على الاقتصادات الصغيرة في المنطقة الكاريبية.

ولذا فان ترينيداد وتوباغو تقف حازمة إلى جانب شركائنا البلدان النامية في الدعوة إلى ما يجب اعتباره تطبيقا لضمير اجتماعي داخل تصريف شؤون العولمة وعملياتها. إن البلدان النامية في المنطقة الكاريبية، بوصفها اقتصادات مستوردة لرؤوس الأموال، إنما تدرك تماما، وأحيانا بألم، ما يترتب من آثار على النقص في رؤوس الأموال على توليد فرص العمالة وعلى توفير الإسكان والتعليم والعناية الصحية لمواطنينا. ولعلي أتكلم هنا حتى عمن لم يولدوا بعد.

إن الترتيبات التجارية الأشد لينا، وزيادة التدفقات المالية وما يترتب عليها من تمكين لمواطنينا، هي التي سوف تطوع لنا تحقيق أهم الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو استئصال الفقر. إن العواقب واضحة. والمسار الذي يسلكه بعض من شركائنا من بلدان الاتحاد الأوروبي يجعل تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية أشد صعوبة.

وعندما نتكلم عن تلك الأهداف فإن انتباهنا مشدود الآن إلى هايتي، أحدث عضو لنا في الجماعة الكاريبية. حيث لقي أكثر من ١ ٠٠٠ شخص مصرعهم من جراء الإعصار ''جين''، مما سبب تفاقم المشكلات الرهيبة التي كانت هذه الأمة تعانيها من قبل. ولذا فان ترينيداد وتوباغو ترحب بما استقر عليه رأي مجلس الأمن بقراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونحن نساند أيضا القرار الذي صدر حديثا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعادة تنشيط فريقه الاستشاري المخصص لهايتي، لتعزيز التنسيق والتنمية لبرنامج مساعدة طويل الأجل لذلك البلد. ونعتقد أن تلك الجهود من جانب المجتمع الدولي سوف تسهم إسهاما محسوسا في تحقيق الاستقرار والتنمية التي تمس الحاجة إليها في هايتي.

بيد أن هايتي، في هذه الظروف، تحتاج إلى تدفق هائل من المساعدة الإنسانية الدولية إليها. وهذا ينطبق أيضا بالنسبة لغرينادا وعدة دول كاريبية أخرى، شاء حظها العاثر أن يزورها إعصار ''ايفان الرهيب''. ففي ٨ أيلول/سبتمبر نزل إعصار إيفان على غرينادا. وفي أقل من ساعتين كان قد دمر تماما الاقتصاد والبنية التحتية لغرينادا، مما خرب هذا البلد تخريبا يتجاوز كل وصف. فتسعون في المائة من مباني الجزيرة أصيبت بأضرار أو دمرت. واقتصاد غرينادا، الذي يعتمد على الزراعة في المقام الأول، ويعتمد أيضا على السياحة، وجميع محاصيلها، اختفت بالريح العاتية. وقد أبلغ ممثل غرينادا حديثا زعماء الجماعة الكاريبية أن غرينادا لم يعد لديها ناتج محلي إجمالي.

والإعصار ايفان — الذي تباينت مقادير ما تسبب فيه من إخلال بالأوضاع ومن الدمار – كان قد زار توباغو بربادوس قبل زيارته غرينادا. وبعد غرينادا توجه إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين، وجامايكا، وجزر كايمان، وكوبا، وجزر البهاما، وجنوب الولايات المتحدة. ونشر في كل هذه الأماكن دمارا شديدا، لكن غرينادا وجزر كايمان تحملتا أشد إصابة.

وقبل ايفان كان هناك ''شارلي'' و ''فرنسيس''. وبعد ايفان أتت ''جين'' حاملة الموت والخراب لبورتوريكو والجمهورية الدومينيكية وهايتي. وهناك عدد من بلدان الجماعة الكاريبية مثقلة الآن بعبء التحدي الهائل الماثل في محاولة استعادة الأوضاع الطبيعية.

اسمحوا لي أن أسأل إلى أي مدى تأثرت هذه التغيرات المناخية الواضحة بالتحرشات بالفضاء من جانب كوكب الأرض أو باختلالات التوازن الايكولوجي التي سببها التصنيع؟

وفي أعقاب التخريب الذي لحق بغرينادا، هرعت بلدان الجماعة الكاريبية إلى مساعدة تلك الجزيرة، وينبغي أن نصفق لها على تدفقاتها الجسيمة من العون الإنساني الذي لا يزال يتدفق على غرينادا. وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أعرب عن التقدير والاستحسان لاستجابة الأمين العام التي كانت مناسبة إلى أبعد حد.

تتعهد ترينيداد وتوباغو بتقديم دعمها لجيراننا المحاصرين في منطقة البحر الكاريبي، وبذلك نكون قد ألزمنا أنفسنا عن طريق الدعم المالي المباشر ومساعدات أخرى. ولكن ما تتطلبه غرينادا وهايتي يتخطى بكثير قدرات المنطقة. وأحث المجتمع الدولي الأوسع نطاقا والوكالات المانحة على الاستجابة على نحو واف بالغرض وعلى تأدية دورها. وهناك حاجة ملحة الآن للمساعدة.

تبرز الأحداث المأساوية لموسم الأعاصير الحالي بقدر كبير بعدا آخر لمدى ضعف البلدان الكاريبية. ويجب أن يسعى الاجتماع الدولي المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في موريشيوس لاستعراض تنفيذ برنامج بربادوس للعمل إلى أن يتصدى على نحو شامل للتهديدات الجديدة والبازغة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحيط علما بأن مجموعة جديدة من قضايا الأمن ظهرت في منطقة البحر الكاريبي نتيجة لتلك التطورات.

ويكمن الحل للعديد من مشاكلنا في تعددية الأطراف، إذا اتبعناها على النحو السليم. فالإيمان بتعددية الأطراف واحترامها أديا إلى احترام ترينيداد وتوباغو لجميع المحافل العالمية والإقليمية الرئيسية. واليوم، نحن مشاركون نشطون في إنشاء منطقة تجارة حرة جديدة للأمريكتين، ستمتد، حينما تتحقق، من ألاسكا شمالا إلى تييرا ديل فيوغو جنوبا، وموجدة سوقا به أكثر من ٨٠٠ مليون مستهلك ومولدة فرصا هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أدى التزامنا بعملية التكامل تلك في نصف الكرة الغربي بترينيداد وتوباغو وشركائها في الجماعة الكاريبية إلى اقتراح أن تكون عاصمتنا (بورت أوف سباين)، الموقع المثالي لمقر الأمانة الدائمة المقترحة لمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين.

ومن شأن التأييد الإقليمي الإجماعي لاقتراح الجماعة الكاريبية هذا أن يظهر تضامن نصف الكرة الغربي مع أصغر أعضائها وأن يعطي معنى حقيقيا لمبدأ المساواة في السيادة فيما بين جميع الدول. ومن شأنه أن يؤدي إلى زيادة اللامركزية في تحديد مقار المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية وأن يمكن دولة جزرية صغيرة نامية من وضع مواردها في خدمة مجتمع نصف الكرة الغربي، ونتيجة لذلك، نتطلع إلى تلقي الدعم من جميع جيراننا في نصف الكرة الغربي.

ونظل مسرورين بالتقدم المحرز في بعض المبادرات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي أحث الجماعة الكاريبية والبلدان الأفريقية على دعمها باستكشاف فرص لتطوير الاستثمار والتجارة والسياحة وطرق النقل العادية بين منطقتنا والقارة الأفريقية.

ونرى أيضا أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية إنجاز رئيسي، ونحث البلدان الشريكة على التمسك بسلامة نظام روما الأساسي. وقد سهلت الثقافة العالمية للإفلات من العقاب اقتراف جرائم الحرب والإبادة الجماعية وجرائم

أخرى مماثلة ضد البشرية. ولن تنعم شعوب العالم بالسلام إلا حينما يعلم مقترفو هذه الجرائم أنه لا مفر من نيل العقاب.

وتدين ترينيداد وتوباغو جميع أشكال ومظاهر الإرهاب بغض النظر عمن يقترفونه. ونحن بالفعل طرف في الصكوك القانونية الدولية الأساسية لمكافحة الإرهاب، وستتخذ الحكومة عما قريب إجراء برلمانيا لسن تشريع يفي بالتزاماتنا المتعلقة باحترام الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

وبينما يواصل المجتمع الدولي مواجهة التهديدات العديدة لبقاء البشرية، يجب أن تؤكد الزعامة السياسية في العالم التزامها تأكيدا قاطعا بالأمم المتحدة لكي تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة تأدية دورها في مكافحة الظلم وعدم المساواة وعدم الإنصاف والتعصب في جميع أنحاء العالم من خلال عمل حازم وسريع، فيما يتعلق بالتزامها بالمثل التي أسست من أجلها.

وترى ترينيداد وتوباغو أن قضية إصلاح الأمم المتحدة قد أصبحت حتى أكثر إلحاحا نظرا إلى أن المنظمة تقترب من ذكرى تأسيسها الستين الذي حدث في عام ١٩٤٥. ولذلك نتطلع إلى مناقشة توصيات الأمين العام على أساس تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي يترأسه رئيس الوزراء السابق أناند بايارتشون.

وختاما، أود أن أقترح عقد جلسة تذكارية خاصة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يوم الأمم المتحدة، في سان فرانسيسكو، حيث وقع على ميثاقنا، لإعادة تأكيد التزامنا بالمثل العليا قبل قرابة ٥٠ عاما، وهي لا تزال سارية اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب دولة الأونرابل باتريك مانينغ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، من المنصة.

خطاب السيد أياد علاوي، رئيس وزراء جمهورية العراق

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية العراق.

اصطحب السيد أياد علاوي، رئيس وزراء جمهورية العراق، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد أياد علاوي، رئيس وزراء جمهورية العراق، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد علاوي (العراق):

يسرني أن أتقدم إلى الرئيس بأخلص التهانئ بمناسبة تسلمه رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين.

ويسرني أن أخاطب الجمعية اليوم بوصفي رئيس وزراء دولة ذات سيادة كاملة وتسعى بجدارة لاستعادة مكانتها في صفوف الأسرة الدولية من جديد.

لقد ظل العراق معزولا عن المجتمع الدولي فترة طويلة وبذلك حُرم من الدور المهم الذي يستحقه بين الأمم، والذي يصبو الشعب العراقي إلى استعادته اليوم. إن العراق بلد غني بتراثه الحضاري وتاريخه الحافل الذي جعل منه مهدا للحضارة، لكن نظام صدام وطغيانه ألقيا بظلالهما القاتمة على سماء العراق وجثما على أنفاس شعبه لعشرات السنين.

ومع التغيير الذي أطاح بهذا النظام الجائر أصبحت بلادنا والعالم بأجمعه أكثر أمانا وتفتحت آفاق رحبة للتعاون المثمر والبناء مع العالم أجمع. والواقع أن وضعا جديدا قد نشأ في العراق وهو يشهد صراعا بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل البلاد وعلاقتها مع العالم على نطاق واسع. إنه صراع بين الشعب العراقي ورؤيته المستقبلية للسلام والديمقراطية، وبين الإرهابيين والمتطرفين وبقايا نظام صدام الذين يستهدفون هذا الحلم النبيل الذي راود الشعب منذ أمد طويل. إنه أيضا صراع جميع البلدان المتحضرة ضد العاملين لتدمير المدنية والحضارة. لذا فإنني أناشد ممثلي البلدان المجتمعة هنا لمساعدة العراق على دحر قوى الإرهاب وبناء مستقبل أفضل للشعب العراقي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن الديكتاتورية الوحشية التي فرضها نظام صدام حسين على العراق ألحقت بالمجتمع العراقي ضررا بالغا وخسائر ضخمة، حيث فتك بمئات الآلاف من أبناء الشعب العراقي. واعتقل وعذب الآلاف ودفع الملايين منهم إلى النزوح من ديارهم وحرمهم من أبسط حقوقهم المدنية. وأفسد العلاقات الإنسانية بزرع بذور الفتنة الطائفية والدينية والعرقية متسببا في عزل العراق عن أشقائه العرب، وعن جيراننا في المنطقة، بل وعن المجتمع الدولي بأسره. كما هدّم النظام البنية الاقتصادية للعراق، وهدر أموال الشعب واستباحها.

إن كلماتي أمام الجمعية اليوم لا يمكن أن تعبر إلا عن قدر ضئيل من الظلم والمعاناة طالما عاناه الشعب العراقي طوال ثلاثة عقود من الزمان. لقد اكتشفنا بالفعل ٢٦٢ مقبرة جماعية، وما زلنا نعثر على المزيد منها، مما يبرز فساد نظام صدام وافتقاره إلى الرحمة واحترام الحياة. فطوال حكمه القمعي، تعلقت آمال الشعب العراقي بحلم كبير ورفيع لبناء عراق ديمقراطي اتحادي حر يوفر لمواطنيه حياة كريمة. واليوم، أُتيحت لنا فرصة حقيقية لتحقيق هذا الحلم. فقد أصبح العراق الآن بلدا تسوده قوانين تحترم حقوق الإنسان وحرياته، بوجود حكومة تجسد تنوع الشعب العراقي في إطار وحدة وطنية حقيقية. ونعد ما يلزم اليوم لإجراء انتخابات ديمقراطية في شهر كانون الثاني/يناير المقبل بموجب الجدول الزمني الذي تحدد في القانون الانتقالي لإدارة الدولة وقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ونحن ملتزمون بهذا الجدول الزمني على الرغم من التعقيدات والصعوبات، وقادرون على تنفيذه بمساعدتكم، ذلك أن تحقيقه أمر حيوي وضروري لتحسين الوضع الأمني في العراق. ونأمل أن يشارك العراقيون جميعهم في تلك الانتخابات ويساهموا في إنجاز العملية السياسية.

ومع هذا هناك أقلية قليلة متطرفة تريد أن تحرم العراقيين من فرصة تحقيق حلمهم بمستقبل ديمقراطي. إن أولئك المسؤولين عن الإرهاب في العراق يكرهون الديمقراطية والحرية والإنسانية كما يفعل الإرهابيون في كل مكان وفي شتى بقاع العالم، ويشاركهم في مسعاهم الإجرامي عدد كبير من الأجانب الذين تسربوا إلى العراق من البلدان المجاورة. أما الآخرون فهم من المجرمين من عناصر النظام السابق الذين يستهدفون تدمير بلادنا وعرقلة عجلة التقدم فيها. إن هؤلاء ليسوا مناضلين من أجل الحرية كما تزعم بعض الأوساط المغرضة. فهم لا يبغون تحرير بلادنا، بل إشاعة الفوضى والإرهاب والعنف وتهديد أمن المواطنين والبلاد. إنهم يستهدفون آمال وأحلام الشعب العراقي.

والواقع أن جوهر الصراع الدائر هو استعادة الطمأنينة والاستقرار وحكم القانون وتمكين الرجال والنساء والأطفال العراقيين من أن يعيشوا من دون خوف.

إن هدف الإرهابيين هو تدمير أحلام شعبنا وسلب إرادته بأبشع أسلوب من خلال عمليات القتل الجماعي وتدمير مرافق البنية التحتية في العراق ووقف عجلة الحياة الاقتصادية وخلق حالة من التوتر والذعر وعدم الاستقرار بهدف تقويض الأمن والسلام وهدم الحضارة الإنسانية في منطقتنا وفي العالم بأسره. لذلك كله تتلخص أهم أولويات حكومتي في دحر مخططات الإرهابيين، وإحلال الأمن في ربوع العراق، وملاحقة الإرهابيين وإنزال القصاص بهم بتقديمهم للعدالة. كما وضعنا الخطط لتدعيم الأمن بوصفه شرطا حيويا لإعادة بناء العراق، ولأجل استعادة الانتعاش والازدهار الاقتصادي وإنجاز العملية السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية ونشر ثقافة التسامح بين المواطنين. ولعلكم تقدرون جسامة المهام التي تواجهنا. لذا فإننا نتطلع إلى مساعدة جيراننا وكل أصدقائنا في المجتمع الدولي على تحقيق السلام والاستقرار في العراق.

إنني أعلم أن بعض الدول هنا اعترضت على الحرب التي أطاحت بحكم صدام وطغيانه وحررت الشعب العراقي. وهذا من حقها. غير أن الاختلاف حول هذه المسألة يجب ألا يبقى عائقا لإقامة علاقات تعاون جديدة من شأنها أن توفر للعراق دعما دوليا جديا لترسيخ الأمن والحرية والديمقراطية في بلادنا والانطلاق في طريق التنمية والتقدم.

إن العراق يرحب بالمساندة الدولية لأهداف الشعب العراقي التي عبر عنها في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالإجماع، والذي يؤكد على سيادة العراق ووحدة أراضيه وتشكيل حكومة وطنية. كما ينوه بالتزامات المجتمع الدولي نحو مساندة تلك الحكومة ومساعدتها على إنجاز إرادة الشعب العراقي من خلال إجراء الانتخابات وإنشاء الإطار القانوني السليم للأحزاب السياسية والمجتمع المدني وإعادة تأسيس هيكل حكومي فعال، وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وتدعيم مناخ التسامح والحوار وحقوق الإنسان.

إننا نحتاج إلى مزيد من المساندة من جيراننا ومن المجتمع الدولي بأكمله لتحقيق كافة الأهداف ولتحويل طموحات الشعب العراقي إلى واقع عملي بعدما عانى لسنوات عديدة من طغيان النظام السابق وممارساته الشاذة.

ونحن فخورون بعضويتنا في الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط. وقد بدأنا حوارا مثمرا مع الاتحاد الأوروبي، ونأمل أن يؤدي إلى نتائج ملموسة في المستقبل القريب. كما يسرني أن أعلن أن منظمة حلف شمال الأطلسي وافقت على مساعدة العراق في مجال تدريب قوات الأمن.

وإنني أرحب على وجه الخصوص بالمؤتمر المتوقع عقده لدول الجوار ودول صديقة أخرى في المستقبل القريب لتمكين الشعب العراقي من مواجهة التحديات والأخطار وتحقيق الاستقرار، حيث يتعين علينا جميعا تنسيق جهودنا في حربنا ضد الإرهاب، وتبادل المعلومات، وأن نجعل حدودنا أكثر أمنا لوقف تسلل الإرهابيين من وإلى العراق والقضاء على أنشطتهم المدمرة للإنسانية. وفي هذا السياق أيضا، ندعو جميع البلدان الصديقة المحبة للسلام إلى أن تقف بقوة مع العراق. فإننا نحتاج إلى مساعدتها لا في العام المقبل أو العام الذي يليه، بل الآن. إننا نحتاج إلى مزيد من المساندة للقوة المتعددة الجنسيات في البلاد. نحتاج إلى توسيع مشاركة البلدان في تلك القوة، حتى يمكننا أن نقف بحزم وبصورة أفضل لمواجهة الإرهاب وتوفير الحماية الأمنية اللازمة للأمم المتحدة ووكالاتها كافة في العراق.

والواقع أن حكومتي ملتزمة بإعادة الإعمار وبتنمية الاقتصاد الوطني. وهي تعمل مع البنك الدول والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي لإنجاز الإصلاحات اللازمة لنشر

الرخاء والازدهار للشعب العراقي، وحتى يستعيد العراق مكانته كشريك تجاري فعال. غير أن معضلة الديون الخارجية تبرز باعتبارها أخطر عقبة في طريق ذلك، حيث تبلغ المديونية مليارات الدولارات. وهذا أكثر بكثير مما نستطيع أن نتحمله. فهذه الديون تثقل كاهل الشعب العراقي، وهي أعباء غير عادلة نتجت عن التكاليف الباهظة التي أهدرها النظام البائد في حروبه غير المبررة ومساندته للإرهاب الدولي وبرامج أسلحة الدمار الشامل ونهبه لثروة بلادنا الوطنية.

ومع توفر النوايا الحسنة والمعالجة البناءة، يأمل العراق أن يتوصل إلى اتفاق مع نادي باريس بحلول نهاية هذا العام لإجراء تخفيضات سخية للديون. وهنا أتقدم بالشكر إلى الدول التي قررت إسقاط ديونها على العراق، وأناشد الدول الدائنة الأخرى أن تكون سخية بنفس القدر. فبدون مساعدتكم لن نتمكن أبدا من تحقيق إعادة الإعمار وترويج الاستثمارات التي من شأنها أن تسهم في الاستثمارات الهائلة لدحر الإرهاب وترسيخ الأمن للشعب العراقي، وتعميم الفائدة الاقتصادية على المنطقة والعالم.

كما أناشد الدول المانحة التي أعلنت تعهدات مالية سخية، أن توفي بالتزاماتها نحو إعادة بناء بلادنا. وإننا نرحب باجتماع البلدان المانحة المزمع عقده في الشهر المقبل في طوكيو. فهذه المساعدة المالية تخلق جوا من التفاؤل يسمح لنا بأن نضع الماضي وراءنا، كما تساعدنا على تمويل الإصلاحات والمشاريع الإنمائية على أرض الواقع.

بالإضافة إلى ذلك نأمل، أيضا، أن يوفر أصدقاء العراق الأموال اللازمة لمساعدتنا في نجاح الانتخابات الديمقراطية. وننشد المساعدة الدولية من الأمم المتحدة وخبراتها للمحكمة العراقية الخاصة، للتأكد من أن كل متهم، مهما كانت جسامة الجرائم المتهم بارتكابها، يحصل على محاكمة عادلة في إطار العدالة الحقيقية التي تساعد العراق على أن يتخلص من آثار الماضي البغيض.

ومن جانبنا، نؤكد بأن الجهود والأموال التي يخصصها المجتمع الدولي لبناء الديمقراطية وأحياء الاقتصاد لن تذهب هباء. ولعل هذه التوجهات والإجراءات المنشودة ستنعكس إيجابيا على الوضع في المنطقة والعالم بأسره، وتخلق المناخ اللازم لتعزيز الأمن والسلام والتعاون الإقليمي والدولي، على أساس احترام المصالح المتبادلة.

إننا نقدر عاليا دور الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وجهوده المشكورة التي يبذلها في مساعدة شعبنا على خلق أسس الحرية والديمقراطية. كما نقدم شكرنا إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الشخصي السابق للأمين العام، لجهوده في تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة؛ وإننا نرحب بتعيين السيد أشرف قاضي ليخلفه. كما نرحب بفريق المساعدة الموفد من الأمم المتحدة لدعمنا في تنفيذ التزامنا نحو إجراء الانتخابات العامة في شهر كانون الثاني/يناير من العام المقبل.

وفي الوقت نفسه، نتطلع إلى السماح لموظفي الأمم المتحدة بالعمل في العراق، ومساعدتنا في إنجاز العملية السياسية بصورة فعالة، وفي عملية الإعمار. وإننا نتطلع بحرارة لعودة وكالات الأمم المتحدة كافة، إلى العمل داخل العراق، تنفيذا لرسالتها النبيلة.

وبهذه المناسبة، نستذكر بأسى بالغ تعرض مقر الأمم المتحدة في بغداد قبل أكثر من عام للهجوم الإرهابي الوحشي الذي أدى بحياة السيد سيرجيو دي ميلو، الشخصية الدولية اللامعة، فضلا عن عدد من العاملين في المقر الدولي من العراقيين والأجانب. وستبقى ذكراهم وذكرى الجنود الشجعان من الرجال والنساء من الدول الصديقة وتضحياتهم النبيلة ماثلة في أذهاننا، تدعيما لقيم الديمقراطية والاستقرار

في العراق. كما نؤكد تصميمنا على دحر الإرهابيين الجبناء، الذين يستهدفون حياة وأمن العاملين الأجانب لمساعدة العراق على بلوغ أهدافه النبيلة.

ويتابع العراق باهتمام بالغ التحديات التي تواجه دول العالم، وعلى رأسها شيوع أشكال جديدة من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والحاجة إلى تخفيض معدلات الفقر. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والعمل الدؤوب على احترام حقوق الإنسان وتوطيد أسس الديمقراطية والمساواة.

وفي هذا السياق، يناشد العراق الأمم المتحدة بصفة خاصة لبذل مزيد من الجهود للتصدي للإرهاب ووضع حد لأهواله، الأمر الذي يطرح بإلحاح الحاجة إلى أفكار جديدة أو ربما إرادة أقوى لتنفيذ ما اتفقنا عليه بالفعل. ويهمنا أن نؤكد التزام العراق حكومة وشعبا بالنجاح في هذه المعركة.

فالإرهاب مرض ينتشر في كل بقعة من بقاع عالمنا وتستخدم فيه شعارات مضللة، حيث يسفك الإرهابيون، الذين يسيئون لاسم الإسلام، دماء الأبرياء في كل مكان: في نيويورك، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وفي بالي، وفي مدريد وكذلك في بغداد. إنهم مجرمون يرتكبون أفعالهم الشريرة بلا رحمة وبكل همجية ودموية.

واليوم، اختاروا العراق لتكون أرض معركتهم، لخوفهم من نجاح التجربة العراقية واستعادة العراق لاستقراره ومسيرته الإنمائية، وبناء مؤسساته الديمقراطية، لكنهم لن يجنوا سوى الفشل والخسران. لذا فإن كفاحنا هو كفاحكم. ونصرنا المبين هو نصركم. وهزيمتنا هي هزيمتكم.

والواقع، أن قيم الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة للجميع، بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو العرق، هي قيم مشتركة للبشرية. فلا مجال ولا مسوغ للذين يفرقون عالمنا، بوضع المسلمين في مواجهة الآخرين. فهذا الطرح يلحق أضرارا كبيرة بوحدة المجتمع الإنساني وأمنه وسلامه.

كما أننا نؤمن بأهمية استتباب السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، بناء على القرارات الدولية واحترام الحقوق المتبادلة والسلام العادل والشامل.

إنني أقولها اليوم أمام المجتمع الدولي، سواء من كان منهم مؤيدا للحرب أو معارضا لها، وكذلك للأمم المتحدة ذاتها: لا تكونوا محايدين في هذا الصراع ولا تقفوا مكتوفي الأيدي، بل انضموا إلينا، لأجلنا ولأجلكم.

إن تحقيق حلم الشعب العراقي في عراق حر مستقر ومزدهر وذي مكانة مرموقة بين أسرة الدول المحبة للسلام، سوف يعزز قدرته وإصراره على تحقيق العدالة والسلام، ودحر الإرهاب والعنف، وإزالة جميع أنواع الفرقة والكراهية بين الشعوب.

فلنتكاتف جميعا كأسرة دولية واحدة لتحقيق أهدافنا النبيلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس وزراء جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أياد علاوي، رئيس وزراء جمهورية العراق، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والهجرة في دوقية لكسمبرغ الكبرى.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف خاص لي، بصفتي عضوا في الحكومة الجديدة للكسمبرغ ووزيرا للخارجية والهجرة فيها، أن أتكلم للمرة الأولى أمام هذا الجمع لدول العالم.

لقد تبوأتم، سيدي، رئاسة الجمعية العامة في وقت لا بد فيه من إعداد القرارات المحفوفة بعواقب لمستقبل منظمتنا ومناقشة هذه القرارات. وذكرنا أميننا العام بان الأمم المتحدة في مفترق طرق. ولا شك أن جمعيتنا العامة، في ظل قيادتكم المحنكة والحكيمة، ستتمكن بشكل حاسم وفعال من تقديم استجابات بناءة وعلى أساس توافقي للمسائل الكبيرة لزماننا هذا.

ولا بد أن تكون الدورة المقبلة، المفضية بنا إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، دورة تجديد لتعددية الأطراف. ويمكنني أن أؤكد لكم، سيدي، على أن بلدي – وهو عضو مؤسس للأمم المتحدة – يعتزم أن يسهم بنشاط في ذلك العمل الجوهري، وخاصة في إطار رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، التي ستتولاها لكسمبرغ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بعد انتهاء الرئاسة الحالية لهولندا. وغني عن القول إنني أؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به زميلي السيد برنارد بوت، وزير خارجية هولندا، أمام هذه الجمعية.

ومن هذه اللحظة وحتى الدورة الستين للجمعية العامة، ستكون ثلاثة مواضيع محور اهتمامنا: المسائل المتصلة بصون السلام والأمن؛ والمسألة المعقدة للتنمية وتمويلها؛ وإصلاح الأمم المتحدة.

ويجب أن نبدأ من جديد هذا التعاون المتعدد الأطراف أولا وقبل كل شيء في مجال صون السلام والأمن، مع إرساء عملنا على ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن الأزمات الإقليمية والحروب المدنية تضاعفت في مناطق مختلفة من الكرة، وعلى نحو خاص القارة الأفريقية خلال السنة الماضية، فان التاريخ علمنا، على نحو مأساوي ومؤلم أحيانا كثيرة، أن السلام والاستقرار لا يمكن صونهما وضمانهما إلا في إطار نظام دولي قائم على حكم القانون ومؤسسات قوية وفعالة متشاطرة تقوم على أساس قيم جوهرية متشاطرة. وجاء تبيان ذلك في إعلاننا العالمي الرائع لحقوق الإنسان والصكوك المعيارية التالية التي ألحقت به. وذلك أيضا الدرس المستقى من الأعمال المرعبة بين الأخوة والصراعات التي حدثت في القرن الماضي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي يسرنا الآن أن نرى توسيعه فأصبح يضم ٢٥ عضوا.

وفي ذلك السياق ننظر بقلق إلى الشرق الأوسط والأدنى حيث يبدو أن حالات التوتر والصراع العلني تزداد سوءا. فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني يجب أن نذكر بالتأكيد هنا، نظرا إلى وجود حالة تتسم بالمآزق الكثيرة على جميع الجوانب، بأن طريق المفاوضات والحل التوفيقي يبقى الطريق المعقول الوحيد وبأن خارطة الطريق تبقى الطريق الوحيد نحو تحقيق حل تفاوضي بين الطرفين، على أساس التعايش بين دولتين، أعني دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، تعيش في سلام بجوار إسرائيل ضمن حدود آمنة وإقليمية. وذلك أعادت تأكيده بقوة أيضا المجموعة الرباعية قبل يوم أمس. وبنفس الطريقة فإن أي انسحاب من جانب إسرائيل من قطاع غزة يجب أن يحدث ضمن سياق العملية السياسية التي تصفها خارطة الطريق.

إن الاتخاذ بالإجماع لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن الحالة في العراق والقيام فيما بعد باستعادة السيادة العراقية مرحلة هامة في عملية إعادة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذا البلد المسحوق. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، اعتمد في مطلع أيلول/سبتمبر مجموعة من التدابير الرامية إلى زيادة قوة الالتزام الأوروبي حيال العراق. ونأمل في أن تنشأ قريبا ظروف ستمكن الأمم المتحدة من أن تضطلع على نحو تام بدورها الصحيح، وخصوصا فيما يتعلق بالعملية السياسية والإعداد للانتخابات والمساعدة الإنسانية وإعادة البناء.

وتتابع لكسمبرغ أيضا باهتمام أكبر تطورات الحالة في منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة البلقان الغربية، وخصوصا في كوسوفو، وأيضا في دارفور بالسودان. ويؤيد بلدي تأييدا تاما المواقف التي عرضها هنا زميلي الهولندي باسم الاتحاد الأوروبي.

إن المحافظة على السلام ومنع وإدارة الأزمات وحفظ السلام تعد من بين المهام الأكثر نبلا لمنظمتنا. ولمجلس الأمن أن يؤدي دورا هاما هنا. وينبغي ألا نتردد في النظر في حلول مبتكرة في تحديد هوية نهج جديدة وعمليات مؤسسية ابتغاء تعزيز قدرتنا الجماعية من أجل المنع والعمل على أساس الميثاق. هنا أود أن أرحب بالتدابير المتخذة من جانب مجلس الأمن فيما يتعلق بمنع الإبادة الجماعية. ولدي الجرأة على الأمل في أن يستطيع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير أن يعرض علينا مقترحات بتحسين قدرتنا على تشاطر العمل وبالتصدي للتهديدات الجديدة للسلام والأمن ومنها، في المقام الأول، الإرهاب وانتشار أسلحة التدمير الشامل. إن صكوك الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب عززها مؤخرا اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤) وتدابير التنفيذ التي تنبع منه. بيد أن التقرير الذي وضعه مؤخرا فريق رصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بالقاعدة والطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة يذكرنا بأنه لا يزال قدر كبير من النشاط ينبغي القيام به قبل إنهاء هذه الممارسات الحقيرة وغير المقبولة التي تجعل عائلات كثيرة في العالم أجمع في حالة الحداد.

إن مكافحة الإرهاب لا يمكن تحقيق انتصارها عن طريق استعمال الوسيلة العسكرية ووسيلة الشرطة فقط. يجب أن نستهدف جذوره التي تفرخ الكره والقسوة والتدمير الأحمق لحيوات البشر. إن صميم أي نظام متعدد الأطراف هو حق جميع الشعوب وكل كائن بشري في الحياة في ظل السلام والكرامة.

إن التهديد النابع من أسلحة التدمير الشامل يبقى أيضا من دواعي القلق الذي يحظى بالأولوية العليا. وعلى الرغم من تحقيق تقدم كبير بلغتنا أخبار مقلقة خلال الأشهر القليلة الماضية من مناطق أخرى من الكرة، وخصوصا من إيران ومن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي كل من هذه الحالات يجب توفير إيضاحات ضرورية وتوفير ضمانات كاملة، وعلى وجه الخصوص ضمن إطار الاحترام التام لأنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهنا أود أن أؤكد على أن مؤتمر الاستعراض ٢٠٠٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يجب أن يوفر فرصة لإعادة التأكيد على صحة وأهمية تشاطر البحث عن حلول لمسائل عدم الانتشار المعقدة.

فيما يتعلق بجميع هذه الحالات المتصلة بصون السلم والأمن الدولي ستجد الأمم المتحدة شريكا موثوقا به وملتزما في الاتحاد الأوروبي الذي جعل نشوء تعددية الأطراف الفعالة إحدى أولوياته بالنسبة إلى استراتيجية الأمن التي اعتمدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي الواقع أنني أضيف ولدي شعور بالاعتزاز أن لكسمبرغ تضطلع أيضا بمسؤولياتها عن حفظ السلام عن طريق الإسهام بفرق عسكرية في قوة كوسوفو وفي قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان اللتين هما الآن تحت قيادة الفيالق الأوروبية.

إن مسألة التنمية هي مركز اهتمام المجتمع الدولي ويجب أن تبقى كذلك. هذه هي أهم نقطة في هذا السياق برمته. وبينما يستمر ملايين البشر في العيش في ظل ظروف غير مقبولة فإن تجميع القوى حول تحقيق أهداف التنمية في الألف الثانية يجب أن يبقى ثابتا وأن يعزز حقا، بالنظر إلى أن دولا كثيرة، وخصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

لا تزال تعاني من صعوبة بالغة في تحقيق التقدم للوفاء بالموعد المحدد بـ ٢٠١٥.

ولكسمبرغ، من جانبها، على استعداد للقيام بواجباتها في الجهود الدولية المشتركة الضرورية. في ٢٠٠٣ بلغت مساعدتنا الإنمائية الرسمية في لكسمبرغ ٠,٨١ في المائة من ناتجنا الوطني الإجمالي، وأن هدف البلوغ بهذا الرقم إلى ١ في المائة في السنوات القادمة جزء من برنامج الحكومة الجديدة التي شكلت في تموز/يوليه من هذه السنة. إن الكفاح ضد الفقر والالتزام بالتنمية المستدامة على المستوى العالمي هما أيضا هدفان رئيسيان من أهداف سياسة التعاون في لكسمبرغ، السياسة التي ننفذها مع شركائنا بروح من الشراكة والمشاركة. وبقيامنا بالأعمال ابتغاء ضمان التعاون يجب وضع تأكيد خاص على مواصلة الجهود الدولية التي تستهدف الصحة الإنجابية، وخصوصا مكافحة البلاء المريع، بلاء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

وبالإضافة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية على النطاق العالمي يمكن استعمال مصادر تمويل أخرى، ورسمت مبادرة الرئيسين لولا وشيراك الطريق لعدد من الأفكار الهامة في هذا الصدد. ونعتقد أن من الحيوي الإبقاء على توافق آراء مونتيري في مجموعها. إن أية استراتيجية إنمائية فعالة على الأمدين المتوسط والطويل يجب أن تقوم على مزيج سليم من العناصر، من قبيل المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والجهود الداخلية التي تبذلها البلدان المعنية، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز القدرة وتعزيز الحكم وسيادة القانون. وفي هذا الصدد أنا مقتنع بأنه يجب القيام بمزيد من تطوير الجهود كلها لتحقيق الاختتام الإيجابي لجولة التنمية التي عقدت في الدوحة.

وبوصفي وزيرا للشؤون الخارجية والهجرة أرى أنه يجب علي أن أذكّر تحديدا في سياقنا السياسي الوطني، كما فعل الأمين العام لمنظمتنا، السيد كوفي عنان، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في خطاب مثير موجه إلى البرلمان الأوروبي في بروكسل فيما يتعلق بالأهمية المتزايدة لمشكلة الهجرة، وخصوصا بالنسبة إلى أوروبا. وهذه المسألة يجب تناولها عن طريق الإدارة الحريصة لتدفقات المهاجرين من خلال التركيز على الدمج والتعاون الدولي. والعمل الحاسم ضد الجريمة المنظمة، وخصوصا الجريمة المتصلة بأي نوع من الاتجار بالبشر، نتيجة طبيعية ضرورية عن ذلك.

إن علينا أن نكثف جهودنا خلال السنة المقبلة من أجل التحضير لحدث هام، هو قمة ٢٠٠٥ تجري تسميته ”الحدث الأكبر“ في لغة الأمم المتحدة. وسيوفر اجتماع أكبر الزعماء السياسيين في العالم هذا، الذي سيعقد بعد قمة الألفية بخمس سنوات، فرصة لتحديد صيغة أخرى – أي برنامج عالمي جديد – في فجر القرن الحادي والعشرين.

وبالفعل فإنه تواجهنا تحديات مهمة. وإنه علينا معا أن نراجع جميع الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا خلال إعلان الألفية وخلال المؤتمرات الكبرى في التسعينيات وأن نقيّم مدى تنفيذها وأن نقوم، في إطار المنظمة، بالتعديلات والتكييفات التي يتطلبها سياق عالمي متغير، دون النيل من مستوى الطموحات المشتركة التي نستلهمها. وعلينا أن نجعل البرنامج العالمي الجديد يعبر عن آمال وتطلعات المجتمع الدولي برمته. كما يجب أن تبقى التنمية تحظى بالاهتمام الذي تستحقه. وإننا في حاجة لفتح منظمتنا للنقاشات والمسائل الجديدة التي تنشأ في ميدان حفظ السلام والأمن.

ولا يعتبر أي مما سبق من المسائل مجالا لدولة واحدة أو لمجموعة من الدول وإنما هي شواغل مشتركة بين الدول الأعضاء كافة. وعليه، فإنه يجب تدبيرها بالاشتراك مع

المؤسسات المتعددة الأطراف التي تشكل تراثنا المشترك. كما أن حيوية وصلاحية منظمتنا هما مفتاح الجهود الرامية لإعادة تحديد جدول الأعمال الدولي بمنح الصدارة لمفهومي التكافل والتضامن. وإذ أن الأهداف حيوية، فإن المجازفات كبيرة، وعلينا أن نرسم معا مسعى منسقا وشاملا ومتوازنا يمكن كلا منا من أن يساهم بشكل كامل وأن يعرب عن طموحاتنا وتطلعاتنا.

بغية تحقيق هذه الأهداف النبيلة، علينا، بادئ ذي بدء، أن نشجع على تطوير عقلية جديدة في مناقشاتنا. فبعد الانقسامات والمجادلات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، على المجتمع الدولي أن يجتمع ويوحد صفوفه مرة أخرى حول أهداف مشتركة. وبذلك ستبقى الأمم المتحدة مكمنا أساسيا للشرعية الدولية ومركزا حيويا للعمل المتعدد الأطراف، كما أشار إلى ذلك الأمين العام مؤخرا. وهذه العقلية الجديدة هي التي يجب أن تلهم نشاطاتنا المشتركة ونحن بصدد حدث السنة المقبلة المهم.

كما أننا بحاجة لأن نتفق على إجراء من شأنه أن يضمن مشاركة الجميع ويضمن التوازن الضروري فيما بين مختلف مظاهر هذه العملية ويدفع بنا في اتجاه تنسيق أكبر لمضمون الرسائل السياسية التي ستتم صياغتها. وفي الأحوال كافة، كونوا على يقين من أن بلادي وأعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين مستعدون للمشاركة الكاملة في هذه المناقشات.

في سياق تجديد تعددية الأطراف، كما سبق أن حاولت أن أبين هنا، يحتل إصلاح الأمم المتحدة مركز الصدارة. يجب أن تكون مؤسساتنا معدة بشكل أفضل للاستجابة للتحديات الجديدة وللاضطلاع بولاياتها الحالية. ويجب أن يتجلى التجديد الحقيقي لمنظومة الأمم المتحدة في التعزيز الملموس لأدوات التحليل والقرار والعمل المتاحة لنا. يجب أن تنعكس تعددية الأطراف الفعلية في تعزيز منظومة الأمم المتحدة في مجموعها.

باعتماد نهج أكثر شمولا، سنرى الإصلاح ليس بوصفه لعبة الصفر أو الكل ولكن بوصفه لعبة الكل الإيجابي، يستفيد فيه كل فاعل وكل مؤسسة من الزخم الجديد الموفر. وقد أحرز فعلا تقدم مهم في إنعاش الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والخمسين برئاسة الرئيس السابق السيد جوليان هنت. كما يبقى علينا ترجمة هذه الجهود إلى عمل فعلي، وأيضا مواصلتها وتكثيفها.

ويجب المضي قدما بإصلاح مجلس الأمن، الذي تجري مناقشته منذ أكثر من عقد من الزمن، حتى يتسنى لهذه الهيئة الحيوية أن تعكس بشكل أفضل واقع عالم اليوم؛ وهذا حقا شرط مسبق لشرعية المجلس ولضمان فعالية أدائه. كما يجب أن يشكل التفاعل الأنشط بين مجلس الأمن والجمعية العامة والتنسيق الأفضل لدوريهما والزيادة في الشفافية بخصوص الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن إطارا لأي توسيع مستقبلي للمجلس.

إن إعادة هيكلة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة يجب أن تتم بإصرار وشجاعة حتى تزداد أنشطة أكثر تركيزا وأفضل تنظيما، جدواها ويكون لها تأثير سياسي أكبر على مشاكل المضمون التي تجري معالجتها.

ويجب أن يكون تأييد سيادة القانون على نطاق عالمي، كما نادى بذلك الأمين العام، وبالخصوص توطيد المحكمة الجنائية الدولية وجعلها تكتسي طابعا عالميا في آخر المطاف من أولى أولوياتنا، مع حماية حقوق الإنسان التي أود أن أؤكد على أهميتها الحيوية مرة أخرى.

أخيرا، يجب ألاّ أنسى ذكر موظفي الأمانة العامة وكذا موظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين يضطلعون بمهمة

في غاية الصعوبة بشجاعة وتفان، مجازفين، كما نعرف، بحياتهم في بعض الأحيان. إن من الأساسي أن نتمكن من أن نوفر للمنظمة الموارد، خصوصا المالية، في إطار مناقشة الميزانية هذه السنة، حتى تضطلع بالولايات التي أنيطت بها، وبالخصوص فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. كما أنه من الحيوي أن تتبنى المنظمة سياسة صارمة بخصوص حماية موظفي الأمم المتحدة، الذين يعملون باسمنا في ظروف خطرة في أغلب الأحيان في بقاع العالم كافة.

يبدو أنه إن أردنا أن تحل اللعنة بأحد ما، علينا فقط أن نتمنى له أن يعيش في أوقات مثيرة. لا أعرف ما إن كنا نعيش لعنة ما، لكني أعلم أننا نعيش وقت مثيرا: وقت نقاش وإعادة هيكلة ووقت الاختيار وإعادة السير قدما بالتعاون الدولي. لنغتنم هذا الفرصة لكي نجعل الأمم المتحدة تعيش حياة جديدة، وهي التي برهنت على أنه لا غنى عنها. غير أنه علينا أن نعترف كذلك بكون اختيار تعدد الأطراف اختيارا يتطلب منا الكثير ويجعل كلا منا أكثر استعدادا للتشكيك في مسلماته القديمة وقبول نُهُج جديدة في أطار مؤسسي مجدد.

وعلى درب التجديد، علينا أن نستلهم الأبيات الجميلة للشاعر الإسباني أنتونيو ماشادو، التي اقتبس منها ما يلي:

”أيها المسافر، آثار قدميك هي الطريق وليست أي شيء آخر. أيها المسافر، ليس هناك طريق. الطريق يشق بالمشي. المشي يصنع الطريق“.

أنا متيقن من أنه ستكون لنا معا الرؤيا والشجاعة اللازمتان لأن نخطو الخطوة الأولى وكذا الخطوات التي ستتلوها على هذا الدرب الطموح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير الشؤون الخارجية لمصر.

السيد أبو الغيط (مصر): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن سروري لرؤيتكم تقودون أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإني لعلى ثقة من أن ما لديكم من خبرة طويلة وما لبلدكم الشقيق من علاقات طيبة مع جميع دول العالم سيكونان خير عون للجمعية على أداء مهامها وإتمام دورة ناجحة تستكمل النجاح الذي أحرزته الدورة السابقة برئاسة سلفكم السيد جوليان هنت الذي قام بدور هام في تفعيل دورة الجمعية العامة في مختلف المجالات. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لما يقوم به الأمين العام من جهد دؤوب لتعزيز وضع ودور المنظمة على الساحة الدولية وخاصة فيما يتعلق بدعم الأنشطة التنموية على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وفي مستهل دورتنا التاسعة والخمسين، يتعين علينا إلقاء نظرة على المناخ الدولي الذي تنعقد فيه هذه الدورة حيث يتعين علينا النظر في تلك الأحداث لرد اتجاهها وتحديد موقعنا منها وإدراك مقدار مساهمتها سلبا أو إيجابا في تحقيق ما نبتغيه نحن كلنا من تعزيز السلم والأمن الدوليين. نعم نحن بحاجة لوقفة لنرى إلى أين يسير هذا العالم وهذا المجتمع الدولي وهل ترتقي حركته وحركتنا معه صعودا نحو إعلاء قيم الديمقراطية والعدالة واحترام القانون أم أن هذه القيم تتراجع وتتردى ونتردى معها نزولا إلى الاستبداد وشرائع الغاب وفرض سياسات الأمر الواقع.

هل يمكن القول بأن ما يجري في العالم اليوم يصدر عن إيمان حقيقي بقوة الحق أم أنه، ولشديد الأسف، ترسيخ لغطرسة القوة. من هنا نؤكد أن ما تشهده الساحة الدولية اليوم لهو مدعاة لقلق كل مؤمن بما قام عليه النظام الدولي من أركان ومبادئ. إننا نشهد قيما نبيلة تتهاوى، ومبادئ كنا نحسبها راسخة تتصدع، فلم تعد السيادة الوطنية والوحدة

الإقليمية كافيتين لمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بل أصبحت الشؤون الداخلية للدول ذرائع وقناعا لمن يرغب في فرض سياساته على الآخرين.

وتواجهنا الأوضاع الدولية بسؤال جوهري، وهو: ماذا نريد من هذا العالم؟ وماذا قدمنا له؟ ونقول: نريد عالما خاليا من الصراعات والحروب. فماذا فعلنا لإقامته؟ نريد مجتمعا دوليا تحكمه الشرعية والقانون، وهي العبارة التي قالها الأمين العام لهذه المنظمة الثلاثاء الماضي. فهل نحن جادون في إعلاننا لقيم الشرعية والقانون؟

نريد تمتع كافة الشعوب بالديمقراطية، فماذا عن تمتع الدول بالديمقراطية فيما بينها وفي علاقاتها الدولية؟ إن علاقات الدول متقلبة بطبيعتها، يسهل كسرها ويمكن إصلاحها. إلا أنه ربما يصعب ذلك أحيانا، ولكن حسابات المصالح الباردة تجعل ذلك ممكنا في النهاية، أما علاقات الشعوب فإن جراحها سريعا ما تلتهب وبطيئا، وربما نادرا، ما تندمل. لذلك يتعين علينا في سعينا المحموم نحو تحقيق مصالحنا الذاتية الحرص، وكل الحرص، على تفادي مناطق التماس بين الشعوب وبين الحضارات، لأن ذاكرتها تختزن ما مرت به من تجارب ومآسٍ، وهو مخزون لا يندثر أو يتآكل بالتقادم.

لقد دعت مصر منذ أكثر من عقد كامل، وما زالت تدعو، إلى عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لدراسة ظاهرة الإرهاب والاتفاق على سبل مواجهتها من خلال جهد دولي جماعي وفعال. ومن منطلق إيماننا بأهمية ومحورية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، سواء من خلال الجمعية العامة أو مجلس الأمن، في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، فإننا نقترح إنشاء الجمعية العامة لفريق عامل مفتوح باب العضوية لدراسة كيفية جعل المنظمة جهازا أكثر كفاءة وتنظيما وقدرة على تحقيق الأهداف الدولية في مجال مكافحة الإرهاب. ويمكن أن يواكب هذا عقد مؤتمرات تحضيرية إقليمية لحصر الاحتياجات الإقليمية ومجالات التعاون على المستوى الدولي، بما يقودنا في النهاية إلى اعتماد مشروع الاتفاقية الإطارية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وذلك من خلال مؤتمر قمة دولي.

أود اغتنام الفرصة المتاحة للتحدث أمام الجمعية العامة لكي أنقل إليكم صورة المنطقة التي نعيش فيها من العالم، وما يواجهها من تحديات وتهديدات. يتبع التهديد الأول لمنطقتنا من استمرار استحواذ البعض على الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، حيث أنه في الوقت الذي يتفق فيه الجميع على خطورة تلك الأسلحة بما لا يدع مجالا للتشكيك في ضرورة منع انتشارها وصولا إلى نزعها وتخليص الحياة البشرية من مخاطرها، في هذا الوقت ما زال المجتمع الدولي انتقائيا في التعامل مع أسلحة الدمار الشامل. فبينما يسعى المجتمع الدولي إلى فرض نظام رقابة صارم على واردات الدول الأعضاء في نظام منع الانتشار النووي – ومن ضمنها الدول العربية كافة – فإنه يغض الطرف عن استمرار بعض أطراف المنطقة في تكديس قدراتها النووية.

أدعوكم إلى التساؤل معي، أو الإجابة إن شئتم، عما إذا كان مقبولا استمرار مخاطر الانتشار النووي في هذه المنطقة، وعما إذا كان المنظور الدولي في التعامل مع هذه القضية، الذي أترك لكم تقدير ما إذا كان مزدوجا أم منصفا، قادرا على التعامل مع تلك المخاطر والتهديدات أم أنه بحاجة إلى تغيير عاجل وجذري. إن استمرار اتباع المعايير المزدوجة من شأنه ليس استمرار تفاقم مخاطر الانتشار النووي وإضعاف الاقتناع بجدية وحجية الاتفاقات الدولية الحاكمة لتلك القضية فحسب، بل أيضا استمرار حالة التوتر في منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا، وتخفيفا لهذا التوتر، ودرءا لتلك المخاطر، جاءت مبادرة مصر التي أطلقها الرئيس

مبارك عام ١٩٩٠ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ما بين افتتاح الدورة الماضية وافتتاح هذه الدورة، للأسف استمرت معاناة الشعب الفلسطيني واستمر تعرضه للاعتداءات، وانتهاك حقوقه المشروعة، حتى بات ما يتعرض له المواطنون الفلسطينيون من مآس بندا ثابتا في نشرات الأخبار وعناوين الصحف، من تدمير للمنازل ومرافق البنية الأساسية إلى استهداف المدنيين العزل وإلى الاغتيالات والعقاب الجماعي وإلى فرض الإغلاق والحصار وليست هناك نهاية قريبة أو واضحة لتلك السياسات. وواكب هذا كله استمرار صمت دولي غير مفهوم، والاكتفاء ببيانات تعبر عن درجة أو أخرى من عدم الرضا، أو على أبعد تقدير عن الاستياء، وهي بيانات ترسخ أمرا واقعا أكثر مما تغيره.

كما تستمر إسرائيل في بناء جدار الفصل بين الأراضي الفلسطينية لتحول بين التلميذ ومدرسته، بين العامل ومصنعه، بين الفلاح وحقله، ولو كان هدف إسرائيل من بناء هذا الجدار أمنيا حقا، لأقامته على أراضيها. إن فتوى محكمة العدل الدولية بعدم مشروعية بناء هذا الجدار وضرورة وقف بنائه وإزالة ما تم بناؤه منه بالفعل قد جاءت بمثابة رسالة قوية إلى المجتمع الدولي عامة، وإلى إسرائيل خاصة، بأن شعلة العدالة ما زالت حية ومضيئة، وقد تكون اهتزت أو هكذا بدت، لكنها لم تنطفئ أو تذو، وأن ميزان العدل لا يزال قائما وحاكما، وقد يكون اضطرب أو هكذا بدا، لكنه لم يسقط أو يختل.

إن ما تحتاجه منطقتنا من جهد هو بناء صبور تصل وتربط ولا جدران تفصل أو تقسم. إن ما تحتاجه هذه المنطقة هو معابر تمر عليها بشائر المستقبل وآماله، وليس سدودا تحتجز المنطقة كلها أسيرة للماضي وآلامه. إن ما تحتاجه منطقة الشرق الوسط هو عمل جاد وتعاون مخلص بين الجميع لإخراج المنطقة والعملية السياسية السلمية من عثرتها الحالية وإعادتها إلى مسارها الصحيح، وطريق الخروج من هذا المأزق الدامي معروف ومطروح، وضعته المجموعة الرباعية الدولية في خارطة الطريق، التي أيدها ودعمها المجتمع الدولي بأسره. والنهاية المرجوة لهذا الطريق أيضا معروفة ومطروحة، حددها الرئيس الأمريكي جورج بوش بهدف قيام دولتين مستقلتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

هذا هو الطريق وهذه هي معالمه وتلك أهدافه و لم يعد هناك مجال للانتظار أو للتلكؤ. لا بد من العمل سريعا وبفاعلية لكسر دائرة العنف وإعادة الهدوء وبدء مسيرة التفاوض السياسي الذي هو السبيل الوحيد ولا غيره لإنهاء الصراع العربي — الإسرائيلي.

وفي هذا الإطار فإن انسحاب إسرائيل المزمع من قطاع غزة يمكن أن يكون خطوة على قدر كبير من الأهمية. فإذا تم الانسحاب بالأسلوب الحكيم المنضبط يمكن أن يكون بداية للخروج من الأزمة وإعادة عملية السلام إلى الطريق السليم. أما إذا تم بمنطق العناد وقصر النظر فسيؤدي إلى مزيد من التوتر والعنف.

وحتى يتحقق هذا الهدف لا بد من ضمان عدة عناصر أهمها أن يتم الانسحاب الإسرائيلي كجزء أصيل وواضح من خطة خريطة الطريق. كما يجب أن يكون الانسحاب كاملا وشاملا. ولا بد أن يشمل هذا الانسحاب كذلك جميع المعابر والميناء والمطار حتى لا يتحول الأمر إلى وسيلة أخرى لفرض الحصار وتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني. إن شمولية الانسحاب الإسرائيلي لا تعني فقط خروج قوات الاحتلال من قطاع غزة، ولكن أيضا عدم العودة إلى سياسات الاقتحام والاجتياح والاغتيالات. إن خروج إسرائيل من قطاع غزة

يجب أن يتبعه أيضا الخروج من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية.

رغم كافة جهود ونداءات السلام، يستمر نزيف الدم في الشرق الأوسط. فلقد علقنا آمالا على انتقال السيادة للشعب العراقي في أواخر حزيران/يونيه الماضي، وتشكيل حكومة ومجلس وطني عراقي. وكان مأمولا أن تكون تلك خطوات أولى على طريق استرداد الشعب العراقي الشقيق لكامل سيادته على ترابه الوطني، وإنهاء التواجد الأجنبي على أرض هذا البلد الذي عانى أهله طويلا. لكن أحداث الأشهر والأيام الأخيرة أظهرت وتظهر كل يوم أن الشعب العراقي لا يزال بعيدا عن آفاق الاستقرار.

إننا نتساءل لمصلحة من يجري ما يجري في العراق، ومن المستفيد مما يلحق بهذا البلد ذي الحضارة العريقة من تدمير وتخريب؟ وهل سيبقى ما يجري في العراق داخل العراق أم أن نيرانه ستمتد خارجه ملحقة من الدمار والخراب بالمنطقة مثلما ألحقت بالعراق وأهله؟

إننا ندعو كافة الأطراف إلى احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه. فإن العراق شعبا ودولة في أمس الحاجة لفرصة لالتقاط الأنفاس والتفكير بروية في أفضل السبل لإخراج هذا البلد من دوامة العنف التي يموج بها. كما ندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة دورها المحوري في معاونة شعب العراق على إعادة بناء مؤسساته الدستورية والتشريعية توطئة لبدء جهد جاد ومخلص لإعادة بناء العراق بسواعد أبنائه.

إن هناك مشكلة إنسانية ملحة في دارفور. وهناك مأساة إنسانية حقيقية تحتاج إلى جهد دولي عاجل لتلافي استفحالها. ولكن هل من المحتم أن يأخذ هذا الجهد طابع التدخل في شؤون السودان وإهدار سيادة حكومته؟ ألا يمكننا تقديم المساعدة الإنسانية وإغاثة سكان دارفور دون الافتئات على السيادة الوطنية للسودان؟ هل توجد بالعالم قوات عسكرية تكفي لإرسالها غازية لكل منطقة تحدث بها أزمة إنسانية؟

إن الشأن السوداني بتركيبته العرقية وموروثاته الحضارية والعقائدية هو شأن معقد بطبيعته. وتواجه السودان مشكلات في غاية التعقيد والتركيب. ويتعين علينا المعاونة على حلها وليس زيادتها تعقيدا وتشابكا.

لقد وقّع السودان إطارا مع الأمم المتحدة للتعاون في حل مشكلة دارفور وتأمين وصول المساعدات الإنسانية. وهو ما يبشر بقرب انفراج هذه الأزمة الإنسانية التي ينذر استمرارها بعواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى عدم الاكتفاء بانتقاد هذا الطرف أو ذاك، أو إلقاء اللوم على هذه السياسة أو تلك، بل إن الأجدى من هذا كله هو مساعدة الشعب السوداني على تخطي الأزمة.

إن مصر تؤمن بأن مواجهة التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين تقتضي تطوير أداء الأمم المتحدة بما يمكنها من التصدي الفعال لتلك التهديدات وما تفرضه من تحديات. من هنا فإننا نشارك جادين في الحوار الدائر حول تعزيز وتفعيل أجهزة الأمم المتحدة. ونأمل في أن يتحلى هذا الحوار بالشمولية والتوازن وبصفة أخص باحترام الولايات المنشئة لتلك الأجهزة. ويتصل بهذا تأكيدنا على ضرورة تفعيل دور الجمعية العامة وضمان احترام وإنفاذ قراراتها من خلال إنشاء آلية معنية بمتابعة تنفيذ هذه القرارات.

ومن الإطار العام لإصلاح المنظمة أصل إلى أدق قضايا الإصلاح حساسية، وأقصد بها إصلاح وتوسيع مجلس الأمن. ومرجع الحساسية والدقة واضح في ضوء ما يشهده

دور هذا المجلس من تنام على الساحة الدولية، ولارتباطه بالمصالح الحيوية وتوازنات القوة الدولية.

من هنا، فإنني أود أن أوضح موقف مصر من هذه المسألة انطلاقا من عضويتنا في المجموعة الأفريقية وتشرفنا بتنسيق أعمال حركة عدم الانحياز في هذا الشأن. إن مصر تأمل في أن تثمر المداولات حول هذا الموضوع عن إصلاح للمجلس بقدر ما تثمره من توسيع لعضويته. فلن تستفيد الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي ككل كثيرا إذا ما انتهت العملية إلى مجرد زيادة عدد أعضاء المجلس دون تحسين آليات عمله وجعله أصدق تعبيرا عن مواقف العضوية العامة بالمنظمة وأكثر قدرة على صيانة وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وتلتزم مصر التزاما صادقا بما نص عليه إعلان القمة الأفريقية في هراري من المطالبة بحق القارة الأفريقية في الحصول على مقعدين دائمين وثلاثة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن الموسع. كما نلتزم بما تطالب به وثائق حركة عدم الانحياز من زيادة عدد أعضاء المجلس الموسع ليضم ٢٦ مقعدا على الأقل، مع إمكان الاقتصار على توسيع العضوية غير الدائمة إذا ما تعذر توسيع العضوية في الفئتين. هذا عن عدد أعضاء المجلس. فماذا عن تشكيله؟ إننا ندعو إلى ضمان تمثيل كافة الحضارات والثقافات في مجلس الأمن الموسع في إطار التقسيم الجغرافي المعمول به في الأمم المتحدة. فلن يكون بمقدور ذلك المجلس الاضطلاع بدور فاعل في حفظ السلم والأمن الدوليين ما لم يكن أكثر إدراكا لظروف وطبيعة كافة المجتمعات وما تصدر عنه مواقفها من منطلقات ثقافية وحضارية.

ويتعين هنا التأكيد على حق أكثر من مليار مسلم وأكثر من ٣٠٠ مليون عربي في التمثيل داخل المجلس على قدم المساواة مع ممثلي باقي الحضارات والثقافات. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى مساهمات مصر الإقليمية والدولية وفي الأطر الأفريقية والعربية والإسلامية وفي الشرق الأوسط وبين الدول النامية والاقتصاديات البازغة، فضلا عن إسهاماتها في دعم أنشطة وتحقيق مقاصد الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام باعتبارها دولة مؤسسة للأمم المتحدة، هذا بالإضافة إلى دورها المحوري في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية. كما أود الإشارة إلى ما تمتلكه مصر من عناصر القوة الإقليمية الشاملة البشرية والعسكرية والاقتصادية وما تتمتع به من استقرار سياسي واجتماعي وما لها من تمثيل دبلوماسي واسع وعريض وعلاقات دولية وثيقة بامتدادات قارات العالم الخمس.

لقد عبرت مصر في السابق عن أهليتها لتولي مسؤوليات دائمة في إطار أي توسيع لمجلس الأمن وفي الإطار الذي أقرته القمة الأفريقية. ونحن نؤكد على أن الاعتبارات المتقدمة توفر لمصر الأهلية وتمنحها القدرة على الوفاء بمتطلبات العضوية في مجلس الأمن وفقا للمادة ٢٣ من الميثاق، وذلك في إطار نظام للتناوب مع أشقائنا الأفارقة على شغل ما سيخصص للقارة من مقاعد إضافية ووضعية جديدة وفي إطار التقسيم الجغرافي المعمول به في الأمم المتحدة عندئذ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان بيترسون، وزير الشؤون الخارجية لمملكة النرويج.

السيد بيترسون (النرويج) (تكلم بالانكليزية): عندما التقينا هنا في الجمعية العامة السنة الماضية، كان ذلك على خلفية الهجمات المريعة والمدمرة على مقر الأمم المتحدة في بغداد. وفي هذه السنة نلتقي بعد عدد من الهجمات

الإرهابية، وآخرها الهجوم الإرهابي الشنيع على أطفال في أول أيامهم الدراسية في مدرسة بيسلان في الاتحاد الروسي.

الإرهاب ليس تهديدا جديدا. لكن نطاق ووحشية العمليات الإرهابية الأخيرة غيرت حياتنا وتفكيرنا وأجبرتنا على اتخاذ إجراءات جديدة لحماية أنفسنا من هذا التهديد. يمكن أن يضرب الإرهاب في أي مكان وزمان. الإرهاب تهديد لأمننا؛ إنه يخلق الخوف والضعف ويعرقل على نحو قاس التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لكن لا يمكن لأي قضية مهما كانت مشروعة أن تبرر الإرهاب.

يجب أن تواصل مكافحة الإرهاب بوصفها أولوية عليا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. علينا أن نتحرك وفق القانون الدولي وحقوق الإنسان. القيم الديمقراطية وحكم القانون أقوى أوراقنا في مكافحة الإرهاب.

تقع علينا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، مسؤولية أن نجعل المنظمة قوية بما فيه الكفاية للتصدي للعديد من المهام التي أنيطت بها. التحديات كثيرة. وثمة حاجة إلى جهود موحدة لإحلال السلام والاستقرار في العراق. يؤكد قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) أن على المجتمع الدولي أن يساعد الحكومة العراقية الجديدة في مسعاها الحالي لصنع مستقبل أفضل. لكن الديمقراطيات الوطنية الوظيفية والمؤسسات الدستورية لا تؤسسها قرارات الأمم المتحدة. ففي العراق، لا يمكن أن يؤسسها إلا العراقيون أنفسهم. يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي وعليهما أن يسهلا ويدعما هذه العملية شريطة أن يتم ضمان الأمن الضروري. تؤيد حكومتنا تأييدا تاما جهود الممثل الخاص للأمين العام، أشرف قاضي، وفريقه من الرجال والنساء المتفانين.

وتوجد أفغانستان في مرحلة حاسمة. قتل هناك أزيد من ١ ٠٠٠ شخص، من الأفغان ومن الأجانب، إلى غاية هذا الوقت من السنة الجارية. تتعرض جهود إعادة البناء وجهود تقديم المساعدات الدولية للسكان الأكثر عرضة للأذى للعرقلة. إن الأنشطة التنموية عناصر أساسية في ضمان الاستقرار والأمن. فمن دون أمن لن يكون هناك تقدم، ومن دون تقدم لن يكون هناك أمن. تقوم حاجة مستمرة إلى قوات أمن دولية. والعملية السياسية التي تقود إلى الانتخابات شرط ضروري آخر للاستقرار. على الأمم المتحدة أن تستمر في الاضطلاع بدور هام.

وفي حين ينتظر العالم حلا سياسيا للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، يستمر الوضع في التفاقم. فبناء حاجز للفصل وتوسيع المستوطنات تهديدان خطيران للحل القائم على دولتين.

يمكن لخطة إسرائيل الانسحاب من غزة ومن أربع مستوطنات في الضفة الغربية أن تكون خطوة في الاتجاه الصحيح إذا تم تنفيذها تماشيا مع خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن وفي إطار مراعاة رؤية الحل القائم على دولتين.

إن وجود سلطة فلسطينية تؤدي وظيفتها جيدا ولديها أسباب الحياة أساسي لحل سلمي للصراع. وعلى القادة الفلسطينيين أنفسهم أن يساهموا في تنفيذ الإصلاحات التي حددتها خارطة الطريق. ولدى السلطة الفلسطينية مسؤولية واضحة في محاربة الإرهاب الفلسطيني.

وبصفتي رئيس لجنة الاتصال المخصصة لمساعدة الشعب الفلسطيني، فقد شجعتني البيانات العديدة التي سمَعتها والتي مفادها أن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد للمساعدة على تنفيذ الانسحاب المزمع. ومع ذلك، يجب التصدي لقضايا أساسية. والأهم من ذلك أن الانسحاب من غزة يجب أن يتم بطريقة تفضي إلى تطبيع وضع الاقتصاد الفلسطيني.

ستستضيف النرويج مع شركاء آخرين في لجنة الاتصال المخصصة مؤتمرا للمانحين قبل نهاية السنة. أناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعم السلطة الفلسطينية.

وفي دارفور، نواجه أزمة أخرى هي أولا وقبل كل شيء مسألة سلامة وأمن السكان المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية وإمدادات الغذاء والأدوية والمأوى. لقد عبر المجتمع الدولي عن قلقه في قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذ يوم السبت. على كل المجموعات المسلحة أن توقف العنف. تتوقع الحكومة النرويجية أن تمتثل السلطات السودانية امتثالا كاملا لقرارات مجلس الأمن.

وتزيد أزمة دارفور من أهمية مواصلة عملية السلام في نيفاشا. إذ من شأن إبرام اتفاق سلام شامل بشأن جنوب السودان أن يضع أسس حل وطني للقضايا السياسية في دارفور. إننا نرحب بقرار استئناف المحادثات بين حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في كينيا. ونحن نحثهما على العمل دون تأخير على إبرام اتفاق سلام شامل.

إن استهداف العاملين في الحقل الإنساني في مناطق الصراع غير مقبول مطلقا. تشكل مثل أعمال العنف هذه خروقا خطيرة للقانون الإنساني الدولي. إننا مجبرون على إعادة التفكير في معالجتنا للأمن. لكن من المهم تجنب حالة حيث تمنع التدابير الأمنية الصارمة جدا الأمم المتحدة من العمل بفعالية على الأرض. يمكن لمثل هذه القواعد أن تؤدي إلى زيادة اتساع المسافة مع السكان المدنيين وبالتالي فقدان المشروعية والدعم المحلي.

إن توفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة ليس من دون تكاليف. عندما نطلب من الأمم المتحدة الاضطلاع بمهمات صعبة في بيئات غير آمنة، علينا كذلك أن نكون مستعدين لتغطية النفقات المطلوبة.

إننا نتطلع إلى توصيات الأمين العام على أساس تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. سيأتي ذلك التقرير في وقت حاسم بالنسبة للأمم المتحدة. تحتاج الأمم المتحدة إلى أن تقوم بأعمال مبكرة ومنسقة عندما تبرز تهديدات للسلام والأمن. كما تحتاج مثل هذه الأعمال إلى دعم بطريقة منسقة وفعالة.

نحن متفقون على أن نظام أمننا الجماعي يحتاج إلى إصلاح. يجب أن يتضمن إصلاح من هذا القبيل، من بين أمور أخرى، المسألة الحساسة المتمثلة في توسيع مجلس الأمن. نأمل في أن تجعلنا مجموعة واسعة من التوصيات الملموسة التي سيقدمها الفريق الرفيع المستوى قادرين على الاتفاق على الإجراءات الكفيلة بالتصدي بشكل أفضل للتهديدات والتحديات الحالية والجديدة. على الفريق أن يعتني بضمان التصدي للقضايا الأمنية الشائكة منها والهينة على حد سواء وكذلك الروابط بينها. تقع على الدول الأعضاء مسؤولية ضمان المتابعة الفاعلة لتوصيات الأمين العام القائمة على تقرير الفريق.

إن حل الصراعات المسلحة ليس من دائرة اختصاص الأمم المتحدة وحدها. إذ ينتظر من المنظمات الإقليمية أن تقوم بمساهمات هامة – ويجب تعزيز قدراتها. فلا غنى عن الأمم المتحدة في إضفاء المشروعية. أما المنظمات الإقليمية فهي، بمعرفتها المحلية، في موقع أفضل للتصدي للتحديات على الأرض. غير أن الآليات المؤسسية اللازمة لضمان تكوين شراكة حقيقية وتقاسم حقيقي للأعباء بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية غير موجودة. ولابد من تصحيح هذه الحالة.

ومن الأمور ذات الصلة تدخل الاتحاد الأفريقي في السودان. وترحب النرويج باستجابة الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء تجاه أزمة دارفور. ويجب تعزيز بعثة الاتحاد سواء

بجعلها أكثر استباقية أو بزيادة عدد المشاركين فيها. وتدعم النرويج الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في توفير الأمن والإغاثة الإنسانية في دارفور. ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم لتلك الجهود.

وأرى أنه لا غنى عن تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام وبناء السلام إذا أردنا التعامل مع التحديات التي يواجهها حفظ السلام على أيدي الأمم المتحدة. وقد أسهمت النرويج في حفظ السلام على مدى عشر سنوات تقريباً من خلال برنامجنا للتدريب من أجل السلام في الجنوب الأفريقي. ونعتزم توسيع نطاق البرنامج المذكور ليشمل غرب أفريقيا.

ومما يبعث على الغبطة أن نرى التقدم الجاري إحرازه في كثير من البلدان الأفريقية. ونشيد بالمبادئ الأساسية والأولويات السياسية التي يجري تناولها من جانب الشراكة الجديدة لأجل تنمية أفريقيا ونرحب بافتتاح برلمان البلدان الأفريقية الأسبوع الماضي. ويشهد تعزيز البعد السياسي للتعاون الإقليمي على هذا النحو بإخلاص القادة الأفريقيين ويبشر بأداء الاتحاد الأفريقي لدور أكثر نشاطاً وكفاءة في الأعوام المقبلة.

ذلك أنه بدون النمو الاقتصادي لن يحدث تقدم في الرفاه وتوزيع الثروة، وسيقل الأمل في السلام والأمن. ويمكن أن تكون التجارة الدولية عاملاً هاماً لإيجاد الثروة وتحقيق الرفاه. بيد أن هذا لن يحدث من تلقاء نفسه. ولا يمكن وضع أساس سليم للنمو والرفاه يفيد جميع البلدان إلا عن طريق وضع قواعد عادلة للتجارة من خلال التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، يمثل الاتفاق الإطاري لمنظمة التجارة العالمية الذي تم التوصل إليه في جنيف في شهر تموز/يوليه علامة على الطريق. وقد تجنبنا أي تعثر أو انتكاس، والآن نستطيع استئناف بذل الجهود لتحقيق تقدم كبير بشأن برنامج الدوحة الإنمائي. ولاحظت أن الرئيس لولا دا سيلفا ذكر في بيانه أنه ''إذا نجحت جولة الدوحة، فإنها يمكن أن تنتشل أكثر من ٥٠٠ مليون شخص من براثن الفقر''. ويظهر هذا بالتأكيد الفرص التي تتيحها العولمة. بيد أن كفالة تحسّن النمو الاقتصادي في الواقع لمعيشة السكان العاديين تتطلب سياسات داخلية ملائمة.

وفي عالم متزايد التوجه نحو العولمة، يلزمنا منتديات لوضع المبادئ التوجيهية الدولية اللازمة لتيسير التعاون. بيد أن من الضروري أن نؤدي جميعاً دورنا. وقد انقضت ١٠ أعوام منذ بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقد صدق أكثر من ١٢٠ بلداً على بروتوكول كيوتو، وننتظر الآن التصديق الذي يسمح بدخولها حيز النفاذ. وأرحب بما جاءت به الأخبار من نظر روسيا جدياً في التصديق على هذا البروتوكول، ولكن من دواعي أسفي أن بعض البلدان ليس لديها بعد الاستعداد لتوحيد الصفوف في مواجهة واحد من أخطر التحديات العالمية في عصرنا.

وتنفيذ متطلبات بروتوكول كيوتو هو خطوة أولى صوب التعامل مع التحدي الذي يمثله تغيير المناخ. ويجب أن يلتزم المجتمع الدولي بأكمله، وبخاصة الجهات التي ينبعث منها أكبر قدر من التلوث، التزاماً أكثر طموحاً في هذا المجال، فليس لدينا وقت نضيعه. ونحن نعاني في المنطقة القطبية بالفعل من آثار تغير المناخ كما يظهر في ارتفاع درجة الحرارة بدرجة أكبر كثيراً من المتوسط العالمي.

وفي العام المقبل سوف نقيّم التطورات التي حدثت منذ اعتماد الإعلان بشأن الألفية. وهذه فرصة لاستعراض التقدم المحرز، ولتكثيف الجهود عند الاقتضاء للوفاء بالتزامنا بخفض مستوى الفقر وتحقيق التنمية. وتبرز في هذا الصدد الأهمية الحيوية للمساواة الحقيقية بين الجنسين وتوفير التعليم للجميع. وينبغي أن يركز مؤتمر القمة في ٢٠٠٥ أيضاً على

الجهود الدولية المبذولة لتعزيز بناء السلام والمصالحة والأمن العالمي واحترام حقوق الإنسان. ويجب أن نتخذ خطوات حاسمة خلال دورة الجمعية العامة المقبلة للوفاء بالأهداف الإنمائية وإيجاد عالم أكثر أماناً وأوفر سلاماً.

ولا غنى عن الأمم المتحدة بوصفها أكثر منظماتنا عالمية وتمثيلاً. وتكرس النرويج قدراً كبيراً من الجهد لبناء النظام المتعدد الأطراف. ونعتز بالإسهامات السياسية والمالية التي نقدمها لمنظومة الأمم المتحدة. ونتشوق لرؤية الأمم المتحدة وقد ازدادت قوة وأعيد تشكيلها، حتى يتسنى لها أن تظل أهم أداة لدينا من أجل التصدي للتحديات العالمية. ولا تزال النرويج على التزامها بدعم الأمم المتحدة في مواجهة تلك التحديات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إرنست والش، وزير الخارجية في إمارة ليختنشتاين.

السيد والش (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): تواجه الأمم المتحدة تحديات غير مسبوقة، وقد أتى الماضي القريب بانحسار مثير للقلق في المكانة والمصداقية اللتين تتمتع بهما هذه المنظمة العظيمة في أرجاء العالم. وليس استعمال القوة العسكرية دون إذن مسبق من مجلس الأمن وكذا الأوضاع المتزايدة الصعوبة والخطر التي يعمل في ظلها موظفو الأمم المتحدة في كثير من الأماكن سوى مثالين يصوران هذا الاتجاه.

وقد أعطى الأمين العام كوفي عنان رداً ذا شقين. فهو، أولاً، أصدر نداء بالالتزام على نحو لا لبس فيه بمبدأ تعددية الأطراف، الذي تقوم هذه المنظمة على أساسه. وثانياً، كلف فريقاً من الشخصيات البارزة ذات الخبرة الرفيعة بإعداد تقرير عن الكيفية التي ينبغي أن تتصدى بها المنظمة للأخطار والتحديات الجديدة.

وترى ليختنشتاين أن تلك الاستجابة كانت في محلها. فالالتزام الصريح المطلق من جانبنا جميعاً هو الأساس للعمل الجماعي ولمراعاة القواعد التي حددناها لأنفسنا. ولن يجعل لقراراتنا بمواجهة التحديات الجديدة معنى سوى هذا الالتزام، ولا يمكن لشيء غيره أن يمكّننا من الاستمرار في إعداد إطار يستند إلى القواعد لكي ننظر بثقة إلى المستقبل.

ولا بد لنا من الاعتراف بأن التحديات التي نواجهها اليوم لم يكن ممكناً التنبؤ بها حين اتفق مؤسسو هذه المنظمة الأوائل على الأحكام التي توجه أعمالها. وفي الوقت ذاته، يجب علينا دائماً أن نعترف بميثاق الأمم المتحدة بوصفه ذلك الإنجاز الفريد بحق، وأن ندرس الطرق الحالية التي نطبق بها هذه الأداة العظيمة التي ورّثت لنا. لذا فإنه لزام علينا أن نجري تحليلاً متعمقاً ويقظاً لتلك التحديات الجديدة حتى نتخذ قرارات مستنيرة بشأن أفضل الطرق للتصدي لها ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة. وسوف يلزم إحداث تغييرات والأخذ بنُهج خلاقة.

لذلك فإننا نتطلع بشدة إلى تلقي تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أنشأه الأمين العام والنظر فيه. ولكن مهما بلغت النتائج التي يتوصلون إليها من نفاذ البصيرة ومهما كانت توصياتهم من بعد النظر، ولدينا آمال عظام في أن تكون كذلك، فإن عبء اتخاذ القرارات الضرورية لتوسيع نطاق الهيكل المتعدد الأطراف القائم سيتعين أن يقع علينا، أي على الدول المجتمعة في هذه الجمعية على عتبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وليس بعد ١٠ أعوام. بل الآن. والوقت مناسب لذلك.

فالعمل الجماعي في عالم متسم بالعولمة هو الاستجابة الضرورية في وجه عدد كبير من التحديات. ولا يمكن القيام بتدابير فعالة في مجالات عديدة، كالبيئة، وفيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز، والحد من الفقر، ومكافحة الإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر، إلا استناداً إلى تعاون عالمي حقيقي ومتسم بالكفاءة. ولا يمكن أن ينجح هذا التعاون إلا إذا استند على مجموعة من القواعد المتسمة بالشفافية والوضوح تطبق بنفس الطريقة على كل من يشاركون فيه. ومن الواضح أن القانون الدولي هو الصك الرئيسي في هذا الصدد. ولكننا شاهدنا اتجاهات متناقضة في مجال القانون الدولي هنا، وخصوصا في الماضي القريب.

وعلى الجانب الإيجابي حققت منجزات كبيرة، والمنجز الأكثر لفتا للنظر هو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. أول مرة في تاريخ البشرية توجد محكمة مستقلة، تقوم على أساس نظام أساسي توصل المجتمع الدولي إليه عن طريق التفاوض في مؤتمر دبلوماسي، ويوجد لديها اختصاص محاكمة أفراد مسؤولين عن أبشع الجرائم حينما لا تقوم الدول بذلك. ومن المحزن أنه يتم تذكيرنا كل يوم بالحاجة الكبيرة إلى هذه المؤسسة. وعلى الجانب السلبي، لاحظنا تآكلا خطيرا في تطبيق معايير القانون الدولي الراسية، وخصوصا في مجال حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. إن المرحلة التي بلغناها حرجة ولا يمكن أن توجد إلا استجابة واحدة: يجب أن نعكس على وجه السرعة هذا الاتجاه وأن نتمسك بأولية سيادة القانون وطنيا ودوليا.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن سيادة القانون عنصر لا غنى عنه من عناصر السياسات الداخلية السليمة – يشار إليها في الغالب بالحكم الصالح – وجزء لا غنى عنه من التنمية المستدامة على النطاق العالمي. المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، مدعوة إلى مواصلة جهودها لمساعدة الدول في إرساء وتطبيق سيادة القانون. ونؤيد تأييدا قويا الجهود المبذولة خلال السنة المنصرمة لتعزيز دور الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

إن سيادة القانون على المستوى المحلي يجب أن تكمل على المستوى الدولي عن طريق الاحترام التام وغير المشروط للمعايير المعترف بها دوليا والقواعد الشفافة والعادلة في صنع القرار الدولي. لقد كنا بطيئين في معالجة التغييرات في العالم ونتائجها، وعلى الأخص فيما يتعلق بالجهات الفاعلة غير الدول التي تقع خارج نطاق القانون الدولي كما عرفناه في الماضي. يجب أن نضمن ألا يسمح لجميع الأفراد والجماعات ممن يؤدون دورا كبيرا على الساحة الدولية بالتحرك في فراغ قانوني، ويجب أن نوضح القواعد التي تنطبق عليهم. ولكن لا يمكننا أن نفعل ذلك على نحو جدير بالثقة وبالتالي بفعالية إلا إذا واصلنا، نحن الحكومات الممثلة للدول، احترام المعايير التي وضعناها لأنفسنا.

والهيئة الوحيدة المدعوة على نحو خاص في هذا الصدد هي مجلس الأمن – الذي هو بالنسبة إلى كثيرين مثال الأمم المتحدة في مجموعها. يجب على المجلس أن يتقيد تقيدا دقيقا بالولاية المناطة به بموجب الميثاق وأن يضمن الشفافية والوضوح في صنعه للقرار. وذلك ذو أهمية خاصة بالنظر إلى أن قرارات المجلس تؤثر على نحو مباشر في حقوق وواجبات الأفراد الذين لا يحق لهم التمتع بالعلاجات القانونية الفردية – وهي حالة يمكن أن يكون من الصعب توفيقها مع سيادة القانون.

يتنامى زخم قوي من أجل إصلاح مجلس الأمن بعد أكثر من عشر سنوات من المداولات حول هذا الموضوع البالغ التعقد. وعلى ضوء التحديات الماثلة أمام المجلس والأسئلة المطروحة المتعلقة بدوره، خصوصا فيما يتعلق بزيادة أنشطته التشريعية، يجب على الإصلاح الناجح أن يخاطب هذه الجوانب. إن التوسيع لجعل هذه الهيئة أكثر حداثة وتمثيلا هو أحد تلك الجوانب. ونعتقد بأنه ليس من السليم أن تتخذ حفنة من الدول في منظمة عالمية قراراتها الرئيسية في مجال حيوي حقا.

وفضلا عن ذلك فإن أساليب عمل المجلس ومساءلته أمام جميع الدول الأعضاء وولايته يجب أيضا أن يجري تناولها. إن ليختنشتاين، ووفدها في نيويورك على نحو خاص، سيواصلان استعدادهما لتقديم إسهامهما تحقيقا لذلك الهدف.

وفقا للميثاق، يقوم المجلس بإجراءاته بالنيابة عن جميع الأعضاء لدى اضطلاعه بواجباته، وقراراته تلزم جميع الدول الأعضاء. لذلك، ينبغي لجميع الدول أن يكون لديها اهتمام بعمله وأن تستعمل الفرص المتاحة لها للتفاعل مع المجلس وللإعراب عن آرائها له، سواء كانت أو لم تكن أعضاء. إن تحقيق قدر أكبر من الانفتاح والشمول في مجلس الأمن لا يزال مرغوبا فيه وممكنا. ولكن السؤال الذي لا يزال مطروحا هو هل مجلس الأمن قوي أكثر مما ينبغي أو أننا ببساطة نفتقر إلى نظام ضروري من الكوابح والتوازنات؟ إننا نؤيد وجود مجلس أمن نشيط وقوي، ولذلك نميل إلى الرأي الثاني، مع تركيز واضح على دور معزز للجمعية العامة، الجهاز العالمي الوحيد للأمم المتحدة. إن تدابير إعادة الإنعاش التي أمكننا أن نتفق عليها خلال الدورة المنصرمة تبين لنا مدى الشوط الذي لا يزال قطعه متعينا علينا. يجب أن يكون من أهدافنا أن نجعل هذه الجمعية هيئة ناجعة وفعالة يمكنها أن تقوم بإجراءاتها وبرد الفعل بسرعة وبتصميم.

إننا لا نزال بعيدين جدا عن تحقيق ذلك الهدف. إن الزخم المولد خلال السنة الماضية يجب أن يترجم إلى مزيد من التدابير الجريئة وأن يولد عملية لا يمكن عكسها. هذا الوقت ليس وقت الرضى عن الذات وليس وقت للامبالاة. تمثل أمام هذه الجمعية مهام تاريخية. يجب علينا أن نتخلص من الكسل والمصالح الوطنية على الأمد القصير دعما للصالح الأكبر. لقد طرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الفكرة بصياغة مناسبة جدا في خطابه يوم الثلاثاء الماضي: إذا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق على الطريق قدما فإن التاريخ سيصنع القرارات لنا. يجب علينا أن نضع رؤيا للمستقبل وأن نفي بمسؤوليتنا. نحن مدينون بذلك إلى كل الأجيال في المستقبل وإلى أنفسنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جوليان روبرت هنت، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني في سانت لوسيا والرئيس السابق للجمعية العامة.

السيد هنت (سانت لوسيا) (تكلم بالانكليزية): أيدت سانت لوسيا انتخابكم الإجماعي، سيدي، رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، بالنظر إلى أنها تشاطر رأي الدول الأعضاء في أنكم ستوفرون قيادة هامة لهذه الجمعية العامة. أقدم تهانئ مخلصة إليكم وإلى حكومة وشعب بلدكم، غابون، باسم وفد سانت لوسيا، وبالأصالة عن نفسي، وأتعهد بالعمل على نحو متعاون معكم في تحقيق مسعانا المشترك.

ثمة ملاحظة شخصية على تعهدي بالدعم والتعاون. قبل سنة واحدة على وجه الدقة شرفت هذه الجمعية بلدي وشرفتني بإسناد قيادة هذه الهيئة في دورتها الثامنة والخمسين إليَّ. ولذلك، أنا أعي تماما المسؤولية الجسيمة التي تقع على كاهلك بوصفك رئيسا، والمتطلبات والضغوط التي تنطوي عليها قيادة هذا الجهاز العالمي الوحيد من أجهزة الأمم المتحدة. وفي تناوب القيادة الذي بدأ قبل ٥٩ سنة تقريبا، سلمتك العصا، مطمئنا على أن هذه الدورة التاسعة والخمسين ستكون منتجة وناجحة.

إن السنة التي قضيتها رئيسا للجمعية العامة أعطتني تقديرا أقوى للمهام الكثيرة التي يؤديها الأمين العام في خدمة الأمم المتحدة ولإلهام الثقة بها. إن حكومة وشعب سانت لوسيا يؤيدانه في إسهامه المستمر في جهودنا المبذولة لمعالجة مسائل حرجة تواجه منظمتنا وعالمنا. إن صورة عالم القرن الحادي والعشرين تختلف كثيرا عن الصورة التي

توخاها ميثاق الأمم المتحدة. فبدلا من عالم يسوده السلام والأمن، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتحترم فيه احتراما كاملا حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والقانون الدولي، نجد عالمنا اليوم يقارع الفقر، والجوع، وانتشار الأوبئة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والصراعات، والحروب، والإرهاب وغيرها من المشاكل الخطيرة.

وهذا هو الحال على الرغم من الجهود المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة ومن الإمكانيات الهائلة التي تملكها المنظمة لكي ترتقي إلى مستوى المثل والمبادئ والمقاصد التي جسدها الميثاق.

إن الأمم المتحدة تمر في فترة من التساؤلات والشكوك القوية حيال قدرتها وأهميتها. وفي رأي حكومتي أن العديد من الشكوك والتساؤلات تنبع من التحدي المستمر الذي تواجهه المنظمة لأن تحول مُثُل الميثاق إلى أفعال. وقد زاد من حدة هذه الشكوك والتساؤلات القلق من احتمال قيام بعض الدول الأعضاء الأقوى والأكثر نفوذا بالابتعاد عن تعددية الأطراف، التي تشكل الأساس الذي تقوم علية الأمم المتحدة، والسير في طريق العمل الانفرادي.

إننا نستطيع، ومن واجبنا أن نقي منظمتنا، الفريدة التي لا غنى عنها، من تلاطم أمواج هذه الأزمنة المضطربة. ويجب علينا أن نمكنها بشكل أفضل من أن تعالج المشاكل الكثيرة التي تواجهها الشعوب والدول. ويجب علينا أن نعيد التأكيد على مركزها بوصفها منظمة العالم المتعددة الأطراف الرئيسية. ولكننا لا نستطيع القيام بذلك إلا من خلال التزامنا بضمان أن ترقى المنظمة ودولها الأعضاء إلى مستوى المثل التي جسدها الميثاق ومن خلال تصميمنا على ذلك.

ونحن نعلم أن الميثاق ينيط بالأمم المتحدة تحقيق حل للمشاكل الاقتصادية من خلال التعاون. وهذا يضع الأمم المتحدة في مقدمة ما تراه بلدان عديدة، وخاصة بلدان العالم النامي، طريقا طويلا إلى التنمية المستدامة. ولكن هذا الطريق قد أقيم اليوم على أساس العولمة وتحرير التجارة، اللذين وفيا بوعودهما بالتقدم الاقتصادي للبلدان المتقدمة النمو، ولكن لم يفيا حتى الآن بهذه الوعود لكثيرين آخرين، وغالبيتهم من البلدان النامية.

ولا يمكن المجادلة بأن عدم الاتساق الحالي وعدم العدالة في نظام التجارة العالمي يوسعان الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبين من يملكون الثروة ومن لا يملكونها. ولذلك، ليس مفاجئا أن البلدان النامية، وخاصة في إطار منظمة التجارة العالمية، تشدد على أن العولمة وتحرير التجارة لا ينبغي أن يقللا من إمكانيات التنمية المستدامة، وعلى ضرورة وجود نظام تجارة عالمي منصف وعادل.

إن المعونات الزراعية، ووصول الأسواق، والحواجز التجارية غير الجمركية، وتدني أو هبوط أسعار السلع الأساسية، والمعاملات الخاصة والتفضيلية، كل هذه المسائل تستحق الحوار البناء والعمل الحاسم، وخاصة لصالح العالم النامي. وقد تقع ولايات محددة بشأن مسائل التجارة والتنمية ضمن اختصاصات منظمات أخرى، بما فيها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولكن الأمم المتحدة هي صاحبة دور الريادة في توفير الاتساق، وأشدد هنا على كلمة الاتساق، في الحوار ووضع السياسة بشأن هذه المسائل وفقا لأحكام الميثاق. وجهود الأمم المتحدة في هذا الميدان تحظى بالتأييد الكامل من جانب حكومتي.

إن تتابع الأعاصير المميتة التي لا تزال تجتاز منطقة البحر الكاريبي قد سلط الضوء على المسائل التي حثت الدول الجزرية النامية، بما فيها سانت لوسيا، الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على التصرف بشأنها. وعلى سبيل المثال، كررنا التأكيد، على أن الدول الجزرية الصغيرة ضعيفة وأنها بحاجة

ماسة، من أجل تنميتها المستدامة، إلى معاملة خاصة تفضيلية، وأسعار منصفة لسلعها، وموارد لتمويل تنميتها.

وخلال أسابيع قليلة جلبت الأعاصير الموت والدمار إلى كل منطقة البحر الكاريبي، وفي الحقيقة إلى جزر البهاما والولايات المتحدة أيضا. ووقعت خسائر مؤسفة في الأرواح في بلدان منطقة البحر الكاريبي الشقيقة وأقاليمها، ففقدت غرينادا ٣٧ شخصا، وجامايكا ٢٠ شخصا، وما زالت هايتي تحصي موتاها. وكان الدمار الذي أصاب الممتلكات والبنى التحتية هائلا، وخاصة في غرينادا. فقد هدم إعصار ''آيفين الرهيب'' ٩٠ في المائة من الهياكل الأساسية المادية في ذلك البلد. وأقول لهذه الجمعية إنه عندما تفقد دولة جزرية نامية ٩٠ في المائة من هياكلها الأساسية المادية خلال ساعات قليلة فإن التحدي الذي تواجهه هذه الدولة يكون هائلا.

وبالنسبة لغرينادا فإنه يتعين عليها أن تبدأ من جديد. فعليها أن تبني من جديد هياكلها الأساسية، واقتصادها، ونظم الاتصالات، والمستشفيات والمدارس، وعليها أن تبدأ بناء كل شيء من الأساس، لكي تعيد إلى شعبها حياة لائقة. ولكن كيف يمكنها أن تبني كل ذلك وبأية موارد؟ إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية قد التزمت بمساعدة غرينادا، ولكنها لا تستطيع أن تساعد إلا في حدود طاقاتها المحدودة. ونظرا لنقص الموارد المتاحة لها فلن تستطيع أن تقطع شوطا طويلا في هذا المجال. إن حكومة وشعب غرينادا، وحكومات وشعوب الجماعة الكاريبية تقدر تقديرا عميقا عبارات التعزية التي تعبر عنها في هذه القاعة، وتقدر كذلك عروض المساعدة. ولكن غرينادا بحاجة إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير. وتدعو سانت لوسيا المجتمع الدولي إلى الالتزام على وجه السرعة بإعادة إعمار غرينادا. ونحث على أن يُعقد في وقت مبكر مؤتمر دولي للمانحين لتعبئة الموارد اللازمة لجهود إعادة البناء.

وتمشيا مع التزام المجتمع الدولي بالنهوض بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية، فإن سانت لوسيا تدعو الشركاء الإنمائيين ومجتمع المانحين الدوليين إلى العمل مع البلدان الجزرية النامية الصغيرة لمعالجة حالتها الضعيفة والتصدي لمشاكلها الأساسية الأخرى. إن الاجتماع الدولي لاستعراض العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية النامية الصغيرة والذي سيعقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، سيتيح للجميع فرصة للقيام بذلك. وتحث سانت لوسيا جميع الدول، المتقدمة النمو والنامية، وخاصة الشركاء والأطراف المانحة على أن تكون ممثلة في الاجتماع الدولي على أعلى المستويات. ونحث بشكل خاص على الوفاء بالالتزامات التي قطعت بتوفير الموارد لتنفيذ برنامج عمل بربادوس.

إن الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة ستكون محورية حقا فيما يتعلق بالالتزامات الدولية التي قطعت، وخاصة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. وستكون الدورة حاسمة أيضا من حيث تهيئتنا للاستعراض الشامل، في عام ٢٠٠٥، للالتزامات التي قطعت لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما نستعد لانعقاد الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستبحث النجاحات والإخفاقات في تنفيذ نتائج ما يزيد على عقد من مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فإن الفارق بين ما اتفقنا عليه وما نفذناه لصالح شعوب العالم يصبح جليا للعيان.

ويجب علينا أن نسأل أنفسنا لماذا نستمر في تخييب آمال الفقراء والجائعين والمرضى والمحرومين فينا على الرغم من الاجتماعات الرفيعة المستوى العديدة والمتخصصة التي عقدناها لمعالجة أوضاعهم؟ ولماذا نبدو غير قادرين على اتخاذ تدابير فعالة خارج تلك الاجتماعات؟ إذا كنا لا نستطيع

التخفيف من ويلات العدد الهائل من المهمشين والمحرومين بيننا، وإذا كنا لا نستطيع دفع عجلة النمو والتنمية، خصوصا للبلدان النامية، نصبح واثقين بأننا سنخسر أو أننا سنظل نخسر ثقة شعوب العالم. ولذا هناك رسالة وحيدة يجب أن نحملها لحدث عام ٢٠٠٥ الرفيع المستوى وهي أن الاتفاق على النتائج ليس له معنى إذا لم يكن متبوعا بتنفيذ عملي وفعال. ولا بد أن نعمل على التنفيذ، ولا بد أن نعمل الآن.

ومن المؤكد أن السلم والأمن ليسا ممكنين بدون تنمية، وأن التنمية ليست ممكنة بدون سلم وأمن. إن سانت لوسيا توافق على هذه النقطة؛ فكلاهما جوهري لمقاصد الميثاق ومبادئه. لكننا لا بد أن نظل متنبهين لبرنامج إنمائنا الذي ينبغي ألا يكسفه تركيز نابع عن عقلية ذات جانب واحد تركز على الصراع والحرب، اللذين لا يزالان يلقيان بظل جبار وقاتل على عالمنا.

إن المهمة المسندة إلى الأمم المتحدة – ولا سيما إلى مجلس الأمن – في سبيل صون السلم والأمن الدوليين، إنما هي مهمة استثنائية. ومدى فعالية اضطلاع المنظمة بهذه المهمة هو أمر ترتهن به مكانتها ارتهانا شديدا في أعين الناس الذين يحتاجون إليها أشد الاحتياج، وفي أعين الرأي العام العالمي. ولذا يجب أن نكون على ثبات في استراتيجيتنا العالمية المتعلقة بالسلم والأمن في أنحاء المعمورة. ومن المهم ألا ينظر إلى الأمم المتحدة بوصفها منظمة تروعها الأزمات إلى درجة تجعلها بطيئة في اتخاذ الإجراءات الحاسمة للتصدي للقضايا الحرجة المتعلقة بالحياة والموت. والعمل الذي نؤديه ينبغي، في خاتمة المطاف، أن يكون تجسيدا لخير أمل لنا في تحقيق عالم أكثر سلما وأمنا.

ونحن نعرف أن للصراع وللحرب تكاليفهما، التي لا تحصى خصوصا من حيث الخسائر في الأرواح البشرية ولا يمكن أن يكون لها نهاية سارة. واليوم يظل العراق بلدا غير مستقر ومقطع الأوصال. وعلى الأمم المتحدة مسؤولية إزاء شعب العراق هي وجوب العمل معه في سبيل إعادة السلم والأمن والازدهار لذلك البلد. وفي هذا الأمر لا بد أن تستشف المنظمة في خاتمة المطاف من شعب العراق نفسه الاتجاه الذي يجب أن يسلكه. فشعب العراق وحده هو الذي يمكن أن يصمم حلولا عراقية فريدة، للمشكلات العراقية، وأن يحدد نوع المستقبل الذي يلتزم به ذلك الشعب.

وفيما يتعلق بأزمة أخرى، فإن حكومتي تشعر بخيبة أمل إذ ترى خريطة الطريق نحو السلام في الشرق الأوسط قد نحيت جانبا، وتأمل أن تتخذ مبادرات جديدة على وجه السرعة ترمي إلى إيجاد تسوية لهذه الحالة التي طال أمدها، ولا تزال تسبب كثيرا من الآلام.

وكل يوم هناك قصص وتعليقات جديدة في وسائط الإعلام تذكرنا بمستوى العنف والمخاطر في عالمنا. والتهديد المعقد واللامتناهي الآتي من الإرهابيين والإرهاب يشكل عاملا خطيرا يسهم في تزايد العنف، والموت والدمار. ولقد أصبح الإرهاب في الآونة الأخيرة حقيقة ماثلة للمئات من الضحايا في الاتحاد الروسي. وتعرب حكومتي عن مؤاساتها لحكومة روسيا ولجميع ضحايا الإرهاب وأسرهم في العالم أجمع. وحتى مع أفضل ما نبذله من جهود، لا يكون من المستطاع دائما أن نعرف أين ومتى سيضرب الإرهابيون ضربتهم القادمة، كما لا نستطيع أن نقول بأي قدر من اليقين إن الجهود الحالية ضد الإرهاب قد جعلت العالم مكانا أقل خطرا.

بيد أننا نستطيع القول إن الأسباب الجذرية للإرهاب إنما هي ظواهر تدل على وجود مشكلات حول العالم يبدو بعضها غير قابل للحل؛ وإن الإرهاب ذو وقع عالمي؛ وإن الحل له يجب أن يكون عالميا. وفي التصدي لمشكلة الإرهاب، علينا أيضا أن ننظر في التصدي للجوع والفقر

والمظالم التي أشار إليها الرئيس لولا دا سلفا، رئيس البرازيل، وكثير من الزعماء الآخرين الذين يشغلهم الأمر، وهي أمور تولد فقدان الأمل واليأس اللذين يعانيهما الملايين والملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. إن جهودا أكبر يجب أن تبذل لحل هذه المشكلات الخطيرة.

وبينما نستعرض القدر الهائل من التحديات التي تواجهها اليوم الأمم المتحدة والمجتمع العالمي، لا بد أن نتساءل: هل منظمتنا التي تبلغ ٥٩ عاما من عمرها مزودة بما يلزم لمواجهة تلك التحديات؟ هناك تيار للإصلاح داخل المنظمة. وقد اتخذت سلسلة من الخطوات المرحلية خلال الدورة الثامنة والخمسين، بصفة خاصة، لدفع عجلة إنعاش هذه الجمعية العامة. بيد أن الجمعية لا يزال عليها أن تثبت قدراتها على التوفيق بين مصالح الدول الأعضاء فيها، وأن تتخذ التدابير لتنفيذ الخيارات الصعبة التي يقتضيها إنعاش هذا المحفل العالمي الهام. ويجب أن نكفل ألا ينعكس مسار المكاسب التي تتحقق.

وخلال الدورة الثامنة والخمسين فتح النقاش أيضا حول إصلاح مجلس الأمن وأحرز بعض التقدم لانتزاع هذا الموضوع من دائرة احتضاره. والحق أن مجلس الأمن يجب فعلا إصلاحه، حتى تكون أفعاله أشد وزنا وقبولا على الصعيد الدولي. ويجب توسيع نطاق المجلس كي يكون أشد تمثيلا لعموم العضوية، كما يجب إيجاد طريق لتلبية الشواغل الخطيرة التي تحيق بميزة حق النقض. إن مبادرات الإصلاح الحديثة العهد ينبغي أن يكون لها وقع على العمليات الجارية وعلى اتخاذ توصيات عملية تستهدف كفالة أن يكون مجلس الأمن وافيا بالولايات المسندة إليه، بما في ذلك الولايات التي يمكن وضعها في الجلسة العامة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في عام ٢٠٠٥.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، عملت المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بشكل بنَّاء مع هذه المنظمة لمواجهة المشكلات العالمية الملحة. ولدينا الآن تقرير عن كيفية جعل العلاقة أشد فائدة. ونحن نأمل أن تنظر الجمعية بعناية في هذا الأمر، حيث أن مساندة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أهم من أن تعتبر أمرا مفروغا منه.

إن حكومة سانت لوسيا وشعبها يعتقدان أن الثقة بالأمم المتحدة أمر تجري استعادته. ونعتقد أن أمم العالم تتوقع من المنظمة أن تضطلع بدور قيادي في حل مشاكلها الأشد إلحاحا. ونعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون أشياء عديدة لأناس عديدين. إن المنظمة قد واجهت تحديات مؤلمة في السنوات الأخيرة، ولكنها أبدت عزما على الارتفاع إلى مستوى تلك التحديات. وبتوفر الإرادة السياسية فإن مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة يمكن أن تنتصر. إن شعب وحكومة سانت لوسيا يهتديان بهذا المنظور.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد قاسيمزومرت توكائيف، وزير خارجية جمهورية كازاخستان.

السيد توكائيف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا سيدي أن أضم صوتي إلى أصوات من هنأكم على انتخابكم لتولي المنصب الرفيع الذي هو منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وأن أعرب عن ثقتي بأن هذه الدورة، تحت قيادتكم، ستكون ناجحة ومثمرة.

وأود أن أبدأ بتأييد البيان الذي أدلى به الأمين العام كوفي عنان، بشأن الأهمية الملحَّة لدعم سيادة القانون، سواء في الداخل أو في إطار العلاقات الدولية، لحل القضايا الجارية في العالم الحديث.

اليوم، يتعرض نظام العلاقات الدولية بأسره لهجمة شرسة. وها نحن نشهد مدى تعاظم سطوة ووحشية الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، والتدهور المفزع لبيئتنا، وتفشي الفقر والبؤس والمرض.

وما برحنا نكرر القول سنة بعد سنة أن التحديات والتهديدات التي تواجه الإنسانية أصبحت عالمية النطاق، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا مشتركة للتصدي لتلك التحديات بفعالية وتصميم. ومع ذلك، وبينما لا تزال كلماتنا رنانة تظل هذه المشاكل تلقي عبئا ثقيلا علي كاهل البشرية.

لقد ظل المجتمع الدولي سنوات طويلة يتجاهل أكثر مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية حدة؛ كما أخفق في معالجة الفقر والبؤس والأمية والتمييز بمختلف أشكاله. وكنتيجة لذلك أصبحنا نواجه بتهديد غير مسبوق يتمثل في الإرهاب الدولي الذي يقوض دعائم الاقتصاد والأمن العالميين. غير أننا لم نقم حتى الآن بأي شيء جاد وهادف بغية الحصول على تحليل تفصيلي للأيديولوجية الكامنة وراء الإرهاب الدولي وقاعدته المؤسسية ومصادر تمويله. وبعبارة أخرى، نقول إن الطبيعة المركزية للإرهاب الدولي تظل أرضا مجهولة بالنسبة لنا جميعا؛ فنحن لم نألف إلا مظاهره القبيحة.

إن التطورات المفزعة التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، وبخاصة المذبحة التي وقعت في بسلان، سلّطت الضوء مرة أخرى على الحاجة العاجلة إلى إصلاح الأمم المتحدة. فليس بوسعنا أن نواجه التحديات الجديدة ونعالج مشاكل اليوم الحادة إذا واصلنا الاعتماد على النهج القديمة. والقضية المركزية المتعلّقة بالأمن الدولي تحوِّل الأمم المتحدة إلى أداة فعالة مصممة خصيصا لتعزيز نظامي الأمن الإقليمي والعالمي، ونظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتدبر المسائل المتعلقة بالعولمة.

ومن حيث المبدأ، نرى من الأهمية بمكان ضمان التوازن في أداء وظائف كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو المتوخى في ميثاق هذه المنظمة. ونحن نصر على ضرورة تقوية دور الجمعية العامة في تسوية أهم القضايا التي تواجه البشرية اليوم. وفي رأينا أن جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب ولتسوية الصراعات المسلحة لن تكتسب مزيدا من الفعالية إلا على أساس نهج من هذا القبيل.

لقد أيدت كازاخستان قرار الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذا الفريق، بما لديه من ولاية وصلاحياته واسعة النطاق، ينبغي أن يتوصل إلى حل مقبول لهذه المسألة الحاسمة. وتؤيد كازاخستان الرأي القائل إن مجلس الأمن بتشكيله الحالي لم يعد يعبِّر عن حقائق العالم الذي نعيش فيه. وأشاطر رئيس وزراء اليابان، السيد جونيشيرو كويزومي، رأيه بأن عبارات ''الدولة المعادية'' الواردة في ميثاق الأمم المتحدة أصبحت عتيقة وفي غير محلها. وينبغي إعادة تنشيط مجلس الأمن بإضافة أعضاء جدد دائمين وغير دائمين. وينبغي أن يكون لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تمثيلا أوسع في مجلس الأمن، كما ينبغي إشراكها بشكل مباشر في البحث عن حلول للمشاكل المهمة التي تواجه المجتمع الدولي.

وتدعو كازاخستان إلى إنشاء مجلس للمنظمات الإقليمية تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. وينبغي إيلاء جُلّ الانتباه للاقتراح الداعي إلى إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي والاجتماعي. ونعتقد أن هذه الاقتراحات تعكس الحاجة إلى تعزيز التعاون العالمي المتعدد الأطراف.

وما زال بلدي يعتقد أن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الوحيدة والعالمية بحق، المسؤولة عن قضايا الحرب والسلام، والتي تعمل كضامن للقانون الدولي.

ومن المشجع أن إصلاح لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن بدأ يكتسب زخما جديدا. ومع التصعيد الحالي للإرهاب الدولي، ينبغي أن يصبح دور هذه اللجنة أكثر أهمية؛ وإلا فإن جهود مناهضة الإرهاب التي تبذل على الصعيد العالمي للتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة لن تكون فعالة بالقدر الكافي، وهذا يتعارض مع رغبات شعوب العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بلخادم (الجزائر).

إن بلدنا يؤيد جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتعزيز المتواصل لقدراتها في هذا المجال. وفي حالة تتصاعد فيها الأزمات الإنسانية والصراعات المسلحة، وهو ما تشهد عليه فعليا التطورات الجارية في دارفور، يجب على الأمم المتحدة أن تولي اهتماما خاصا لإمكانية مشاركة منظمات إقليمية ودون إقليمية ذات حجية بدور أوسع في عمليات حفظ السلام، الأمر الذي من شأنه السماح بوجود استجابة أسرع وأكثر فعالية للتهديدات الناشئة.

ومع ذلك، فثمة مسألة أساسية في هذا الصدد، ألا وهي منع نشوب الصراعات والأزمات في المقام الأول. وهذا ما حمل كازاخستان على أن تكون نصيرا قويا للدبلوماسية الوقائية؛ وهي ما زالت على اقتناعها بأن إنشاء مركز آسيوي مركزي للدبلوماسية الوقائية مبادرة جاءت في أوانها.

ونرى أن ثمة حاجة عاجلة إلى تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي قاطبة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وندعو إلى التبكير بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ونحث حكومات الدول التي لم تصدق بعد على هذا الصك أن تبدي الإرادة السياسية والالتزام الحقيقي بنزع السلاح النووي.

وكازاخستان، بوصفها إحدى الدول القليلة التي تخلّت طوعا عن أسلحتها النووية، يساورها القلق إزاء الوضع الراهن الذي آلت إليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة المهمة تآكلت بشكل خطير بسبب أفعال هدامة يقوم بها عدد من الدول المعروفة. وعلينا أن نعترف بأن نظام عدم الانتشار يواجه تهديدا هائلا، وأن هناك إمكانية حقيقية بحدوث انتشار لا كابح له لأسلحة الدمار الشامل، والأهم من كل شيء، وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وفي ضوء هذا، نرى أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا اقتراح بالغ الأهمية وحسن التوقيت.

ونؤمن بضرورة إعادة تنشيط عملية التفاوض داخل مؤتمر نزع السلاح بجنيف. ذلك أن إمكانات هذا المحفل المهم لم تستغل، في رأينا، حتى الآن بكامل طاقاتها.

إن حكومة كازاخستان تعلِّق أهمية كبرى على التنفيذ المتسق لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، كما تم بحثه في مؤتمر إقليمي عقد في ألماتي، في آذار/مارس ٢٠٠٤.

ومن الأهمية بمكان، بالنسبة لنا، أن تعود المسألة العراقية ثانية إلى الساحة السياسية في الأمم المتحدة. وتأكيدا على ضرورة ضمان استقلال العراق وسيادته وسلامته الإقليمية، ترحب كازاخستان بنقل السلطة والمسؤولية عن إدارة البلد إلى حكومة العراق المؤقتة، وتدعو الشعب العراقي إلى توحيد صفوفه باسم الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية. إن مشاركة وحدة من القوات المسلحة لكازاخستان في القوة المتعددة الجنسيات في العراق إنما هو دلالة على ارتباط بلدنا بتنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقه إزاء صون السلم والأمن الدوليين.

واستمرار عدم الاستقرار في الشرق الأوسط إنما هو مدعاة قلق شديد لكازاخستان. ومن وجهة نظرنا فإن استئناف عملية السلام وتقدمها على جميع المسارات، وتنفيذ جميع أطراف الصراع في الشرق الأوسط لالتزاماتها، كما تبين ذلك خريطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ينبغي أن تظل هي الهدف الرئيسي لجميع من يعنيهم الأمر.

وتؤيد كازاخستان جهود الحكومة الحالية في أفغانستان لتعزيز السلم والأمن في ذلك البلد، ولمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ونحن نتوقع أن يرقى المجتمع الدولي، بدءا بجميع البلدان المتقدمة النمو، إلى مستوى التزاماته بشأن تأهيل أفغانستان. وفيما يتعلق ببلدنا، فنحن على استعداد لأن نسهم فعلا في هذه العملية بقدر طاقتنا.

ونعتقد أن رفاه منطقة وسط آسيا يرتهن ارتهانا واسعا بتطبيع الحالة في أفغانستان. ولدينا كل الأسباب التي تجعلنا نقلق من جراء مشكلات مثل تزايد انتشار المخدرات، والهجرة غير المشروعة، والتطرف الديني المتصاعد. فهذه الظواهر، إلى جانب الفقر والتدهور البيئي والنقص في موارد المياه، توفر أرضا خصبة للإرهاب الدولي، الآخذ في اكتساب قوة في منطقتنا.

ونظرا لذلك، تؤيد كازاخستان أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في وسط آسيا، خصوصا اعتماد خطة عمل إقليمية لمكافحة الانتشار غير المشروع للمخدرات في الدول المجاورة لأفغانستان، وإنشاء حزام أمان حول هذا البلد. ونعتقد أن انتشار القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان – تحت رعاية منظمة حلف شمال الأطلسي – إنما هو عامل هام لاستعادة السلم والأمن في ذلك البلد.

إن مبادرة كازاخستان بشأن المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا – المؤتمر الذي يشكل منذ الآن حدثا من أحداث الحياة الدولية – إنما هو أداة فعالة مقصود منها تعزيز الثقة والأمن في آسيا. ومؤتمر القمة الأول الذي عقده ذلك المؤتمر في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢ أصبح معلما من معالم الطريق في تلك العملية، ومهد السبيل لجهود عملية جعل المؤتمر ذا طابع مؤسسي.

فمشروع برنامج تدابير بناء الثقة ومشروع النظام الداخلي قد تم الاتفاق عليهما فعلا، ومن المتوقع أن يقرهما الاجتماع الوزاري لبلدان المؤتمر، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في ألماتي. وإقرار هذا البرنامج سوف يوجد وثيقة فريدة تشمل طائفة من التدابير في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية، مقصود منها تعزيز الأمن والثقة في آسيا.

إن كازاخستان، بوصفها دولة حديثة العهد بالاستقلال، تريد أن تسهم في إيجاد الانسجام والاستقرار على النطاق العالمي. وكون دولتنا ذات الأعراق المتعددة تتمتع بدرجة كبيرة من الاتفاق بين الأديان وبين الأعراق، إنما هو أمر ذو مغزى كبير؛ فهو، في المقام الأول، تأييد لكون كازاخستان قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من المجتمع المتحضر. ونحن نرفض رفضا قاطعا مفهوم التصادم بين الحضارات، ونعتبره مفهوما يسفر عن نتائج عكسية وضارة لأنه يكون بمثابة تبرير للصراعات الدولية وللأفعال الهمجية للإرهابيين الدوليين.

وتعتقد كازاخستان اعتقادا راسخا أن الحوار والوئام بين الحضارات ليسا أمرا ممكنا فحسب، بل إنه أمر لازم. ولهذا السبب فإن رئيس دولتنا قد بادر إلى عقد مؤتمر للديانات العالمية في أستانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونجاح ذاك اللقاء قد عزز اعتقادنا أنه من الجوهري بشكل مطلق

إيجاد حوار وكفالة تعايش سلمي بين الأديان والحضارات، لصالح السلم والأمن العالميين.

وتؤكد كازاخستان من جديد التزامها القوي بالتكامل وبالتعاون المتعدد الأطراف على المستوى الإقليمي. وهذا النهج، الذي يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لكازاخستان، إنما يقع تماما في نطاق مصالحنا على المدى الطويل. والمؤسسات التي من قبيل منظمة شانغاي للتعاون والجماعة الاقتصادية لمنطقة أوروبا وآسيا، ومنظمة التعاون لآسيا الوسطى ومنظمة التعاون الاقتصادي إنما تؤدي دورا دائم التزايد في الجهود المبذولة لتعزيز الأمن وتنمية التعاون الاقتصادي وتهيئة ظروف الازدهار في منطقتنا الواسعة.

إن لدينا توقعات كبيرة بشأن التكامل في إطار الحيز الاقتصادي الفريد المتكون من أراضي بيلاروس وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا. وبلدنا يؤيد كذلك تعزيز قدرة رابطة الدول المستقلة بوصفها منظمة رئيسية وذات نفوذ. وأخيرا فإن الرئيس نورسلطان نازاربائيف قد قدم مقترحات ملموسة بشأن إصلاح الرابطة.

وتؤكد كازاخستان من جديد ارتباطها بتنفيذ التزاماتها تجاه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتأمل أن يُسفر الاجتماع الوزاري القادم في صوفيا عن نُهُج جديدة لإصلاح تلك المنظمة في سبيل تكييفها لمواجهة التحديات الجديدة الناشئة في منطقتنا. ونثني أيضا على نتائج التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار الشراكة من أجل برنامج السلام، وننظر في إمكان زيادة مستوى تعاوننا مع ذلك التحالف.

وكازاخستان ماضية في إيلاء عناية ذات أولوية لتنمية تعاونها مع روسيا والولايات المتحدة والصين وبلدان وسط آسيا، والاتحاد الأوروبي والبلدان الآسيوية والإسلامية.

وبوسعنا الآن القول إننا حققنا تقدما كبيرا في هذا المجال، سمح لنا بتهيئة ظروف خارجية ملائمة للإصلاحات التحررية في البلد. وحيث أعطيت كازاخستان وضع الاقتصاد السوقي وتتمتع بدرجة عالية في المجتمع المالي، فإن المجتمع الدولي يعترف بتقدمها بين الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي في جميع المؤشرات الاقتصادية من الناحية العملية، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونحن نرحب ببدء حوار مباشر بين دول وسط آسيا واليابان، ونعتبر أن هذا الشكل من التعاون هام وواعد جدا. ونعلِّق كذلك أهمية كبيرة على الشراكة بين منطقتنا والولايات المتحدة في سبيل إنشاء منطقة للتجارة الحرة.

إن برنامج عمل ألماتي، الذي أقره المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، والبلدان المانحة، والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعنية بالتعاون في مجال النقل العابر، وهو المؤتمر الذي عقد في آب/أغسطس ٢٠٠٣ في بلدي، قد وفر للدول غير الساحلية في وسط آسيا أداة هامة لحل مشاكلها المتعلقة بالتجارة والعبور. ويحدونا الأمل في أن تؤخذ في الحسبان على النحو الواجب احتياجات الدول غير الساحلية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية من أجل منح أفضليات وامتيازات مناسبة لهذه المجموعة من البلدان.

وقد أصبح حقيقة واقعة أن سياسات النقل في العديد من البلدان، بما في ذلك كازاخستان، ترتبط بشكل وثيق بتوفير الهيدروكربونات للأسواق العالمية. وكازاخستان، بوصفها بلدا يمكنه أن يصبح مصدّرا عالميا رئيسيا للنفط والغاز، تولي أهمية كبيرة لعملية تحديد الوضع القانوني لبحر قزوين ولتوقيع اتفاقية بهذا الشأن. وقد أضحى التوصل إلى اتفاق بين الدول الساحلية بشأن قصر استخدام بحر قزوين على الأغراض السلمية إنجازا هاما في عملية المفاوضات.

وترى كازاخستان أنه من الضروري أن نواصل بذل الجهود المكثفة، في إطار الأطراف الخمسة، للعمل تدريجيا على تذليل الخلافات القائمة سعيا للتوصل إلى حلول يمكن أن تتفق مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتعزز من تحديد الوضع القانوني لبحر قزوين بشكل نهائي.

وتشعر كازاخستان ببالغ القلق إزاء مصير بحر آخر، هو بحر الأورال. إن التدهور المستمر للبيئة في المنطقة يؤثر بشكل خطير على الأوضاع الصحية والمعيشية للسكان. وقد اكتسب الوضع في منطقة بحر الأورال أبعادا عالمية؛ فالملح المستخرج من قاع هذا البحر متواجد منذ فترة طويلة في هواء أوروبا وآسيا، وحتى فوق القطب الشمالي. بيد أن المجتمع الدولي، للأسف، لا يدرك تماما العواقب الخطيرة لهذه الكارثة البيئية. وقد كانت المساعدات التقنية والمعونات المالية التي تقدم لسكان هذه المنطقة، الذين عانوا الأمرين، متقطعة. ونعتقد أن قرارا يصدر عن الجمعية العامة بشأن بحر الأورال مسألة قد طال انتظارها.

كما نحث المجتمع الدولي على إعادة تنشيط التعاون المثمر بغية التوصل إلى حل للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه السكان حول منطقة التجارب النووية السابقة في سيميبالاتينسك. وقد وقع سكان هذه المنطقة عن كره ضحايا لما يقرب من ٥٠٠ تجربة من تجارب الأسلحة النووية أجريت خلال سباق التسلح العالمي المحموم. إننا ممتنون لحكومتي اليابان والولايات المتحدة وغيرهما من الدول المانحة على إيلاء الاهتمام الواجب لهذه المشكلة الصارخة، بيد أننا نعتقد أنه في هذه الحالة الخاصة كان التعاون المتعدد الأطراف، سيكون أكثر فعالية. إن إطار هذا التعاون محدد بالفعل في شكل قرار ذي صلة صادر عن الجمعية العامة، لم يستغل إمكانه استغلالا كاملا.

ختاما، أود أن أؤكد أن كازاخستان ستواصل بذل كل الجهود الممكنة من أجل تعزيز الاستقرار العالمي والإقليمي ومكافحة الإرهاب والتصدي للتحديات الأخرى التي نواجهها اليوم.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيليبي بيريز روكي، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية كوبا.

السيد بيريز روكي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): كل سنة هنا في الأمم المتحدة، نقوم بممارسة نفس الطقوس، ونشارك في المناقشة العامة ونحن نعرف مقدما أن الصرخات التي تطلقها بلداننا المتخلفة النمو من أجل الإنصاف والسلام سيتم تجاهلها مرة أخرى. ولكننا نواصل إطلاق هذه الصرخات لأننا نعرف أننا على حق، ونعرف أننا في يوم من الأيام سنحقق العدالة الاجتماعية والتنمية، ونعرف أن تلك الأصول لن تُقدم لنا كهبة. ونعرف أنه ينبغي للشعوب أن تخطفها من أيدي من ينكرون عليها اليوم حقها في العدالة، لأنهم يُدعِّمون ثرواتهم ويزيدون من غطرستهم في ازدراء لآلامنا. ومع ذلك لن يدوم الأمر على هذا الحال. نقول ذلك اليوم ونحن أشد اقتناعا من أي وقت مضى.

وإذ قلت ما قلت، وإذ أعرف أن ما أقوله يكدّر قلة من الأقوياء الحاضرين هنا، وإذ أعرف أيضا أن عددا كبيرا من الحاضرين يشاطرني الرأي فيما أقوله، فإن كوبا تبوح الآن ببعض الحقائق.

أولا، بعد العدوان على العراق، لا توجد نفس الأمم المتحدة التي تُفهم أنها محفل مفيد ومتنوع يقوم على أساس احترام حقوق الجميع وكفالة الضمانات للدول الصغيرة. إن هذه المنظمة تمر اليوم بأحلك أوقات منذ ولادتها قبل ستين عاما تقريبا. فقد أصابها الضعف والإجهاد، وتحاول الحفاظ على مظهرها ولكن دون جدوى. من قيّد بالأغلال يدي

الأمم المتحدة التي شهد ولادتها الرئيس روزفلت؟ إنه الرئيس بوش.

ثانيا، ينبغي أن تنسحب قوات الولايات المتحدة من العراق. الآن وقد ضحى أكثر من ١ ٠٠٠ شاب أمريكي بحياته، دون طائل، لخدمة مصالح غير مشروعة لعصابة من الأصدقاء والشركاء، وبعد قتل ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ عراقي، بات من الجلي أن المخرج الوحيد للمحتل، الذي يواجه الآن ثورة شعبية، هو أن يدرك أن من المستحيل إخضاع هذا الشعب، وأنه لا يملك إلا الانسحاب. وبالرغم من الاحتكار الاستعماري للإعلام، فإن الشعوب تتوصل دائما إلى الحقيقة. وسيأتي اليوم الذي سيكون فيه على هؤلاء المسؤولين عن تلك الأعمال وشركائهم أن يتحملوا عواقب أفعالهم أمام التاريخ وأمام شعوبهم.

ثالثا، لا يوجد في الوقت الراهن أي إصلاح حقيقي وصحيح ومفيد في الأمم المتحدة. وسيتعين على القوة العظمى، التي ورثت هذا الامتياز الهائل بالسيطرة على نظام كان يعبّر عن عالم ذي قطبين، أن تتنازل عن امتيازاتها. ولكنها لن تفعل ذلك.

حتى الآن، كلنا نعرف أن الامتياز الذي عفى عليه الزمن، امتياز حق النقض سيظل قائما؛ وأن مجلس الأمن لن يتحلى بالديمقراطية كما ينبغي له أو يوسع عضويته لتشمل بلدان العالم الثالث؛ وأنه سيستمر تجاهل الجمعية العامة؛ وأنه، في الأمم المتحدة، سيستمر اتخاذ الإجراءات التي تقودها المصالح المفروضة من جانب الدولة العظمى وحلفائها. وينبغي أن نقوم، نحن بلدان عدم الانحياز، بتحصين أنفسنا للدفاع عن الأمم المتحدة وميثاقها، لأننا إن لم نفعل ذلك فسوف تُعد صياغته بحذف كل أثر لتلك المبادئ التي من قبيل المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

رابعا، فإن الأقوياء يتآمرون من أجل بث الفرقة بيننا. وهناك ما يزيد على ١٣٠ دولة متخلفة النمو ينبغي أن تكوّن جبهة مشتركة للدفاع عن المصالح المقدسة لشعوبنا وعن حقنا في التنمية والسلام. دعونا نعيد تنشيط حركة عدم الانحياز. دعونا نعزز مجموعة الـ ٧٧.

خامسا، لن تتحقق الأهداف المتواضعة لإعلان الألفية. وسوف نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لقمة الألفية في ظروف أسوأ بكثير مما نحن عليه الآن. لقد سعينا لأن نخّفض بمقدار النصف، بحلول عام ٢٠١٥، عدد من يعيشون في فقر مدقع، الذي بلغ ١,٢٧٦ بليون نسمة، في عام ١٩٩٠.

يجب أن يكون هناك تخفيض سنوي للفقراء بأكثر من ٤٦ مليون فقير. لكن باستثناء الصين، ارتفع الفقر المدقع ما بين سنتي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ بـ ٢٨ مليون نسمة. الفقر لا يتراجع، وإنما ينمو.

لقد أردنا التقليل من الجياع البالغ عددهم ٨٤٢ مليون نسمة في العالم إلى النصف بحلول ٢٠١٥. كان من المفروض أن يكون هناك تخفيض سنوي بـ ٢٨ مليون نسمة. لكن حدث تخفيض ٢,١ مليون جائع تقريبا في السنة. بهذا المعدل، سيتم بلوغ الهدف بحلول سنة ٢٢١٥، مائتي سنة بعدما كان متوقعا، وذلك فقط إذا استطاع النوع البشري النجاة من تدمير بيئته.

لقد أعلنا تطلعنا إلى تحقيق تعميم التعليم الأساسي بحلول ٢٠١٥. لكن أكثر من ١٢٠ مليون طفل، أو طفل واحد من بين كل خمسة في سن الدراسة، لا يذهبون إلى المدارس الأساسية. حسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، سيتم بلوغ الهدف بالمعدل الحالي بعد ٢١٠٠.

كما اقترحنا تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالثلثين. لكن التخفيض لم يكن سوى رمزي: في

حين توفي ٨٦ من كل ١ ٠٠٠ مولود حي سنة ١٩٩٨، فإن الرقم الحالي هو ٨٢. فما زال ١١ مليون طفل يموتون كل سنة من أمراض يمكن الوقاية منها أو علاجها. يتساءل آباؤهم بحق عن الغرض من اجتماعاتنا.

قلنا إننا سنولي اهتماما للحاجات الخاصة لأفريقيا. لكن لم يتم القيام إلا بالقليل. إن البلدان الأفريقية لا تحتاج إلى النصائح أو النماذج الأجنبية وإنما إلى الموارد المالية وولوج الأسواق والوصول إلى التكنولوجيا. إن مساعدة أفريقيا ليست عملا إحسانيا، ولكنه عمل لإحقاق العدل ولتسديد الدين التاريخي الناتج عن قرون من الاستغلال والنهب.

التزمنا بوقف انتشار وباء الإيدز وببدء تقليص انتشاره بحلول ٢٠١٥. لكنه أودى سنة ٢٠٠٣ بحياة ما يقارب ٣ ملايين شخص. بهذا المعدل، سيكون حوالي ٣٦ مليون شخص قد لقوا حتفهم نتيجة هذا الوباء بحلول ٢٠١٥.

سادسا، لن تسعى الدول الدائنة والوكالات المالية الدولية إلى حل عادل ودائم للدين الخارجي. إنها تفضل أن تبقينا مدينين– بعبارة أخرى، ضعفاء. وبالتالي، بالرغم من أننا سددنا ٤,١ تريليون دولار لقاء خدمة الديون خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة، فإننا ديوننا زادت من ١,٤ إلى ٢,٦ تريليون دولار. وهذا يعني أننا أدينا ثلاثة أضعاف ما نحن مدينون به وأن ديننا حاليا ضعف ما كان عليه.

سابعا، نحن، البلدان المتخلفة، من يمول إسراف وبذخ البلدان المتقدمة النمو. فبالرغم من أنها منحتنا سنة ٢٠٠٣ ما قيمته ٦٨,٤ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا سلمناها ٤٣٦ بليون دولار تسديدا للدين الخارجي. من يساعد من؟

ثامنا، لا يمكن كسب الحرب على الإرهاب إلا من خلال التعاون فيما بين كل الأمم وباحترام القانون الدولي وليس من خلال القصف المكثف أو الحروب الاستباقية ضد الجهات المجهولة من العالم. يجب أن ننهي النفاق والكيل بمكيالين. إن إيواء ثلاثة إرهابيين مولودين في كوبا في الولايات المتحدة تورط في الإرهاب. كما أن معاقبة خمسة شبان كوبيين معادين للإرهابيين، إضافة إلى عائلاتهم، جريمة.

تاسعا، نزع السلاح الشامل والكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي، ضرب من المستحيل اليوم. إنه مسؤولية مجموعة من البلدان المتقدمة النمو التي تبيع وتشتري أغلب الأسلحة. لكن علينا مع ذلك أن نستمر في النضال من أجل هذا الهدف. علينا أن نطالب بتوظيف ٩٠٠ بليون دولار تخصص للإنفاق العسكري كل سنة من أجل التنمية.

عاشرا، فإن الموارد المالية لضمان التنمية المستدامة لكل شعوب الأرض متوفرة، لكن ما ليس موجودا هو الإرادة السياسية لمن يحكمون العالم. من شأن فرض ضريبة للتنمية لا تتعدى ٠,١ في المائة على التعاملات المالية الدولية أن يولد موارد تبلغ ٤٠٠ بليون دولار في السنة. ومن شأن إلغاء الديون الأجنبية الواقعة على البلدان المتخلفة أن يمكنها من الحصول على ما لا يقل عن ٤٣٦ بليون دولار سنويا من أجل تنميتها، وهي الأموال التي تستعمل حاليا لتسديد الديون التي ما تفتأ ترتفع. إذا أوفت البلدان المتقدمة النمو بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، وليس ٠,٢ في المائة كما تفعل حاليا، فإن مساهماتها سترتفع من ٦٨,٤ إلى ١٦٠ بليون دولار في السنة.

أخيرا، أود أن أعرب عن اقتناع كوبا العميق أن وجود ٦,٤ بلايين من بني البشر على هذا الكوكب – لديهم حقوق متساوية حسب ميثاق الأمم المتحدة – يتطلب

نظاما جديدا على نحو مستعجل لا يكون فيه العالم معلقا، كما هو الآن، ينتظر نتيجة انتخابات في روما جديدة لن يشارك فيها سوى نصف الناخبين وسينفق فيها حوالي ١,٥ بليون دولار.

وليس في عباراتنا أي تخاذل، ويتعين عليّ أن أجعل ذلك واضحاً. فنحن متفائلون، لأننا ثوريون. ولدينا ثقة بصراع الشعوب، ونحن على ثقة بأننا سنحقق نظاماً عالمياً جديداً قائماً على احترام حقوق الجميع، نظاماً قائماً على التضامن، والعدالة، والسلام، ينتج عن أفضل ما في الثقافة العالمية، وليس عن ضحالة الفكر أو القوة الغاشمة.

أما فيما يتعلق بكوبا، ولا تستطيع أشكال الحصار أو التهديدات أو الأعاصير أو حالات الجفاف ولا قوى البشر أو الطبيعة أن تحولها عن مسارها، فلن أقول شيئاً. ففي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، للمرة الثالثة عشر، ستناقش الجمعية العامة وتصوت على مشروع قرار بشأن الحصار المفروض على الشعب الكوبي. ومرة أخرى سوف تلحق الأخلاق والمبادئ الهزيمة بالغطرسة والقوة.

وأختتم بالإشارة إلى الكلمات التي قالها الرئيس فيديل كاسترو منذ ٢٥ عاماً:

> ”لا بد من أن يتوقف تقارع السلاح ولغة التهديد والسلوك المتغطرس على الساحة الدولية. وكفى توهماً أن مشاكل العالم يمكن حلها بالأسلحة النووية. فالقنابل قد تقتل الجياع، والمرضى والجهلاء، ولكن القنابل لا تستطيع أن تقتل الجوع والمرض والجهل. كما أن القنابل لا تستطيع أن تقتل تمرد الشعوب المنبثق من دوافع أخلاقية“ (A/34/PV.31، الفقرة ١٤٦)

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد لويس إرنستو ديربيس، وزير الخارجية في الولايات المكسيكية المتحدة.

السيد ديربيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن دورة الجمعية العامة التي سوف تترأسونها يا سيدي سوف تكون من أهم الدورات في تاريخ الأمم المتحدة. إذ ستكون دورة متميزة بالتجدّد الضروري للأمم المتحدة. وسيكون العام ٢٠٠٥ حاسماً لمستقبل تعددية الأطراف ومستقبل منظمتنا العالمية.

وتثير المناقشة بشأن العراق وانتشار موجة الإرهاب الدولي سلسلة من التساؤلات عن مستقبل نظامنا للأمن الجماعي. وفي هذه الدورة، تنتظر الجمعية العامة مهمة البدء في تمعّن غير مسبوق في التغييرات التي تتطلبها مجتمعاتنا من الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ويجب أن تتمخض جهودنا عن أدوات جديدة تمكّن الأمم المتحدة من إيجاد حلول فعالة للاضطلاع بوظيفتها السامية المتمثلة في التصدي من جديد لمهام التنمية، وصون السلام والأمن العالميين، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وحماية البيئة، وكل ذلك في إطار سيادة القانون الدولي.

ونتيجة للمناقشات الأخيرة، رفع البعض أصواتهم لتأكيد أن المجتمع الدولي ممزق بل ونهب للصراع. ومن الغريب أن يحدث هذا في وقت من حياة العالم تشترك فيه جميع الدول بشكل أوضح في التعرض للأخطار ومواجهة التحديات. وتتمثل المهام التي ينبغي أن توحدنا في التركيز على الحرب ضد الفقر المدقع، والإرهاب الدولي، وعصابات الجريمة المنظمة، والأوبئة الكبرى، وانتشار ترسانات أسلحة الدمار الشامل، وتدهور البيئة. ولكي نضع حداً لتلك العلل، يلزم العمل المتضافر والالتزام من جانب جميع الدول. والسبب واضح: فأعقد التهديدات التي نواجهها ليس لها أي

منبع وطني محدد، بل يحل تأثيرها فينا جميعاً وقد أضرت في النهاية بنوعية الحياة في العالم كما أضرت بالسلام وبرفاه مواطنينا.

وقد قُصد بالأمم المتحدة أن تضع حداً لبلاء الحروب بين الدول وأن تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. وتواجهنا ظواهر من الضخامة والتعقيد بحيث لم يكن من السهل على المندوبين الذين حضروا مؤتمر سان فرانسيسكو، رغم موهبتهم الفذة وبعد نظرهم، أن يتوقعوها في ذلك الوقت. ويقع على عاتق الدبلوماسيين في جيلنا التزام بوضع تصور لمرحلة ثانية، تفتتح فصلاً جديداً من العمل الجماعي للقضاء على الشرور الخطيرة التي تكتنف العصر الحديث.

وترى المكسيك أن الهدف الذي ينبغي أن نطمح إليه لا يتمثل في إعادة بناء المنظمة من الصفر أو في التخلي عن ميثاق الأمم المتحدة، بما يحتويه من تراث خصب من الاتفاقات والمفاهيم. فلن يكون من المسؤولية أن نترك أدوات لا غنى عنها كالدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس، كما ورد في المادة ٥١، وإقامة نظام للأمن الجماعي. بل يتمثل النهج الوحيد الصالح والعقلاني والضروري في استكمال نظام التعاون والتفاهم المتعدد الأطراف الذي اشتركنا معاً في بنائه.

واستناداً إلى تلك الاعتبارات أطلق الرئيس فيسنتي فوكس، رئيس المكسيك، لدى مخاطبته الجمعية العامة في العام الماضي، نداء قوياً للإصلاح الشامل للأمم المتحدة. كذلك أعرب في كثير من الاجتماعات التي عقدها منذ ذلك الحين مع غيره من رؤساء الدول أو الحكومات عن قدر كبير من الاهتمام بإحراز تقدم، صوب تعزيز الأمم المتحدة وتنشيطها، مع إيلاء ذلك ما تقتضيه الحالة من اهتمام عاجل.

ولهذا السبب فإننا ما برحنا نضطلع بمجهود نشط للتنسيق يرمي إلى إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز تعددية الأطراف. وقد بدأت المكسيك بالاشتراك مع ١٤ بلداً آخر عملية للتفكير المشترك من أجل تحليل عناصر الإصلاح المختلفة ووضع استراتيجية دبلوماسية توجه التقدم المطرد الذي يحرزه إصلاح الأمم المتحدة.

ونتوخى الإصلاح وفقاً لنهج متطور يمكّن الأمم المتحدة من معالجة أدق التحديات والتهديدات في كل دورة تاريخية، مستفيدة بالموارد ومواطن القوة الموجودة لدى جميع الدول الأعضاء للتغلب على أشد الظواهر الدولية إثارة للقلق. وينتظر أن تبدأ هذه العملية تؤتي ثمارها في غضون الـ ١٨ شهراً المقبلة.

وسيكون العام ٢٠٠٥ ملائماً لتعزيز هذا المشروع الطموح، إذ ستجتمع عدة أنشطة تمكّننا من إحياء الحوار والتفاعل على الصعيد المتعدد الأطراف. فأولاً، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، سوف نتلقى تقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وما يخرج به من توصيات، مما سيساعد مساعدة قيمة على توجيه مداولاتنا بشأن إصلاح المنظومة. ومن الأهمية بمكان أن ندرس تلك التوصيات بأدق تفاصيلها وأن تكون الجمعية العامة المحفل المحوري لمناقشة واعتماد الولايات والتغييرات التي يجب تنفيذها داخل المنظمة. وبالمثل، سوف يتعين علينا في العام القادم تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية والخطوات المتخذة لمتابعة توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية.

هذه الأنشطة التي ستجري في عام ٢٠٠٥ سوف تعطينا فكرة عن آخر تطورات الحالة بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف والمسائل التي ينبغي أن يتطرق إليها الإصلاح. وبهذا المنظور الواسع، ولكي تستطيع الوفاء بالتزام جميع الدول

الأعضاء واهتماماتها، سوف يلزم أن نكفل توازناً بين خطط الأمن والتنمية والمؤسسات الخاصة بكل منهما في نطاق المنظومة. ويجب أن تعمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كجزء من كل عضوي، لا ككيانات منفصلة وأحياناً متضاربة في مهامها وأولوياتها وأساليب عملها.

ونجم عن سيطرة مجلس الأمن تجاهل متزايد لعمل الأجهزة الرئيسية الأخرى وقلل فعاليتها. ويتسبب ذلك في تهميش قضايا معينة، وحينما تصل إلى مستوى الأزمة تصبح أمورا تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن. ويجب أن نقر أيضا بأن عملية إصلاح الأمم المتحدة قد سيطر عليها -- بل وشلها -- النقاش بشأن إعادة هيكلة مجلس الأمن.

وتعتقد المكسيك أن عملية إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تحكمها مجموعة من الأهداف والمعايير المشتركة. وبعد أكثر من عقد من العمل، ينبغي أن نسأل أنفسنا لماذا لم ينجح إصلاح مجلس الأمن؟ وقد ركز النقاش على عدد المقاعد وكيف ينبغي تخصيصها لكل منطقة وما إذا كان ينبغي أن تكون مقاعد دائمة أم لا. ولا تشاطر المكسيك ذلك النهج، لأنه من المفارقات، أن السؤال الأساسي الذي تم تجاهله إلى حد كبير، والذي ظهر بوضوح أثناء المناقشة الحيوية لمسألة العراق، ليس هو عدد أعضاء مجلس الأمن وكم منهم ينبغي أن يكونوا أعضاء دائمين؛ ولكن، هو ما نوع نظام الأمن الجماعي الذي يحتاجه المجتمع الدولي اليوم، وما هي الآليات التي ينبغي استخدامها لمواجهة التحديات الجديدة، وقبل كل شيء، لمنع الصراعات.

يجب أن يوجد مجلس الأمن ظروفا تمنع ظهور الصراعات، وخصوصا، من خلال بناء مؤسسات وطنية وتوطيدها، والتمسك بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وينبغي للمجلس أيضا أن يعزز قدرته على التعرف الدائم على الحالات التي يمكن أن تعرض الأمن والسلم للخطر. ونتيجة منطقية لهذا التحليل، يمكننا حينئذ أن نحدد هوية التغيرات التي نحتاج إليها في مجلس الأمن.

وتنوه المكسيك بإسهامات الدول الأعضاء في قضية السلام، وكلها ضرورية. وتطلب منظمتنا، القائمة على أساس المساواة القانونية بين الدول، التزام وتأييد جميع أعضائها، من خلال مشاركتهم في صنع القرار. ومن شأن استحداث مقاعد دائمة جديدة أن يؤدي إلى تركيز أكبر لعملية اتخاذ القرار الدولي مما هو عليه الآن. ولا يمكننا تجاهل أن الأعضاء الدائمين لديهم بالفعل تأثير أكبر من تأثير سائر الأعضاء. وترى المكسيك أن هذا ينبغي أن يقلل وألا يزاد بقدر إضافي.

وتؤيد المكسيك صنع القرار الجماعي بوصف ذلك مصدرا لشرعية وفاعلية أعمالنا لصالح السلم والأمن. وفي ذلك الصدد، نؤيد توسيعا إقليميا عادلا ومتوازنا لعدد الأعضاء المنتخبين، على أساس طرائق تحدد داخل المجموعات الإقليمية. ومن شأن ذلك أن يحفز مشاركة أوسع في عملية صنع القرار وأن يكفل أنه يمكن لعدد أكبر، وليس أقل، من الدول أن تسهم بآرائها في المجلس.

وبذلك، تؤيد المكسيك زيادة في عدد الأعضاء المنتخبين وزيادة في فترة ولايتهم مع وجود خيار إعادة انتخاب فوري للدول التي أظهرت، من خلال أدائها، التزاما قويا بأغراض المنظمة. ومن شأن ذلك أن يساعدنا على استحداث آلية أصلية للمساءلة على أساس المادة ٢٤ من الميثاق.

ومن الحيوي أيضا، كجزء من هذه الرؤية المتكاملة للإصلاح، تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يدعم مجلس الأمن والجمعية العامة في عملية صنع القرار. ويعتمد منع الصراعات على الاهتمام والعمل في الوقت

الملائم بشأن المشاكل التي تؤدي إلى عدم الوصول إلى التنمية. ولما لا ينكر أن السلم والأمن يعتمدان على رفاه شعوبنا. ولذلك، نعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يعمل بصفته هيئة تنسيقية لتوجيه تمويل التنمية ووضع أسلوب المتابعة للالتزامات النابعة عن مؤتمرات قمة ومؤتمرات الأمم المتحدة بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن الحيوي وجود مشاركة أكثر التزاما بالمؤسسات المالية الدولية في عملية التنمية. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يؤدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا حيويا في الربط فيما بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وهناك قضية أخرى تستحق اهتمامنا في عملية الإصلاح ألا وهي لجنة حقوق الإنسان، التي عليها مسؤوليات أساسية تجاه الاحترام العالمي للحقوق الفردية والحريات الأساسية. وترى المكسيك أن عمل اللجنة حيوي، على الرغم من وضوح ضعفها الإجرائي في تحقيق أهدافها. ولذلك السبب، فمن الملح إعادة تشكيل أساليب عملها. وترعى المكسيك الحوار بشأن هذه القضية.

تتطلب الجهود الحالية من أجل إصلاح الأمم المتحدة رؤية للرفاهة الجماعية وتفهما سياسيا معززا، من أجل منع التهديدات مجهولة المنشأ من إدخال العالم في دوامة من المواجهات والعنف واليأس. وهنا، ينبغي أن ننوه بأن الأمم المتحدة قد اتخذت بالفعل بعض الخطوات الأولى في الاتجاه الصحيح، وخصوصا في مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وكجزء من الإصلاح، سيكون من الضروري تمديد مجال هذه الأعمال.

وفي هذا السياق، المكسيك مستعدة لمواصلة العمل مع الهياكل المؤسسية للمنظمة، وخصوصا لجنة مكافحة الإرهاب وآلية منع الانتشار. وسنواصل تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مكافحة الإرهاب بوصفها السبيل الوحيد لضمان شرعية وكفاءة تلك المكافحة. وسيتابع بلدي أيضا عن كثب مبادرات التعاون والنظم الموجهة صوب وضع ضوابط على تصدير المواد النووية وسنواصل التأكيد على ضرورة تعزيز الجهود من أجل قضية نزع السلاح.

وقد اتخذت خطوات إيجابية أخرى في السنوات القليلة الماضية لمواجهة التحديات الخطيرة الناجمة عن الأزمات الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية. وفي هذا السياق، تتفق المكسيك مع مفهوم ''مسؤولية الحماية''، بمعنى أن السيادة يترتب عليها التزام من الدولة تجاه سكانها، وأنها حينما تفشل في الوفاء به يقع على المجتمع الدولي واجب أن يساعد على نحو جماعي في حماية الأفراد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وعلى ضوء المآسي الإنسانية الباعثة على الأسف، فمن الأهمية القصوى للجمعية العامة أن تناقش هذا المفهوم مناقشة دقيقة، بغية وضع مبادئ توجيهية لتطبيقه العملي داخل المنظمة.

ومع مراعاة نطاق تحدي الإصلاح الذي نواجهه، تفضل المكسيك الدعوة إلى عقد مؤتمر عام بهدف تحديث وتعزيز منظمتنا. وعلى عكس الاهتمام الذي أعطي لقضايا أخرى ذات أهمية دولية، من قبيل التجارة والسكان والبيئة، لم نعقد أي جولات مفاوضات مفتوحة باب العضوية في العقود الستة الأخيرة بشأن قضايا تتعلق بالسياسة العالمية والتطور التدريجي للدبلوماسية. وتتطلب التغيرات التي حدثت في العالم في تلك الفترة ممارسة شاملة ينبغي أن تشمل تجديد التزاماتنا واستعراض هياكل الأمن الجماعي وأدائها وقبل كل شيء، تعزيز التنمية الاقتصادية.

وطوال إدارة الرئيس فوكس، أوضحت المكسيك بجلاء التزامها بتعزيز تعددية الأطراف. ولقد فعلنا ذلك بصفتنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن ومعززا للاتفاقيات الدولية بشأن مواضيع من قبيل الفساد والمعوقين والمهاجرين، وبتعزيز مبادرات تبني التنمية المنصفة والمستدامة في المجالات العالمية وباستضافة مؤتمرات رفيعة المستوى من قبيل مؤتمر مونتيري بشأن التمويل من أجل التنمية ومؤتمر قمة الأمريكتين.

وعلاوة على ذلك، وكعلامة قاطعة على رغبتنا وشواغلنا والتزامنا، فإن المكسيك تعزز بشكل حاسم تنشيط النظام المتعدد الأطراف من خلال مجموعة أصدقاء إصلاح الأمم المتحدة.

وبتلك الروح البناءة تشارك المكسيك في هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن متأكدون أنه، في ظل قيادتكم المقتدرة، سيدي الرئيس، ستذكر هذه الدورة بوصفها حفازا لأحد أهم الفصول الهامة والغالبة في حياة منظمتنا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أبوبكر القربي، وزير خارجية الجمهورية اليمنية.

السيد القربي (اليمن): السيد الرئيس، يسعدني في البداية أن أهنئكم على الثقة التي حظيتم بها بانتخابكم رئيسا لهذه الدورة. وإنني على ثقة من أن حكمتكم وحسن إدارتكم سيقودانا إلى ما نصبو إليه جميعا من نجاح لدورتنا، وسيكونان إسهاما إيجابيا في تدعيم مكانة منظمة الأمم المتحدة وفعالية دورها في ظل المتغيرات الدولية الراهنة وغير المسبوقة.

كما أقدر جهود وحكمة سلفكم، التي كانت محل احترامنا جميعا. ولا يفوتني هنا أن أغتنم هذه الفرصة السانحة لأعرب للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، عن خالص الشكر والتقدير لجهوده الدؤوبة، التي رأينا نتائجها على أرض الواقع، وبرغم ما حملته الفترة الماضية من مفاجآت ومواقف صعبة، لأنه ظل باستمرار أهلا للنهوض بالمهام والمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتق هذه المنظمة.

ولا شك أن تجربة العامين اللذين سبقا ولحقا احتلال العراق قد أظهرت، بما لا يدع مجالا للشك، أن الأسلوب الأحادي في صنع القرار الدولي لا يقود إلى خلق المزيد من بؤر التوتر في عالم اليوم، وإلى الإضرار بالأمن والسلم الدوليين فحسب، ولكنه يؤكد أيضا في الوقت نفسه على أهمية الأخذ بالأسلوب الجماعي في صنع القرار الدولي، من خلال المؤسسات متعددة الأطراف، وفي مقدمتها الأمم المتحدة.

ولأن الأمم المتحدة تمثل النموذج الأرقى للتعددية، التي تلتقي فيها إرادات الدول الأعضاء وتعبِّر عن همومها المشتركة في الحفاظ على الأمن الجماعي ومواجهة التحديات المشتركة، فمن البديهي أن نعمل جميعا لحمايتها من التهميش وعلى تأكيد دورها، وألا نقبل، بأي حال، أن تكون مرهنة لإرادة دولة أو دول بعينها، ودون مراعاة لإرادة ومصالح الآخرين.

لذلك فإننا نرى أنه من الضروري إعادة النظر في آلية اتخاذ القرار في مجلس الأمن وفي عضويته، بحيث تنسجم مع واقع العصر ومقتضيات الأمن الدولي، الذي لا يمكن تجزئته، ولا يمكن لدولة أو مجموعة من الدول ضمانته وتحمّل مسؤولياته دون مشاركة فاعلة من الآخرين. كما يجب التصدي بحزم للقرارات التي لا تتماشى مع أسس القانون الدولي والمبادئ التي قامت الأمم المتحدة لحمايتها، ولا تأخذ في الاعتبار رأي الأغلبية من أعضاء المنظمة.

يتزامن اجتماعنا هذا مع الذكرى الثالثة لمأساة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لنؤكد من جديد التزام

الجمهورية اليمنية بمكافحة التطرف والإرهاب، في إطار الجهد الدولي الذي تقوده الأمم المتحدة. ونشير هنا إلى أن اليمن قد تمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة في محاربة الإرهاب والإرهابيين. وكان آخرها الانتصار الذي حققته اليمن في منطقة صعدة ضد مجموعة من المتمردين على الدستور والقانون. وهم الذين مارسوا الإرهاب لتحقيق أهدافهم. فأضروا بالمواطنين وبالأمن والاستقرار في تلك المنطقة من اليمن.

وستظل اليمن مسؤولة عن أمن مواطنيها وحماية أمنها الوطني ووفيه لالتزاماتها الدولية في مكافحة الإرهاب ولاقتناعها بأنه ليس للإرهاب هوية ولا دين. وإن النضال من أجل التحرر وإنهاء الاحتلال حق مشروع، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان، ولا يمكن اعتباره إرهابا وأن تجربة اليمن أثبتت أن النجاح في مكافحة الإرهاب مرتبط بمعالجة أسبابه وبكافة السُبل التي تشمل الحوار وتحقيق التنمية والعدالة، إلى جانب العمل الأمني والاستخباراتي.

إن اليمن وانطلاقا من إيمانه بالأمم المتحدة ليشعر أن هذه المؤسسة العظيمة لا تزال، وبالرغم من كل الجهود التي تبذلها أمانتها العامة، في حاجة إلى بذل جهد أكبر في سبيل تضييق الهوة الآخذة في الاتساع بين الدول الغنية والفقيرة، نتيجة للسياسات الاقتصادية الراهنة التي تعزز من هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة. وإننا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى وقفة جادة لمعالجة أوجه الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية، بدءا بقيام الدول الغنية بالوفاء بتنفيذ المبادرات التي أعلنتها والوعود التي قطعتها على نفسها لتحقيق توازن اقتصادي بين الأغنياء والفقراء؛ لأننا جميعا ندرك أن الفشل في الوفاء بتلك الوعود سيؤدي إلى المزيد من المرارة لدى الدول الفقيرة، ويقود إلى أجواء التطرف والعنف اللذين لن تكون أي دولة بمنأى عنهما.

وترى حكومة الجمهورية اليمنية في هذا الصدد أن إدراج زعماء الدول الصناعية الثماني لضرورة إرساء السلام في الشرق الأوسط وتحقيق النمو الاقتصادي والتطور السياسي من خلال إحداث تنمية شاملة تشمل كل دول المنطقة، كما جاء في بيان زعماء الدول الصناعية الثماني في سي أيلاند، إنما يمثل حقيقة بمنتهى الأهمية وتحديا استراتيجيا إيجابيا يهمنا ويهم المجتمع الدولي عامة، ليس لأن قناعات زعماء الدول الثماني تقوم بتصحيح خلل مزمن طال انتظاره، بل لما يمكن أن يكون لذلك الإدراك من انعكاسات إيجابية وتحولات كبيرة لصالح الاستقرار، ومستقبل الأمن والسلم الدوليين في حالة ملامسة تلك الرؤى أرض الواقع، وبشراكة حقيقية، وبعيدا عن سياسة الفرض.

وانطلاقا من هذه القناعات، فقد رحبت اليمن بهذه المبادرات وقبلت المشاركة بقمة الثماني في سي أيلاند، لأن ذلك لا يتطابق مع توجهاتها حول الإصلاحات فحسب، وإنما لأنها ترحب بأي شراكة بين الدول العربية وشركائها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بل والعالم أجمع بما يخدم أهداف التنمية والاستقرار ومكافحة الإرهاب.

إن حرص اليمن على صنع مستقبل أفضل للشعب اليمني ولشعوب المنطقة قد دفعها إلى العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، ودفعها إلى تطبيق مبدأ توسيع المشاركة الشعبية في الحكم وتعزيز الشراكة مع الآخرين في الخارج.

وقد جاء إعلان صنعاء الصادر عن مؤتمر الديمقراطية وحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية الذي عقد مطلع هذا العام، وبمشاركة العديد من الدول ممثلة بحكوماتها ومجالسها التشريعية ومجتمعاتها المدنية، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، استجابة لدعوات الإصلاح الصادرة من حكومات وشعوب المنطقة، ليؤكد على أن

الحكم الديمقراطي الصالح واحترام حقوق الإنسان يتطلبان من المجتمع المدني أن يعمل بكامل طاقته بتفاعل وبمسؤولية وبروح الشراكة والمشاركة مع الحكومات وبدعم من الشركاء من خارج المنطقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة كوسيلة تقود إلى الاستقرار والتقدم والسير في طريق الديمقراطية والتنمية الإنسانية الشاملة.

إننا لا ننكر الإسهامات الكبيرة التي قدمتها منظمتنا في سبيل تحقيق الأمن والسلم والرخاء على امتداد تاريخها الحافل بالمنجزات. غير أنه لا يمكن لنا إلا أن نعترف بأنها عجزت عن حل العديد من الصراعات التي هددت ولا تزال تهدد أمن واستقرار الدول والشعوب، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، وعجزها عن وقف العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني وتهديداتها المتكررة للدول العربية. إضافة إلى وجود العديد من بؤر التوتر والصراع على امتداد العالم، والتي تستحق عناية خاصة من الأمم المتحدة إذا ما أردنا تحقيق الأمن والسلام الدوليين.

إن موقف الجمهورية اليمنية من قضية فلسطين جلي وواضح وينطلق من المبادئ التي جاءت بها المجموعة الرباعية في خارطة الطريق، وما عبرت عنه المبادرة العربية للسلام والتي ترتكز مبادئها على قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أراضيها وعاصمتها القدس الشريف، مع انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

وطالما أكدنا أن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إذا ما ترك لإسرائيل حرية المناورة والالتفاف على قرارات الأمم المتحدة، وإنها لا يمكن أن تقبل بتلك الحلول إلا بقرار دولي يفرض عليها الحل ويلزمها بالتنفيذ. بل إن الأمر يزداد تعقيدا وصعوبة في الفهم، عندما يُستخدم حق النقض ضد أي قرار يُلزم إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وهو السبب الذي شجع إسرائيل على الاستمرار في بناء الجدار العنصري الذي يزيد من معاناة الفلسطينيين ويقتطع أجزاء كبيرة من أراضيهم المتبقية، وفي تحدٍ للإجماع الدولي ورأي محكمة العدل الدولية. ونؤكد هنا أن هذا الجدار لا يضمن أمن إسرائيل كما دلت الأحداث الأخيرة، وأن ما سيوفر لها الأمن حقا هو القبول بتنفيذ خارطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية. كما أن مجلس الأمن مُطالب بضمان أمن الرئيس ياسر عرفات وحماية الشعب الفلسطيني من إرهاب الدولة الإسرائيلية واحترام خيارات الشعب الفلسطيني وإرادته.

كما أن انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة جزء لا يتجزأ من أي مبادرة لإحلال السلام في الشرق الأوسط، مذكرين هنا بالمبادرة العربية للسلام التي تمثل الإجماع العربي لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وتؤكد حكومة بلادي أن التهديدات التي تُطلقها الآلة العسكرية الإسرائيلية من وقت لآخر ضد سوريا وإيران تمثل استفزازا مرفوضا وغير مسؤول، يزيد من حالة التوتر التي تعاني منها المنطقة، كما أن هذه التهديدات تمثل وقودا لمزيد من العنف وإحباطا لجهود السلام التي ترمي إلى إيجاد حلول سلمية وعادلة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي. وهي محاولة من الحكومة الإسرائيلية للهروب من فشلها في تحقيق الأمن لمواطنيها. وعلى إسرائيل أن تدرك أن استقرارها وقبولها من دول المنطقة لن يتحقق إلا بتنفيذها لخارطة الطريق وتطبيقها لقرارات الشرعية الدولية وانسحابها من الأراضي العربية.

وفي هذا الإطار، أؤكد موقف بلادي المؤيد لجهود الأمم المتحدة حول تدابير مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وإلزام إسرائيل بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

إن ما يجري في العراق اليوم من أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان وسفك لدماء أبناء الشعب العراقي الشقيق هو إفراز طبيعي للغزو يفرض على هيئة الأمم المتحدة القيام بدورها الذي حددته قرارات الأمم المتحدة في دعم العراق لعودة السكينة والاستقرار في كل ربوعه، وتمكين حكومته المؤقتة من ممارسة سيادتها الكاملة للوصول بالعراق إلى انتخابات ديمقراطية وقيام حكومة دستورية تمثل إرادة الشعب العراقي وتعيد إلى العراق أمنه واستقراره وتنهي الاحتلال لأراضيه. إن الوضع المأساوي الذي يعيشه العراق اليوم بعد إسقاط نظام صدام حسين قد أدى إلى إرهاب وانتهاكات وفوضى نراها ماثلة أمامنا وقد تقود العراق إلى مترلق العنف والصراع الطائفي الذي سيُهدد وحدته ومستقبله. لذلك، فإننا مطالبون اليوم بتقديم الدعم والمساندة لحكومة العراق المؤقتة ومجلسيها الوطني والتشريعي لاجتياز الفترة الانتقالية الحرجة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بما يضمن تأمين سيادة واستقلال العراق، وبما يحفظ وحدة أراضيه، مؤكدين على أن المرحلة القادمة المؤدية إلى الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة وطنية ويجب أن تُمثل إرادة الشعب العراقي دون تدخل من أحد، وأن نساعد جميعا على بلورة الحلول السياسية للموقف المعقد الراهن، وأن نوفر للحكومة المؤقتة إمكانيات النجاح، وفي مقدمتها البدء بالمصالحة الوطنية ومشاركة كل الطوائف والتيارات السياسية في صياغة مستقبل العراق وإغلاق ملفات الماضي. كما ندعو إلى وقف العنف الذي يدفع ثمنه المواطنون المدنيون، ووقف ردود الأفعال العسكرية المفرطة من قوات الاحتلال التي يذهب ضحيتها الأبرياء وتؤدي إلى المزيد من الدمار وتدفع بالمعتدلين نحو التطرف.

وانطلاقا من مسؤولية اليمن الأخوية نحو العراق الشقيق، تقدمت الجمهورية اليمنية بمبادرة إلى القمة العربية التي عقدت في تونس، تستند إلى مجموعة من الثوابت التي أكدت عليها قرارات الشرعية الدولية، والتي حملت في جوهرها مبادئ تساعد الشعب العراقي الشقيق على الخروج من أزمته، كما دعت إلى وضع جدول زمني يربط بين المساهمة في إعادة الأمن والاستقرار على العراق وإنهاء الاحتلال عن أراضيه، مؤكدين موقف اليمن الداعم لكل جهد عربي ودولي يوصل العراق إلى بر الأمن والأمان والوحدة الوطنية.

وترى بلادي أن المصالحة الوطنية المبنية على الحوار والوحدة الوطنية هي الطريق لتسوية الخلافات والصراعات في الصومال، الأمر الذي يدعونا إلى المباركة للقيادات الصومالية على ما أنجزته في عملية المصالحة حتى الآن، ومناشدة أطراف الصراع في الصومال تعزيز هذا النجاح وتغليب المصالح الوطنية العُليا. والجمهورية اليمنية التي كانت من الدول السباقة نحو الإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية، تدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى الاضطلاع بدورهما الإيجابي والفعّال لتوفير احتياجات الأمن والسلام في الصومال. والحكومة اليمنية تُقدر الجهود التي تُبذل اليوم للوصول بمحادثات المصالحة الصومالية إلى نهايتها، وذلك بتشكيل مجلس الشورى وانتخاب رئيس الصومال، وتشكيل حكومة مؤقتة تقود الصومال نحو صياغة دستوره الجديد، وقيام نظام حكم ديمقراطي على أرضه. ونؤكد هنا أن اليمن ستقف مع الجهود الخيرة لكل من حكومة جيبوتي وإثيوبيا وكينيا، وتقدر الجهد الأوروبي والأمريكي لإنجاح المصالحة.

لقد تابعت الجمهورية اليمنية باهتمام بالغ وعن كثب الأوضاع الإنسانية في إقليم دارفور. ونؤكد هنا على قرارات مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عُقد في الجامعة العربية في بداية شهر آب/أغسطس المنصرم، والذي شارك فيه رئيس مفوض الاتحاد الأفريقي ووزير الخارجية النيجيري بصفته ممثلا لفخامة الرئيس أوباسانغو رئيس نيجيريا الرئيس

الحالي للاتحاد الأفريقي. كما نؤكد على قرارات مجلس وزراء الخارجية الذي انعقد في دورته الاعتيادية يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر، حيث جسدت تلك القرارات الموقف العربي الأفريقي المشترك تجاه معالجة الأوضاع في دارفور والتي تؤكد على أن معالجة الأوضاع في دارفور يجب أن تنحصر في الإطار الأفريقي العربي، مؤكدين الرفض لأي محاولات لإيجاد شرخ في العلاقات العربية – الأفريقية، مع التأكيد على عدم وجود أي أدلة حقيقية تثبت حدوث إبادة جماعية، وعلى ضرورة تحمل الحكومة السودانية لمسؤولياتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية مواطنيها وسحب الأسلحة من كافة المليشيات. إلا أن نجاح حكومة السودان في تحقيق ذلك سيعتمد على مدى الدعم الدولي للحكومة السودانية وتوفير المعونة اللازمة للإغاثة الإنسانية، مع ضمان عدم تدخل الأطراف الخارجية في الشؤون الداخلية للسودان. كما يجب دعم جهود حكومة السودان لنشر قواتها لتثبيت الأمن وحماية مواطنيها ومواجهة كافة العناصر المسلحة التي كانت سببا في اختلاق الأزمة، وعلى أن يقدم لحكومة السودان الدعم السوقي اللازم من الاتحاد الأفريقي والدول العربية لتحقيق ذلك. إن التجاوب الذي أظهره السودان لقرارات الأمم المتحدة والخطوات التي قام بتنفيذها تؤكد التزام السودان بتعهداته، ولذا فإننا ندعو الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن إلى التعامل مع الأحداث من خلال التقييم الصحيح للأوضاع في دارفور، والتي كما هو واضح قد بدأت في التحسن، وتجنب الانحياز لطرف ضد آخر، والتركيز على الجانب الإنساني بعيدا عن الدوافع والتأثيرات السياسية. كما ينبغي حث كافة الأطراف على المشاركة بفعالية ودون شروط مسبقة في محادثات السلام مع الحكومة السودانية للتوصل إلى حل عادل لهذه الأزمة ورفض سياسة الابتزاز أو التوظيف الخاطئ للأحداث، مع تحمل أي طرف يخل بالتزاماته، بناء على رقابة أمنية أمينة ومحايدة، الإجراءات اللازمة لإخلاله بالاتفاقات.

وبهذه المناسبة فإن حكومة الجمهورية اليمنية تؤكد أن ممارسة سياسة الحصار أو التهديد بها والعقوبات الاقتصادية الانفرادية التي تُمارس على بعض الدول الأعضاء تشكل مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي فضلا عن ثبوت فشلها، كما برهنت على ذلك التجربة في أكثر من مكان، وأن العقوبات والحصار إنما تزيد من معاناة المواطنين الأبرياء وتؤدي إلى تصعيد الصراعات.

وبلادي وهي تؤيد دعوة الأمم المتحدة إلى إنهاء التدابير الانفرادية تؤكد في نفس الوقت على ضرورة إشاعة ثقافة الحوار والتفاهم حول كافة القضايا التي نختلف حولها، واعتماد الحوار وسيلة ونهجاً عقلانيا وحضاريا لتسوية النزاعات والخلافات في العلاقات بين الدول.

وختاما، نتمنى للجمعية العامة في دورتها هذه التوفيق في مهامها لتعزيز العمل المشترك، وصولا إلى تحقيق السلام والأمن والازدهار للجميع. ونتطلع إلى أن تثمر الجهود الحالية الرامية إلى تحقيق إصلاحات طال انتظارها، بما في ذلك مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن الدولي، بهدف زيادة فعاليته وجعله أكثر استجابة للمُتغيرات المتسارعة في العلاقات الدولية، مؤكدين على أن الجمهورية اليمنية ستكون سندا لكل جُهد يهدف إلى زيادة فاعلية الأمم المتحدة ويؤكد مصداقيتها ويصون سيادة وإرادات أعضائها ويضمن مشاركة الجميع في صنع الغد الأفضل.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لمعالي السيد كارل دي غوشت، وزير خارجية بلجيكا.

السيد دي غوشت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يرتكز جوهر الالتزام الدولي لبلجيكا على الاقتناع بأن المبادرات التي تتم على الصعيد العالمي لا يمكن أن تتقدم

إلا من خلال الحوار والتعاون. هذا ما تعلمناه من العملية المتأنية لبناء أوروبا. ولهذا تؤمن بلجيكا تماما بفضائل تعددية الأطراف. فعندما نقف معاً نصبح أقوى مما نكون عندما نقف فرادى. وبوقوفنا معا، نستفيد من قدر أكبر من الشرعية وبالتالي تسنح لنا فرص أفضل لإيصال أصواتنا.

إن ميزة التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة هي وضوحها. وكما قال الأمين العام، فإن الخيارات التي ستُتاح للعالم ستعتمد على الأجوبة التي نقدمها. وستظل مصداقية المنظمة تُقاس على أساس فعاليتها وما تحققه من نتائج على أرض الواقع. لا بد أن نحسن ونعزز جهاز الأمم المتحدة. ونحن نؤيد تماما جهود الأمين العام في هذه المهمة الصعبة. في الوقت ذاته، نعتقد أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعكس بصورة أفضل الحقائق الدولية الجديدة.

إن الالتزام الدائم للأمم المتحدة ضروري إذا أردنا إيجاد حل نهائي لأزمة منطقة البحيرات الكبرى. فلقد أزهق هذا الصراع أرواح الملايين هناك. ويجب ألا نخفق في التصدي له؛ فالتقاعس يعني الإهمال. ورغم أنني لا أستهين بالصعوبات القائمة في هذا الصدد فإنني مقتنع بإمكانية إيجاد حل. ولذلك أرفض الاعتقاد بأن عملية تحقيق الاستقرار محكوم عليها بالجمود أو الفشل. ولكن لكي نجد حلا، يجب أن يُظهر المجتمع الدولي قدرته على التأثير. وفي هذا الصدد، من المشجع أن نلاحظ مدى تفاني الأمين العام في مهمته. وستواصل بلجيكا، من جانبها، مناشدة شركائها في الاتحاد الأوروبي الانخراط الجماعي والمخلص في المنطقة.

ومن الضروري تحقيق وضمان الاستقرار والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كامل. ومن الواضح أن عملية الانتقال يجب أن تنجح. فلا يمكننا في المجتمع الدولي التشديد بما يكفي على أن الزعماء السياسيين يتحملون واجب إنجاحها. وفي الواقع، لا يوجد بديل لتلك العملية كوسيلة لتحقيق السلام والتنمية في المنطقة.

إن بناء الدولة مستحيل ما دام الإفلات من العقاب وانعدام الأمن قائمين. وفي هذا الصدد، فإن إعادة هيكلة الجيش وإدماجه ضروريان، مثل تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. وتدرب بلجيكا حاليا قرابة ٣٠٠ جندي كونغولي في إطار ما نسميه برنامج تدريب المدربين.

ومن الضروري أيضا أن تضطلع اللجنة الدولية لمصاحبة الانتقال بمسؤولياتها اضطلاعاً كاملاً. وبلجيكا من جانبها ملتزمة بالمشاركة النشطة في تنفيذ الإعلان الذي اعتمدته البلدان الأعضاء في تلك اللجنة.

إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤدي دورا حاسما، وتعلق بلجيكا أهمية كبيرة على ذلك. ومصداقية الأمم المتحدة هنا ليست وحدها على المحك، بل أيضا – وهو الأهم – مستقبل المنطقة برمتها. لذلك تؤيد بلجيكا ولاية ذات أهداف أفضل لبعثة المنظمة، وكذلك تعزيز مواردها.

كما أننا ننظر مع شركائنا الأوروبيين في السبيل الأفضل لتقديم إسهام مشترك لتلك البعثة. وغني عن القول إن الانتخابات المزمع إجراؤها عام ٢٠٠٥ ستكون حاسمة. وهي ستتطلب موارد بشرية ومالية كبيرة، وهي ما قررت بلجيكا بالفعل الإسهام فيها.

بالنسبة للوضع في رواندا، نحن نعرض دعمنا الكامل للجهود الجديرة بالإشادة والمبذولة لتحقيق المصالحة. إن تطبيع العلاقات بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لا غنى عنه مطلقا ويجب أن يقوم على أساس التعاون وعلاقات حسن الجوار. وهذا يعني احتراما متبادلا للحدود.

التطورات الأخيرة في بوروندي مشجعة من عدة جوانب. فقد اعتمد دستور، وأعلن عن استفتاء وأنشئت

لجنة انتخابات. بديهي أن الانتخابات ضرورية، ولهذا السبب وفرت بلجيكا دعماً مالياً كبيراً لتنظيمها. وأحث المجتمع الدولي على أن يحدد دون تأخير الموارد التي هو مستعد لتعبئتها لهذا الغرض.

تتشاطر بلجيكا الشواغل المتعلقة بالأزمة الإنسانية في دارفور. ولا يوجد مبرر للاضطهاد والمذابح المنهجية لآلاف البشر. وفي ضوء حجم المعاناة، تظل الجهود المبذولة قاصرة والتقدم المحرز غير كاف. ولذلك، تصر بلجيكا على أن تُنشأ بسرعة لجنة دولية للتحقيق.

ستظل الحالة في العراق تمثل تحدياً كبيراً على مدى الشهور القادمة، وحتى على مدى السنوات القادمة. وأهنئ الأمم المتحدة على دعمها المستمر للعملية الانتقالية في العراق، لا سيما في ضوء مناخ انعدام الأمن السائد في ذلك البلد. والشعب العراقي، الذي واجه بالفعل محناً كثيرة جداً، يجب أن يتمكن أخيراً من العيش في سلام. بديهي أن الشعب العراقي هو الذي يجب أن يتحمل مسؤولية توجيه العملية السياسية، وهي عملية يجب أن تؤدي إلى إنشاء برلمان جديد ووضع دستور جديد وحكومة ذات سيادة. ويجب أن تكون هذه الحكومة قادرة على ضمان رفاه مواطنيها، وكذلك أمن البلاد، بدون مساعدة خارجية. وحتى الآن، خصصت بلجيكا نحو ١٧ مليون يورو لعملية الإعمار، وستوفر النقل الجوي بين عمان وبغداد لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديداً خطيراً للأمن العالمي. ونظام عدم الانتشار مهدد بالخطر بحالة تبعث على القلق؛ ويجب أن تستعيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مكانها في هذا النظام دون تأخير. وجمهورية إيران الإسلامية موجودة في منطقة حافلة بالتوترات، وشواغلها الأمنية شواغل مشروعة. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ هذا في الحسبان في نهجه تجاه المشكلة. ويجب على السلطات الإيرانية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن توقف جميع الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم. وبهذا العمل، تسهم إيران إسهاماً كبيراً في إحلال الاستقرار في المنطقة وفي رخائها.

أثبتت مأساة بيسلان مرة أخرى أن أعمال الهجوم الإرهابية عمياء. وغني عن البيان أنه لا يمكن تبرير أي شكل من أشكال الإرهاب. وما ينتج عن هذه الأعمال من سخط ويعقبها من تحليلات لا يمكن أن يختلف بأية طريقة كانت بحسب الضحية أو المكان أو المعتدي أو الظروف. وستظل الوسائل العسكرية والتدابير الأمنية المناسبة ضرورية لمكافحة الإرهاب، ولكن الوسائل الأخرى، عدا الوسائل العسكرية المحضة، لازمة أيضاً. والحقيقة أن البيئة التي يزدهر فيها الإرهاب تتألف من عناصر أيديولوجية واجتماعية – اقتصادية وسياسية، وعناصر أخرى.

ولهذا السبب، وجهت نداء لإجراء حوار بين الغرب والعالم العربي والإسلامي، لا يشارك فيه القادة السياسيون فحسب، بل أيضاً القادة الروحيون، ولا يقتصر على مجرد تبادل آراء أو وجهات نظر، بل يهدف أيضاً إلى تحديد آليات تستطيع أن تحرم مرتكبي الأعمال البربرية كل شرعية وكل مبرر، بغية أن نتمكن في نهاية المطاف من إيقاف منطق الموت المرعب هذا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد خيسوس أرنالدو بيريز، وزير خارجية فنزويلا البوليفارية.

السيد بيريز (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): تمر لحظات بوسعنا أن نصفها بأنها نقاط تحول تاريخي، عندما يتعين على الأمم والشعوب أن تختار الجانب الذي ستنحاز إليه. وهذه اللحظة واحدة من تلك اللحظات، حيث

سيحكم التاريخ علينا ويختبرنا ليقرر ما إذا كنا قادة ديمقراطيين نمثل إرادة شعوبنا.

من الواضح أن شعوب العالم تتخذ موقفاً مناهضاً للاقتصاد الليبرالي الجديد وللحرب. إنهم يكافحون ضد الذين يفرضون إرادتهم بالقوة العسكرية والعنف الاقتصادي. إنهم يقاومون الذين يقوضون، بل حتى ينقلبون على المبادئ الأساسية التي أنشئت هذه المؤسسة عليها والتي تجمعنا معاً اليوم. وفي ظل هذه الظروف، تردد فنزويلا دعوة الأمين العام السيد كوفي عنان لجميع الدول، التي تدعي سيادة القانون في أراضيها، إلى احترام سيادة القانون في الخارج.

كما تعلمون، اتخذت معظم شعوب وحكومات العالم موقفاً مناهضاً للحرب غير المشروعة في العراق. وفي هذا السياق، تؤكد فنزويلا مجدداً كلمات الرئيس رودريغيس زاباتيرو بأن السلام مهمة تتطلب قدراً أكبر من الشجاعة والتصميم والبطولة مما تتطلبه الحرب.

والسؤال الرئيسي المطروح علينا الآن هو: هل نقوم ببناء عالم يقوم على الديمقراطية والمساواة والعدالة الحقيقية أم عالم يقوده طغيان القوة الاقتصادية والعسكرية؟ وقد ووجه شعب فنزويلا الشهر الماضي بهذا القرار، من خلال استفتاء على الرئاسة. وفي الحقيقة، شاركت فنزويلا في السنوات الست الماضية في ثمانية ممارسات ديمقراطية، من بينها استفتاءات وانتخابات. ويسمح دستور فنزويلا البوليفاري لعام ١٩٩٩ بإجراء استفتاء في نصف المدة حول إلغاء نتيجة الانتخابات. وفي ١٥ آب/ أغسطس من هذا العام، من الواضح أن مواطني فنزويلا مارسوا حقهم الدستوري، وفي استفتاء تاريخي لم يشهد التاريخ له مثيلاً صدقوا على ولاية الرئيس هوغو شافيز فرياس وأكدوا بذلك العملية الديمقراطية للتحول الهيكلي التي قادها الرئيس.

ومنذ انتهاء الألفية الماضية، شهدنا معارضة كبيرة من مواطني العالم لليبرالية الجديدة والحرب. وفي بلدي، في نهاية الثمانينات واجهنا مجموعة من التعديلات الهيكلية، وضعت تحت تأثير المراكز الرئيسية للرأسمالية الليبرالية الجديدة، بانتفاضة شعبية شلّت البلاد، مخلفة في أذهان شعبنا ذكرى لا تمحي. وتلك المقاومة، المعروفة شعبياً باسم ”إل كاراكاسو“، كانت أول احتجاج ضد الليبرالية الجديدة. وقد استولى الفقراء على العاصمة كاراكاس، وعلى مدن أخرى في جميع أنحاء البلاد لإظهار سخطهم على الفقر المتزايد والتوزيع غير العادل لأرباح ثروة نفط أمتنا. وردت الحكومة الحاكمة في ذلك الوقت بإرسال القوات المسلحة لقمع المتظاهرين، حيث قتلت آلاف الناس. وكانت تلك لحظة مأساوية مؤلمة لشعب فنزويلا. ومع ذلك، أيقظت تلك الأحداث الضمير الضروري وأدّت إلى صحوة سياسية بين الناس مكنتهم من توحيد أصواتهم في مكافحة الليبرالية الجديدة.

على مدى العقد التالي، شهدنا احتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية وضد الليبرالية الجديدة في شياباس ودافوس وسياتل وبراغ ومدينة كويبك والبندقية. وحيثما اجتمع مهندسو الليبرالية الجديدة، جوبهوا بمظاهرات ضخمة في الشوارع.

وشهدنا أيضاً إجراءات يائسة من المزارع الكوري الجنوبي الشجاع في كنكون، الذي ضحى بحياته للفت الانتباه إلى محنة زملائه الفلاحين الذين هم على شفا كارثة في جميع أنحاء العالم.

أدت الحرب العراقية إلى تقوية الاحتجاجات على صعيد عالمي. ففي ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، قدر أن نحو ٣٠ مليون شخص من جميع أنحاء العالم ساروا احتجاجاً وغير مصدقين وغير مستعدين للوقوف وقفة المتفرج حيث

لا تلقى صرخات العالم مرة أخرى آذاناً صاغية، وحيث سقطت القنابل غير الذكية على الأطفال الصغار دون أن يعرفوا سبب سقوطها عليهم. ولو ضممنا الاحتجاجات ضد العولمة الليبرالية الجديدة إلى الاحتجاجات المناهضة للحرب لوجدنا تمرداً عالمياً، يرقى إلى مستوى ثورة، قد بدأ. وما يتعين علينا أن نقرره الآن هو هل نسير في الشوارع إلى جانب جماهير الشعب أم نختبئ أنفسنا في بروج عاجية.

زملائي القادة، ألا توجد لنا أعين وآذان؟ ألا نستطيع أن نرى المعاناة؟ ألا نستطيع سماع صرخات الفقراء والمحرومين والمختفين والذين تركوا نهباً للشقاء؟ هل نستطيع أن نتهرب من تلك المسؤولية؟

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعيش ٤٤ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية دون مستوى الفقر. ولئن كانت أمريكا اللاتينية ليست المنطقة الوحيدة التي تعيش ذلك الواقع، فإنها مثال واضح بشكل خاص لأنها أشبه بمختبر لمشروع الليبرالية الجديدة. فوصفة التعديل الهيكلي التي وصفها إجماع واشنطن، جاءت مبكرة إلى أمريكا اللاتينية وأصبح تطبيقها هنا نموذجاً لنشر الليبرالية الجديدة في بلدان الكتلة الشيوعية سابقاً في التسعينات.

وبالإضافة إلى كون أمريكا اللاتينية الموقع الأول لتجربة الليبرالية الجديدة المدمرة، فإنها كانت أول مكان يشهد الانفجار ضد الليبرالية الجديدة. وفي آذار/مارس الماضي، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً بعنوان ''الديمقراطية في أمريكا اللاتينية'' أظهر بداية شيء جديد: أكثر من نصف مواطني أمريكا اللاتينية يفضلون الدكتاتورية على الديمقراطية إذا حل نظام دكتاتوري مشاكلهم الاقتصادية.

تقرير ثان، نشرته في آب/أغسطس الماضي مؤسسة لاتينوباروميتر، وهي من مؤسسات القطاع الخاص، خلُصت فيه إلى استنتاج مثير للاكتئاب أيضاً – ولكنه تضمن استثناءً واحداً جديراً بالملاحظة، فحواه أن دعم الديمقراطية ازداد فعلاً في فنزويلا في الفترة بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٤، وكانت هذه الزيادة أكثر منها في أي بلد آخر في المنطقة. ومما لا شك فيه أن دعم الديمقراطية ازداد في فنزويلا. هل يمكن أن تكون هناك علاقة مباشرة بين هذه الاستنتاجات وحقيقة أن فنزويلا تسعى بنشاط لإيجاد بديل قابل للتطبيق بدلاً من ديمقراطية السوق؟

يؤكد أمارتيا سن، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، أن الديمقراطية أفضل علاج للجوع. وفي الحقيقة، حققنا هذا الهدف في فنزويلا، تحت قيادة الرئيس هوغو شافيز فرياس، بإعطاء السلطة للفقراء. ولتخفيف حدة الفقر، من الضروري زيادة الديمقراطية. ولا يوجد سبيل آخر. والديمقراطية هي السبيل الوحيد أيضاً لإلحاق الهزيمة بالإرهاب. ولا يهم إذا كان الفقر والجوع يهيئان الظروف لوجوده، ولا يوجد إرهابيون ''جيدون'' وإرهابيون ''سيئون''. لا يوجد سوى إرهاب واحد – إرهاب مقيت وجبان ويستحق الشجب. إلا أنه مرة أخرى لا يمكن إلحاق الهزيمة به إلا بمزيد من الديمقراطية.

ما كشفه تقرير الأمم المتحدة الإنمائي هو أن مواطني أمريكا اللاتينية فقدوا الثقة في نموذج الديمقراطية الذي يقتصر على التمثيل السياسي. فقد تجاهل هذا النموذج كلياً ما للديمقراطية من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وتشاركية، ونتيجة لذلك فشل فشلاً تاماً أن تجسيد إرادة الجمهور. وكما قال سيمون بوليفار، محررنا صاحب الرؤية، قبل نحو قرنين، أفضل شكل من أشكال الحكومات هو الشكل الذي يوفر لشعبه أعلى درجات السعادة والاستقرار والأمن الاجتماعي.

قبل عدة أيام ترأس الرئيس لولا، رئيس البرازيل، اجتماعاً كبيراً ناجحاً لزعماء العالم حول موضوع ”العمل لمكافحة الجوع والفقر“. وعبرت تلك المبادرة الرائعة، التي شارك في رئاستها الرئيس شيراك والرئيس لاغوس إسكوبار والرئيس رودريغيس زاباتيرو، عن رؤيتنا المشتركة لمكافحة الفقر والظلم الاجتماعي لضمان الأمن والتنمية المستدامة في الشمال والجنوب، على حد سواء. ودَعْمنا المطلق لتلك المبادرة معبر عنه في وثيقة عن موضوع إنهاء الفقر وإعطاء سلطة للفقراء، وزعناها على الأعضاء في بداية دورة الجمعية العامة هذه.

ولتحقيق هذه الغاية، نسلم بالحاجة إلى تجاوز إطار المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدي. إن إسهام فنزويلا في مكافحة الجوع يمثل محاولة جادة لوضع أدوات التنمية في أيدي أكثر الناس حاجة إليها. وبالتحول من المساعدة الغذائية إلى السيادة الغذائية، نجعل مساعدتنا لا تقتصر على إطعام الفقراء؛ وبدلاً من ذلك، نلتزم بمساعدة الفقراء على إطعام أنفسهم.

لهذا السبب، تشدد السيادة الغذائية في فنزويلا بوضوح على مساعدة صغار المنتجين من التعاونيات التي تديرها المجتمعات المحلية. وأدى الإصلاح الواسع النطاق للأراضي فعلاً إلى تحويل أكثر من مليوني هكتار من الأراضي إلى صغار المنتجين. وقطعنا على أنفسنا أيضاً التزاماً راسخاً بإنشاء مصرف عالمي للبذور في بلدنا لحماية بذورنا الموروثة من تجاوزات المحاصيل المحوّرة والمعدلة جينياً.

إضافة إلى ذلك، أنشأنا مؤخراً وزارة للغذاء والتغذية لتضمن لشعبنا حقوقه الأساسية في هذا الميدان.

وتدعم فنزويلا بحماس المبادرات الجارية لإصلاح الأمم المتحدة. وبوصفنا مؤيدين للتعددية والديمقراطية التشاركية، نطالب بمشاركة أكبر لبلدان الجنوب في الأمم المتحدة، لا سيما في مجلس أمن أكثر ديمقراطية، مجلس لا يوجد فيه حق النقض. وفي هذا الصدد، نؤيد ترشح البرازيل للعضوية الدائمة في مجلس موسع.

تطمح فنزويلا في الانضمام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وسيساعد وجودنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي شعوب الجنوب ليروج على صعيد عالمي للأفكار والعدالة الاجتماعية التي نحاول أن نشرعها محليا. ولتحقيق ذلك الهدف وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نعتقد أنه يجب على البلدان التي تمتلك الموارد أن تبذل جهدا ماليا يتناسب مع حجم التحدي.

استثمرت فنزويلا هذا العام بليوني دولار في البرامج الاجتماعية، وساعدنا في الآونة الأخيرة على إنشاء صندوق لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) لمكافحة التصحر والجفاف اللذين يشكلان تهديدا خطيرا لأشقائنا في أفريقيا. وتعكس هذه المساعدة من أعضاء الأوبك تضامننا مع أشقائنا وشقيقاتنا في أفريقيا. وقد أتيحت الفرصة فعلا لفنزويلا لمساعدة عدة بلدان أفريقية من خلال سياستها التعاونية.

وُلدت الأمم المتحدة في عالم صدمته فظائع الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، كان لديه أمل في إيجاد عالم يوفر للإنسانية قدرا أكبر من الكرامة.

وبعد ٥٥ عاما، عندما نشاهد أن إرادة الجمعية العامة لا تحترم في أغلب الأحيان، يبدو لنا أننا ضللنا الطريق. وبالتالي، فإننا نجازف في إغراق العالم في حرب تدوم ألف سنة. لقد آن أوان وضع حد للنفاق الذي يسمح بحالة بعض القرارات فيها تنفذ بينما لا يؤبه ببعضها الآخر.

فلنتحل بالشجاعة لاستعادة الأهداف الأصلية للجمعية. وإذا تحلينا بالشجاعة، فإننا سنسلم بأن إقامة عالم

آخر ليست ممكنة فحسب، بل إن العالم الآخر ذاك هام جدا للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فلوديمير سيموزفكس، وزير خارجية جمهورية بولندا.

السيد سيموزفكس (بولندا) (تكلم بالانكليزية): برنامج عمل هذه الدورة لا يحفل بالقضايا الهامة والملتهبة فحسب، ولكنه يعطي آمالا وتوقعات كبيرة. وفي البيان الذي ألقاه السيد برنارد بوت، وزير خارجية هولندا، عرض موقف الاتحاد الأوروبي من معظم المشاكل الهامة. ويعبر ذلك البيان عن تفكيرنا وشواغلنا على نحو واف. إلا أن القضية التي تستحق اهتمامنا الخاص اليوم هي إصلاح الأمم المتحدة.

يجب تذكّر الدورة الحالية للجمعية العامة بوصفها دورة الإصلاح. وينبغي أن تضع أسسا لتصور بعيد الأثر ويقوم على توافق الآراء بشأن أهمية وفعالية الأمم المتحدة. وينبغي أن يسفر هذا التصور عن قرارات جريئة وخلاقة توفر هيكلة أساسية شاملة للمنظمة. وهذه هي رؤيتنا في بولندا للاستعدادات للحدث الكبير في عام ٢٠٠٥، الذي سيتم فيه استعراض شامل لتنفيذ أهداف إعلان الألفية ويصادف الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة. وكما لاحظ الأمين العام كوفي عنان، تقف الأمم المتحدة الآن على مفترق طرق. وقد حان وقت العمل.

ندلي بكلمة كل عام، في المناقشة العامة السنوية للجمعية العامة، لنعبر عن آرائنا – الشديدة الانتقاد أحيانا – حول عمل المنظمة. إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن لهذه المناقشات أي تأثير كبير على مستقبل الأمم المتحدة. في الحقيقة، على مدى السنوات الماضية، شهدت الجمعية العامة تجمعات احتفالية ومهيبة. وما لم نتمكن من بناء إجماع سياسي ونعمل بكفاءة، ونتخذ قرارات تتطلع إلى المستقبل وقابلة للتنفيذ، فإنه يتعين علينا أن نقلل من مستوى احتفالاتنا الرفيعة.

كثيرا ما أعربت بولندا عن اقتناعها بأنه يتعين علينا إجراء استعراض شامل واستراتيجي لدور الأمم المتحدة في دوريه المعياري والمؤسسي. وقد كان هذا ما يجول في ذهني عندما كان لي الشرف، قبل سنتين، أن أعرض باسم بلدي فكرة وثيقة سياسية جديدة للأمم المتحدة. ويسرنا أن نرى بعد سنتين أنه يجري تشاطر ذلك الاعتقاد والتصميم على نطاق واسع.

ومع أخذ الزخم الفريد للإصلاح في الحسبان، نتطلع إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وينبغي أن توفر هذه التوصيات الحجم الحرج اللازم لجهود الإصلاح وأن تشكل أساسا صلبا لمزيد من الإجراءات.

في هذا السياق، أعرب عن امتناني لأعضاء الفريق، الذين حضروا إلى وارسو في أيار/مايو من هذا العام للتشاور مع ممثلي منطقتنا من أوروبا بشأن أهم جوانب الإصلاح النظرية. وكان مؤتمر وارسو الإقليمي تجربة مفيدة. والتقرير الذي صدر بعد المؤتمر أتيح، لجميع الوفود في الجمعية.

ولم تكن لدينا أية مشكلة بالنسبة للأفكار والاقتراحات الممتازة والمبادرات المبشرة بالخير. وكانت أكبر عقبة أمام الإصلاح الافتقار إلى إجماع سياسي. ولا يمكن أن يكون الإصلاح فعالا إذا لم يعبر إلا عن أفكار مجموعة صغيرة من الخبراء الأخصائيين أو السياسيين. يجب أن يعتمد على توافق آراء واسع النطاق وأن يبرز قيما يتشاطرها المجتمع وشعورا بالوحدة والغرض. وبناء ذلك الإجماع هو مهمتنا الرئيسية والمشتركة.

يتعين أن يتجاوز إصلاح الأمم المتحدة الجوانب المؤسسية، ولكننا ندرك أن المؤسسات مهمة. ولذلك، فإن

أية مجموعة إصلاحات تفتقر لأفكار لإصلاح أجهزة الأمم المتحدة ستعتبرها غالبية الدول الأعضاء غير كافية.

تتفق بولندا مع الرأي العام المتمثل في أن من الصعب تقوية دور مجلس الأمن بدون زيادة شرعيته. وتركز مناقشات اليوم المتعلقة بإصلاح المجلس بصورة رئيسية على توسيع عضويته. إلا أن مفتاح جعل مجلس الأمن أكثر فعالية وشرعية لا يكمن في عدد أعضائه. فقد لا يكون نفوذ مجلس مكون من ٢٤ عضوا أقوى من نفوذ مجلس مكون من ١٥ عضوا. بيد أننا نتفق، في هذه المرحلة من المناقشات، على أنه يتعين توسيع مجلس الأمن.

أحد عيوب الأمم المتحدة، كما يترشح من المناقشات حول المفاهيم، وجود فجوة كبيرة جدا بين مهام التفويض ومهام التنفيذ. ولذلك، نعتقد أنه تقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية القيام بدور ريادي في توفير الدعم السياسي والمادي لتنفيذ ولايات مجلس الأمن. وينبغي أن يستند إصلاح مجلس الأمن إلى افتراض أن عضوية المجلس لا توفر امتيازات إضافية فحسب، ولكنها تفرض مسؤوليات إضافية أيضا.

وينبغي أن يحافظ الإصلاح على التوازن المتأصل بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة. ولئن كنا ندعم الاتجاه إلى توقع المزيد من مجلس الأمن، فإن أي إصلاح ينبغي أن يصاحبه دور أكثر فعالية للجمعية العامة. وينبغي أن يُنظر إلى هاتين الهيئتين على أنهما تؤازر كل منهما الأخرى وتعزز كل منهما قوة الأخرى.

بيد أنه ليتسنى استخدام إمكانية الجمعية العامة بفعالية والوصول بأدائها إلى حد مثالي، يجب أن نحدث تغييرا كبيرا بالطريقة التي يتكلم بها بعضنا إلى بعض في هذا المنتدى. يجب أن يكون هذا المنتدى منتدى للحوار. وكثيرا ما يسمع أحدنا نكاتا من قبيل أن الجمعية العامة مكان يتكلم فيه الجميع ولا يصغي فيه أحد. يجب أن نغير ذلك. يجب أن نبدأ نكلم بعضنا بعضا بصورة مباشرة، وبصراحة أكبر. واسمحوا لي أن أؤكد للرئيس، ونحن نتقدم إليه بالتهنئة على توليه هذا المنصب، أن بولندا ستدعم جميع جهوده في هذا الصدد.

يتعين أن نحسن أداء هيئات الأمم المتحدة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة، وكذلك في مجالات أخرى ذات صلة ليست أقل إلحاحا. يوجد خطر ماثل بأن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق. وسيكون ذلك ضربة قوية لمصداقية الأمم المتحدة. ونظرا لأن التمييز بين القضايا الاجتماعية – الاقتصادية والقضايا السياسية يصبح أقل وضوحا بصورة متزايدة، فإننا بحاجة إلى نهج موحد.

بيد أن الجهود التي تبذل حاليا غالبا ما تكون مجزأة وغير منسقة، بل ومتناقضة ومشلولة ذاتيا. وفي هذا الصدد، ينبغي الربط بصرامة بين دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإصلاحه من جهة ودور هيئات الأمم المتحدة الأخرى وإصلاحها من جهة ثانية.

ولكي يكون الإصلاح شاملا، لا يجوز أن يتوقف عند البعد المؤسسي. يجب أن نعود إلى طبيعة تحديات الأمن الحالية التي تكشف عيوب وجوانب نقص منظمتنا بأكثر طريقة منهجية. وقد حل محل الأخطار المتوقعة، التي نتجت في الماضي عن نشوب حروب بين البلدان، أخطار غير محددة ولا يمكن توقعها ناتجة عن الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل وزيادة عدد الدول التي تعاني من أوضاع عُسر شديد، وتعجز حكوماتها عن ممارسة سلطة فعالة على أراضيها وسكانها. ونتيجة لذلك، فإننا نواجه انتشار أعمال الإرهاب والعنف على نطاق لم يسبق له مثيل.

في هذا السياق، أتقدم، باسم شعب بولندا وبالأصالة عن نفسي، بأعمق تعازينا لأقرباء ضحايا الأحداث الأخيرة

في بيسلان. وإننا نشجب هذا العمل البربري ونعرب عن تضامننا مع الضحايا.

بغية التصدي على نحو صحيح وناجح للطبيعة الجديدة للأخطار والتحديات، من الضروري أن نغتنم هذه الفرصة لدراسة الأسس الوظيفية والمفاهيمية لمنظمتنا. ولذلك، تنادي بولندا بأن يكون الجزء الهام من الإصلاح إعادة دراسة الأسس المفاهيمية للأمم المتحدة.

في عالم اليوم، تلقي الأخطار الجديدة ضوءا جديدا على المفاهيم التي استخدمناها لتنظيم النظام العالمي. فالمفاهيم من قبيل عدم استخدام القوة والسيادة والشرعية وخضوع الدول وزعمائها على حد سواء للمحاسبة، والانتساب والتكامل والتضامن والمسؤولية لا تزال مفاهيم تحظى بأعلى درجات الأهمية. وما نحتاج إليه هو تعديلها لتتماشى مع الواقع الحالي والمبادئ التوجيهية السياسية الجديدة المتعلقة بالطريقة التي ينبغي لنا، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، أن نترجم بها هذه المفاهيم إلى أفعال.

من بين هذه المفاهيم، يعني لنا مبدأ التضامن أكثر من مجرد مساعدة البلدان الفقيرة والبلدان الأقل نموا. التضامن مبدأ تشغيلي ينبغي أن يولد مواقف تعاونية تجاه البلدان المحتاجة، بما في ذلك البلدان المبتلية بالإرهاب والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان والنكبات وهياكل الدولة الضعيفة، وما إلى ذلك.

وفي ضوء الخطر الشديد بصورة خاصة الكامن في ارتباط الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل، يصبح مبدأ عدم استخدام القوة من بين أهم القضايا. وتبعا لذلك ينبغي دراسة الجوانب التالية: الدفاع الاستباقي عن النفس والتدخل لأسباب إنسانية واستخدام القوة الجماعي بتفويض من مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، نحن بحاجة إلى مدونة لقواعد السلوك تعطينا قدرا كافيا من القدرة على التوقع للطريقة التي سنرد بها على المسرح الدولي بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، عندما نستخدمها بوصفها أداتنا المفضلة وكيف نستخدم إمكانياتها على أفضل وجه.

ونأمل أيضا أن يقوي الإصلاح دور الأمم المتحدة بوصفها مجتمع قيم. فقد ولدت الأمم المتحدة لتوحيد أعضائها في مواجهة الأخطار والأعداء. واليوم، ينبغي لها أن توحدنا من أجل تغيير إيجابي في تعزيز قيم من قبيل حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية، التي تمثل العمود الفقري والأساس الأخلاقي للبشرية.

عندما نعد قرارات في المستقبل، يجب أن نناقش لا محتوياتها فحسب، بل أيضا شكلها. وتعتقد بولندا بأن أفضل نهج تجاه هذه المسألة هو أن تكون لدينا وثيقة سياسية تبين بالتفصيل رسالة الدعم المتعلقة بالدور والمبادئ والقيم، وتتضمن التعديلات المؤسسية الضرورية أيضا. ومن المؤكد جدا أننا نعتبر هذه الوثيقة أكثر من مجرد مجموعة تعديلات لميثاق الأمم المتحدة.

يتعين علينا أن نغير كليا طريقة نظرنا إلى الأمم المتحدة. فمنذ عدة سنوات ظلت معظم بلداننا تسأل نفسها ما الذي يمكن أن تحصل عليه من المنظمة. واليوم، حان الوقت لنا جميعا أن نعمل من أجل تأمين مستقبل الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غير هآردي، وزير المالية ووزير الخارجية والتجارة الخارجية بالنيابة في آيسلندا.

السيد هآردي (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني جدا أن أتقدم إلى الرئيس بالتهنئة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

إننا نعيش أزمنة حافلة بالمشقات والاضطرابات. وفي الوقت الذي نجتمع فيه، لا يزال شبح الإرهاب يخيم على العالم، وقد تجلى ذلك مؤخرا في روسيا والعراق. وكالعادة، الأبرياء هم الضحايا. وانعدام الاستقرار وانعدام الأمن على صعيد عالمي هما الهدف، مما يفضي إلى زيادة التعصب والتخلف الاجتماعي. فبشاعة الوسائل التي يستخدمها الإرهابيون تكشف عن حقيقتهم. ولا توجد قضية سياسية عادلة يمكن أن تخدمها هذه الأعمال.

الحرب ضد الإرهاب حرب ضد الهمجية. ويجب اقتلاع مرتكبي الأعمال الإرهابية وتدمير قواعدهم وشبكاتهم. وهذه الحرب بطبيعتها حملة لدعم قيم الأمم المتحدة – القيم التي نحاول جميعا رعايتها – وتأتي ردا على تهديد له آثار خطيرة على جميع الدول الأعضاء في منظمتنا. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في الدفاع بنشاط عن الحرية ضد قوى الاستبداد للتأثير في الظروف التي تساعد على خلق شبح الإرهاب.

إذا اعتقد أي شخص أن الأخطار الأمنية العالمية التي توفر الزخم لدراسة الإصلاحات الجدية لمنظومة الأمم المتحدة قد تراجعت، فمن المؤكد أن الهجوم الإرهابي الأخير في جنوب روسيا يدعو إلى التأمل. والتحديات الكبيرة في أفغانستان والعراق، وفي أجزاء من أفريقيا أيضا، والعمل الكبير الذي لا يزال يتعين أداؤه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تشهد جميعها على أن الحاجة إلى التغيير لم تنتف. بل العكس هو الصحيح.

سيقدم الفريق الرفيع المستوى تقريره قريبا، ويُخطط لعقد قمة في العام القادم بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى الخامسة لانعقاد قمة الألفية. وتعتقد آيسلندا أنه تتوفر لنا الآن فرصة تاريخية لإجراء إصلاح مفيد طال انتظاره. وسيكون هذا تعزيزا لا يستهان به لفكرة التعددية وسيؤهل الأمم المتحدة، إذا أجري إصلاح أصيل بعيد النظر، للتصدي بفعالية أكبر للأخطار التي تهدد الأمن العالمي.

وستكون مسؤوليتنا الثقيلة هنا في العام القادم صياغة قراراتنا المتعلقة بالإصلاح. وستتاح لنا الفرصة لإحداث تغييرات من شأنها أن تعد النظام المتعدد الأطراف ليكون أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات وحلها إذا نشبت، وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

بديهي أن بوسعنا أن نختار ألا نفعل شيئا. وبوسعنا أن نخلد إلى الرضى عن الذات ونبقي الوضع الراهن على حاله. إلا أن النتيجة ستكون تناقص قدرة الأمم المتحدة باطراد على التصدي للتحديات المشتركة التي تواجه أمننا.

وبصورة خاصة، يجب أن نغتنم الفرصة لجعل مجلس الأمن نفسه أكثر تمثيلا، وأن نزيد في نفس الوقت كفاءته وفعاليته. والمناقشات التي استمرت سنين عديدة حول زيادة عدد المقاعد الدائمة العضوية وغير الدائمة العضوية يجب أن تُختتم. وقد آن الأوان لإعطاء بعض البلدان التي قدمت لمدة طويلة مساهمة كبيرة في عمل الأمم المتحدة مقاعد دائمة العضوية في مجلس الأمن. وأشير هنا على وجه الخصوص لألمانيا والبرازيل والهند واليابان. ولكن ما لا يقل أهمية عن ذلك هو ضمان إعطاء أفريقيا أيضا مقعدا دائما في مجلس الأمن.

تشكل الدول الصغرى الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة. وضمان أن تكون الدول الصغرى ممثلة تمثيلا كافيا في مختلف هيئات الأمم المتحدة مسألة لا تتعلق فحسب بإيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ السيادة، بل هي أيضا مسألة عملية تتعلق بضمان أن تؤخذ في الحسبان التحديات المتفردة التي تواجهها الدول الصغرى – سواء كانت جزرية أو غير جزرية – في النظام المتعدد الأطراف. وآيسلندا تعرف معنى

المشاكل النابعة من بعد الشقة بين البلد والأسواق المحتملة. وندرك تمام الإدراك كيف تكافح الاقتصادات الصغيرة في سبيل تنويع مصادر دخلها، ولدينا تجربة مباشرة عن مدى ضعف البلدان الصغيرة أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن مواساتنا لجميع الدول الكاريبية التي عانت الأمرين من الأعاصير التي ضربتها في الآونة الأخيرة. وحكومة بلادي تعكف حاليا على بحث السُبل التي تمكنها من الإسهام في تخفيف الكوارث أو إعادة الإعمار.

وكما أنه من الأمور الأساسية بالنسبة لشرعية مجلس الأمن أن يكون ممثلا تمثيلا عادلا لمختلف مناطق العالم، فمن المهم بالمثل أن تشعر الدول الصغرى، وهي كثيرة، بأن قضاياها تفهم وتؤخذ في الحسبان. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى ما سبق إعلانه من ترشيح بلدي، آيسلندا، لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، والذي كانت دول الشمال الأوروبي – الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج – قد صدقت عليه بالفعل عام ١٩٩٨ في إطار مجموعة الدول الغربية ودول أخرى.

إن الدول الصغرى تسهم بدور قيم في تسيير النظام المتعدد الأطراف. فهذه الدول تساهم ببعض أكثر الأفكار إبداعا حول النهج الكفيلة بالتصدي للتحديات التي نواجهها، كما أنها – بالنسبة للفرد وغالبا بالأرقام المطلقة – من بين أكثر المساهمين سخاء.

أما القضية التي تحتل مكانا مركزيا في اهتمامات الدول الجزرية الصغيرة فهي الاستخدام المستدام لموارد العالم. وحيث أن آيسلندا أتمت فترة ولايتها بصفتها عضوا في لجنة التنمية المستدامة فقد سعدت حكومتي كثيرا بحقيقة أن التغييرات التنظيمية في أساليب عمل لجنة التنمية المستدامة نفذت في دورتها الثانية عشرة، في نيسان/أبريل. وتتطلع حكومة بلادي إلى مواصلة مشاركتها النشطة في أعمال اللجنة مستقبلا لتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة، لموارد العالم. كما ستعمل آيسلندا جاهدة على إيجاد مصادر بديلة للطاقة، وبالذات إمكانيات استخدام الهيدروجين باعتباره منتجا للطاقة النظيفة.

إن آيسلندا ملتزمة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كما وردت في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وسوف تشارك حكومتنا بنشاط في الإعداد لمؤتمر القمة الرئيسي الذي سيعقد عام ٢٠٠٥ في هذا الصدد. ومن البديهي أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعجل بجهوده حتى يتمكن، قبل عام ٢٠١٥، من تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر قمة الألفية. ونحن نرى أن مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ سيكون أحد المشاعل على الطريق المؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف.

وأنتقل الآن إلى مسائل تخص مناطق بعينها. ترحب آيسلندا ترحيبا حارا بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) وبهدفها المتمثل في ضمان الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة. ونرى أن الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في إدارة وحل الصراعات في المنطقة التي تنتمي إليها، وإنشاء مجلس السلام والأمن في إطار الاتحاد الأفريقي تطورات تطرق آفاقا جديدة، شأنها شأن الوساطة الأفريقية في عدد من الصراعات، وكذلك جهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية لتطوير قدراتها في مجال عمليات دعم السلام.

وما زالت آيسلندا تركز تعاونها الإنمائي الثنائي على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسنستمر أيضا في زيادة مساهماتنا ومشاركتنا في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف.

وترحب آيسلندا بالتفاهم الذي تم التوصل إليه مؤخرا فيما بين أعضاء منظمة التجارة العالمية حول إطار

لضمان استمرارية جولة مفاوضات الدوحة الإنمائية المتعلقة بتحرير التجارة. ذلك أن النظام التجاري المتعدد الأطراف هو الوسيلة المؤكدة التي تكفل النهوض بالتنمية والنمو في الميدان الاقتصادي، وهو أيضا الدعامة التي سيرتكز عليها رخاء أممنا في المستقبل. ومن الجدير بالذكر أن احتياجات أقل البلدان نموا تحظى باهتمام خاص في هذا السياق. ومن الأهمية بمكان أن تتمتع بالكامل تلك البلدان بالمزايا التي لا بد من أن يوفرها النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتعتقد آيسلندا أن ذلك الإطار سيتيح للمتفاوضين في جنيف منهاجا جديدا لاختتام جولة الدوحة على جناح السرعة. ونحن من جانبنا نريد الاضطلاع بدورنا في ضمان أن تعود العولمة بالفائدة على جميع البلدان، وعلى الأخص من خلال التعاون الإنمائي المستهدف. وفي محاولة لمساعدة البلدان الأفريقية على الاستفادة قدر المستطاع من جولة الدوحة، تشارك آيسلندا، إلى جانب سائر البلدان النوردية، في المبادرة النوردية الأفريقية.

لقد نص قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المتخذ بالإجماع في ٦ حزيران/يونيه، على استعادة السيادة في العراق. وهذا القرار يعهد إلى الأمم المتحدة بدور قيادي في المساعدة على إنشاء حكومة تمثيلية شرعية ومؤسسات ديمقراطية ؛ فضلا عن أنه دلل على عزم المجلس، بل في الواقع دلل على عزم سائر المجتمع الدولي، على حسم خلافات الماضي، وإعطاء الأولوية العليا للإعمار السياسي والاقتصادي في العراق. وتبقى حكومتي مستعدة لتقديم دعمها للعمل الشاق المنتظر في العراق. وتود آيسلندا أن تشدد على أهمية ضمان سلامة بعثات الأمم المتحدة، سواء في العراق أو في أي مكان آخر.

أما أفغانستان فستظل تستأثر بانتباهنا في الأشهر المقبلة. وقد أنجزت الأمم المتحدة عملا قيما بتسجيلها نحو ١٠ ملايين من أصوات الناخبين هناك. وستكون الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في أفغانستان يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر معلما بارزا في عملية إعادة بناء البلد. وعلينا أن نبقي على التزامنا المتواصل تجاه أفغانستان حيث لا تزال عملية إعادة البناء تواجه تحديات خطيرة. وقد أثبتت آيسلندا دعمها وتولت الدور القيادي في تشغيل مطار كابل الدولي تحت رعاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي.

وما من شك في أن الشرق الأوسط يشكل مصدرا لقلق دائم. والحكومة الآيسلندية مابرحت تطالب إسرائيل والسلطة الفلسطينية باستئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية. وخريطة الطريق تحدد طريقا واقعيا يؤدي إلى حل قوامه دولتان. وآيسلندا تؤيد جهود المجموعة الرباعية تمام التأييد. ونحن نحث تلك المجموعة وجميع الأطراف الأخرى من ذوي النوايا الحسنة على مواصلة التركيز على هذه القضية.

في مستهل كلمتي، ركزت ملاحظاتي على الإرهاب. والإرهاب هو اعتداء على حقوق الإنسان. وأود أن أعرب عن تأييدي القوي لمبادرة الأمين العام التي يحث فيها الدول الأعضاء على التصديق على جميع الاتفاقيات المتعلقة بحماية حقوق المواطن العادي.

وفي سياق حربنا ضد الإرهاب، علينا أن نحرص على حماية حقوق الإنسان التي يستخف بها الإرهابيون أنفسهم. وعلينا أن نتأكد من عدم التضحية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وهنا، أود الإشارة إلى الدور الأساسي الذي تضطلع به لجنة الصليب الأحمر الدولية، بل وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأكملها، في رصد تنفيذ اتفاقيات جنيف. وأن أعرب في الوقت ذاته عن تقديري لذلك العمل.

وأثناء هذه الدورة للجمعية العامة، ستواصل آيسلندا جهودها في سبيل النهوض بقضية حقوق الإنسان. وفي هذا

السياق، نتطلع إلى الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لبدء سريان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونحث الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في تلك الاتفاقية على الانضمام إليها. وستواصل آيسلندا أيضا العمل مع غيرها لاقتلاع جذور العنصرية والتعصب الديني، باعتبار ذلك الطريق الرئيسي المؤدي إلى منع نشوب الصراع وتهيئة بيئة إنسانية آمنة.

إن آيسلندا تلتزم التزاما تاما بالنظام المتعدد الأطراف، الذي تشكل الأمم المتحدة نقطة ارتكازه. وبدون وجود نظام فعال متعدد الأطراف سيصبح من العصيب جدا التصدي للصراع وأسبابه. ولكن ذلك النظام يحتاج إلى تغيير لكي يصبح فعالا. وحكومة آيسلندا تأمل مخلصة في أن نتمكن من إحداث التغيير اللازم في غضون السنة المقبلة، ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل بلوغ تلك الغاية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باتريسيو زوكيلندا، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية الإكوادور.

السيد زوكيلندا (الإكوادور) (تكلم بالإسبانية): أتشرف بأن أمثل رئيس الإكوادور، السيد لوسيو غورتيريز بوربوا، وشعب الإكوادور في هذا المحفل العالمي للأمم، لأؤكد مرة أخرى أن بلدي، الإكوادور، حليف للدول الملتزمة بالسلام وبالتسوية السلمية للخلافات. إن الإكوادور بلد ملتزم بالقانون ويطبق مبدأ الأمن والتضامن الدوليين ومدافع قوي عن جميع الولايات الناجمة عن ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الجدير بأن نبرز مرة أخرى أن الإكوادور، في علاقاتها مع المجتمع الدولي، تعارض جميع أشكال التمييز أو الفصل أو الاستعمار أو الاستعمار الجديد. وبهذه المناسبة، يجب أن تطلب حكومة الإكوادور مرة أخرى من مجتمع الدول والهيئات المالية الدولية عدم تجاهل العبء الثقيل على بلادنا المتمثل في خدمة الديون التي تضع قيودا كبيرة على اقتصاداتنا. وتناشد حكومة الإكوادور الأمم المتحدة أن تتحرك إلى الأمام بقدر أكبر من التصميم لتحديد إجراءات محددة تهدف إلى تقليل الضغوط الحالية بفاعلية وبالإضافة إلى ذلك، لوضع مقترحات للتصدي بفعالية، لهذه القضية على الأجل الطويل وتمكين بلادنا من التنمية.

ويجب أيضا على حكومة الإكوادور استرعاء الانتباه إلى أكثر المشاكل إلحاحا ألا وهي حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وتعبر هذه المشكلة المروعة عن واقع يتناقض تماما مع أبسط المبادئ الأخلاقية للسلوك الإنساني ويدمر القواعد الأساسية للتعايش المتحضر، الذي يجب بالضرورة أن يحتل فيه احترام حياة الأفراد وكرامتهم أولوية عالية.

وقد حان الوقت ليعطي كل من المجتمع الدولي والأمم المتحدة أولوية مطلقة لهذه القضية ولإيجاد الإرادة والتصميم السياسيين على معالجة كل صراع دموي وغير إنساني لا يسود فيه القانون الإنساني وعلى القضاء عليه. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، تقع مسؤولية على مجلس الأمن عن تعزيز حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بغية تفادي تقويض الهيكل القانوني الدولي بأسره.

ونظرا لأن الإكوادور تمتثل لالتزاماتها الدولية ولشعورها الإنساني، ظلت ترحب بآلاف اللاجئين من كولومبيا وبلدان أخرى لأن حياتهم وحريتهم وأمنهم الاقتصادي قد تعرضت للخطر. ويجب أن نذكر المجتمع الدولي بأنه من أجل تسوية هذه الحالة الحرجة، فنحن بحاجة إلى التزام كل بلد وكل هيئة دولية. ولذلك السبب، فمن الأساسي الالتزام بمبادئ المسؤولية المشتركة والأعباء

المشتركة، وينبغي أن تتلقى بلدان، من قبيل الإكوادور، التي تستقبل اللاجئين والمهاجرين قدرا أكبر من الدعم التقني والاقتصادي. وهذا الدعم ضروري لتقليل العبء الاجتماعي الناجم عن الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين يدخلون المجتمعات المحلية على الحدود، وهي المجتمعات التي تعاني من مستويات أعلى من الفقر وتفتقر إلى الخدمات الأساسية.

وفيما يتعلق بتحليل الحدود الشمالية للإكوادور الذي أجرته البعثة المشتركة بين الوكالات، نقدر الدعم المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ مقترحات التنمية التي اقترحها في التقرير. وتود الإكوادور أيضا أن تحصل على تأييد المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية في هذا المسعى.

وتحث حكومة الإكوادور المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته بتنفيذ البرامج التي وضعتها الإكوادور وبيرو في إطار خطة التنمية الوطنية الثنائية للحدود المشتركة بينهما، بعد توقيع اتفاقات السلام في برازيليا في عام ١٩٩٨. وتهدف هذه المشاريع إلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية لسكان المنطقة، عن طريق برامج اجتماعية ومشاريع بنية تحتية. ومع ذلك، تطلب كل من الإكوادور وبيرو الدعم التمويلي من البلدان التي تعهدت بتقديم مساعداتها لمرحلة ما بعد الصراع.

ويجب، علاوة على المشاكل الإنمائية التي تواجهها بلداننا، أن نضيف العوائق التجارية المستمرة التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على منتجاتنا التصديرية، فضلا عن الإعانات التي تبلغ قيمتها الملايين والتي تمنحها هذه البلدان لمنتجاتها، وخاصة المنتجات الزراعية، مما يحد بشدة من المنافسة الطبيعية فيما بين البلدان ويزيد من البطالة ويهدد مستقبل التعليم والصحة ورفاه شعوبنا.

ولقد أدت الأحوال المتردية في البلدان النامية إلى زيادة تدفقات المهاجرين إلى المراكز الصناعية بحثا عن فرص العمل، التي لم تعد تتوافر في بلدانهم الأصلية. ولقد ووجه هذا النزوح الهائل في بعض البلدان بسياسات تقليدية غير منصفة تستند إلى مفاهيم كراهية الأجانب التي تزيد من تردي المشكلة القائمة حاليا بدلا من توفير حل لها ولأسبابها الجذرية.

وتمثل الهجرة الدولية مشكلة اشتدت حدتها في العقد الأخير. وفي كل سنة يتأثر عدد أكبر من البلدان بتحركات الهجرة التي تستأثر باهتمام متزايد على مستوى اتخاذ القرار. وتبين الهجرة تطلع البشرية لاغتنام الفرصة لالتماس نوعية أفضل للحياة والتمتع بآفاق اقتصادية أرحب. كما أنها تشجع على تبادل الآراء والتوصل إلى تفاهم فيما بين الشعوب وتعزز الحوار وتزيد من الإثراء الثقافي والاقتصادي.

ولا يمكن تصور تاريخ البشرية من دون تدفقات الهجرة التي لا تنقطع. ومن الجلي إذا أن تحركات الهجرة هذه تترتب عليها آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وديموغرافية على كل من بلدان المغادرة وبلدان الوصول على حد سواء. وينبغي في هذا السياق وفي الحقبة الحالية هذه التي تسودها العولمة السوقية أن يوضع التأكيد على تحرير الإمداد بالخدمات عبر التنقل الحر للأشخاص.

وتلتزم الإكوادور بشدة بالتعاون في البحث عن حلول لهذه المشكلة الضخمة عن طريق المراقبة الصارمة للهجرة غير القانونية للأشخاص وإبرام اتفاقات عالمية تحبذ تطور البشر، كل داخل بلده. إلا أن تحقيق هذه الغاية يتطلب تعاوناً نشطاً بين البلدان التي تمثل مصدر الهجرة والبلدان المتلقية للمهاجرين، وتعاون المنظمات الدولية أيضاً.

لقد حافظ بلدي تقليدياً على سياسة تعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، ولهذا السبب، أود، من

هذه الجمعية العامة، أن أناشد جميع الحكومات وجميع قطاعات المجتمع، لا سيما بلدان ومجتمعات العالم المتقدم النمو التي تستقبل عمالاً مهاجرين، أن توجه جهودها لحماية حقوق هذا القطاع الضعيف من المجتمع على نحو غير تمييزي، آخذة في الحسبان جوانب الهجرة الإيجابية جدا والعالية الإنتاج.

إن أراضي إكوادور وطن لاثنتي عشرة قومية وأكثر من ١٧ مجموعة عرقية. وقد سلَّم بهذا التنوع دستور الجمهورية، الذي يعرّف إكوادور بأنها ديمقراطية اجتماعية تشجع التوزيع المنصف للرفاه. ويحدد الميثاق الأساسي لدولة إكوادور إطارا قانونيا يشجع مشاركة الأقليات الإثنية في الأجهزة والعمليات السياسية، ويضمن ممارسة الحقوق الدستورية لهذه المجموعات في المجالين العام والخاص.

ولا يفوت حكومة بلدي أن تذكر أن عدم المساواة كانت وستظل العقبة الكأداء أمام التطور الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر في العديد من البلدان النامية. والتفاوت في الثروة والدخل الواضح حاليا داخل العديد من البلدان وفيما بينها مسألة تثير قلق المجتمع الدولي. ولمنع حدوث هذا التفاوت، يتعين علينا اعتماد تدابير فعالة متعددة الجوانب تهدف إلى الحد بفعالية من الفقر، الذي يشكل في حد ذاته إهانة لكرامة الإنسان، وبالتالي يضر بحقوق الأفراد.

انطلاقاً من هذا المفهوم، أصبح من المحتم أن يتجسد القصد من عقد مؤتمرات القمة العالمية التي تعالج قضايا التنمية واستئصال الفقر، من خلال خطط وبرامج داخلية تقوم على التعاون الدولي المعزز.

وحكومة إكوادور تدعم هذه الأنشطة، التي تتجسد في ثلاثة مجالات: تخفيف حدة الفقر، والحكم السياسي والشفافية السياسية، والتنمية المستدامة من خلال الوصول إلى الموارد الطبيعية بصورة منصفة. وهذا الالتزام أدى إلى اختيار إكوادور كمثال لتنفيذ النماذج المبتكرة، بهدف رفع مستوى المساعدة ونوعية استجابة البلد إلى الحد الأمثل.

أعتقد أن من الضروري إسماع صوت بلدي بشأن موضوع الإرهاب. فهذه الظاهرة عرّضت للخطر توازن كوكبنا وسلامه ووئامه وأمنه. وقد مزقت النسيج الاجتماعي السياسي للمجتمعات، وأضرت بالهياكل المالية، وقوضت عمل أجهزة أمن الدول.

وأود أن أكرر التأكيد على دعم وتأييد حكومة إكوادور الكامل لجميع المبادرات والإجراءات التي وضعت لمكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله وسماته، ولكن دائما في إطار قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاحترام التام لحقوق الإنسان.

ويجب أن نبرز حقيقة أن الجوع واعتلال الصحة والفقر والتباين الاقتصادي الكبير وعدم احترام حقوق الإنسان والفساد ومحاولات حل النزاعات والصراعات بوسائل غير سلمية وزيادة ثقل الدين الخارجي بذور لعدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد الدولي؛ إذ أنها تقوض الحكم وتمثل عوامل تؤدي إلى زعزعة المؤسسات الديمقراطية. يجب أن يدرك المجتمع الدولي إدراكاً كاملاً أن الحقائق اليومية القاسية هذه التي تواجهها البلدان النامية تمثل أيضا تهديدا للأمن العالمي. ولذلك، يجب أن نكافح الإرهاب مباشرة باستراتيجية عالمية متضافرة وعريضة القاعدة لتعزيز النمو وتحسين ظروف العيش لقطاع كبير من سكان العالم المهمشين وتشجيع الحوار والتسامح بين الناس وبين الدول.

يتعين أن يجعل المجتمع الدولي حماية وأمن الأفراد هدفا من أهداف السياسة العالمية. إن أمن الدول والمجتمعات والأفراد يتطلب النظر إلى الأخطار التي تتهدد قيمهم الأساسية، المتمثلة في السيادة والهوية والبقاء. واستنادا إلى

هذه الأسس وحدها، يجب تعيين المعايير المحددة للإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية في عالم اليوم المترابط.

وإكوادور، بوصفها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة، تدعم بقوة النظام المتعدد الأطراف، لأنه يشكل أفضل ضمانة للتنفيذ الكامل للمقاصد والمبادئ التي أدت إلى إنشائها، وهي المقاصد والمبادئ التي يكرسها ميثاقها. ونتيجة لذلك، تؤيد إكوادور تأييدا كاملاً عملية إصلاح الأمم المتحدة الحالية، لا سيما إصلاح هيئاتها الرئيسية، مثل مجلس الأمن، بالإضافة إلى إعادة تنشيط دور الجمعية العامة. ونحن مقتنعون أن هذا سيسهم في اتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق مهمتها.

يود بلدي أن يلفت الانتباه إلى البيان الذي أدلى به هنا رئيس وزراء إسبانيا، وإلى عبارات تضامنه مع قضية شعوب أمريكا اللاتينية والتزامه بدعم تخفيف الدين وحالات الظلم، وكذلك تشجيع وتعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية. وترحب إكوادور بهذا التعبير عن حُسن النية الذي أبداه رئيس وزراء إسبانيا، لأن من شأن تحقيق هذه الأهداف أن يسهم في رفاه الشعوب.

أخيرا، إن الديمقراطية واحترام شرعية الحكومات التي ترسخت من خلال التصويت الشعبي هي أعظم انتصارات أمريكا اللاتينية في العقود الأخيرة. وينبغي عدم القيام بأي محاولة لتعديل هذا المبدأ الأساسي من مبادئ السياسة الدولية حتى لا نلحق ضررا جسيما بنظام التعايش الطبيعي بين الدول.

في الختام، اسمحوا لي أن أحث المجتمع الدولي على أن يبقي دائما نصب عينه مُثُل البشرية العزيزة التي استُلهمت منها هذه المنظمة، كما هي محددة في ديباجة ميثاقها التي تمثل الولايات الأساسية لأعضائها وشتى هيئاتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوا برناردو دي ميراندا، وزير خارجية جمهورية أنغولا.

السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): يغمرني شعور بالسعادة لرؤية السيد بينغ يترأس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ولذلك، فإن أولى عباراتي أن أنقل إليه، باسم حكومتي، وبالأصالة عن نفسي، أحر التهاني القلبية بمناسبة انتخابه.

وينبع ارتياحنا من الاحترام الكبير الذي يكنه شعب أنغولا لبلدكم ومن روابط الصداقة والأخوة القوية التي توحدنا.

وأود أيضا أن أتقدم بالتهنئة لسلفكم على أسلوبه الديناميكي الذي أدى به ولايته.

في الوقت الذي يواجه فيه العالم أهوال العنف والفقر والجوع، تقع مرة أخرى على عاتق أعضاء الجمعية المسؤولية الصعبة المتمثلة في تقييم تنفيذ قراراتهم والبحث عن حلول جديدة للمشاكل التي تؤثر على ملايين البشر – وهي حلول تستدعي وجود آلية للتعاون الدولي.

يجب أن تظل الأمم المتحدة أداة رئيسية للدول في التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه السلم والأمن على الصعيد الدولي، مثل الإرهاب؛ والجوع؛ والفقر؛ وانتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال تحرم ملايين البشر من حرياتهم الأساسية؛ وتدهور البيئة؛ والجريمة المنظمة المتعددة الجنسيات، بما في ذلك تهريب المخدرات؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

إن الصعوبات الأخيرة التي واجهتها الأمم المتحدة في تصديها لحالات ألحقت ضررا جسيما بالأمن الدولي كشفت محدودية هيكل الأمم المتحدة وعملها. يجب إصلاح

منظومة الأمم المتحدة بسرعة وتهيئتها وفقا لمطالب وتحديات الحالة الراهنة، التي تتسم بالعولمة.

تفتقر أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية للطابع الديمقراطي العريض القاعدة الذي تحتاج إليه لتعبر عن إرادة غالبية أعضاء المنظمة. وينبغي توسيع فئتي عضوية مجلس الأمن كليهما – على أساس تمثيل جغرافي منصف – لتعكس هذه العضوية النظام الدولي الجديد.

في الخمسين عاما التي انقضت، حققت البشرية تقدما في ميادين العلم والتكنولوجيا، والتنمية الاقتصادية، والطب وميادين أخرى، أسفرت عن تحسين ظروف العيش وعن زيادة العمر المتوقع لفئات كبيرة من سكان العالم، كما أسفرت عن زيادة ثروة العالم المادية، وحتى الروحية.

وفي حين أن بعض البلدان والقارات تشاطرت هذه المكاسب، فإن بلداناً وقارات أخرى لا تزال مهمشة – غارقة في نكسات اقتصادية ترغم جزءا كبيرا من سكانها على العيش دون خط الفقر.

إن طموحات هؤلاء الناس في عالم تسوده العدالة الاجتماعية ويمارسون فيه حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ممارسة كاملة بما فيها الحق في التنمية، لم تتحقق بعد. وفي الحقيقة، لم تتوقف الزيادة في أعداد الفقراء: فمنذ عام ١٩٩٠، زاد عدد الفقراء في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

في مؤتمر القمة الأخير المعني بالجوع والفقر، الذي ابتدر الدعوة إلى عقده رئيس البرازيل، لولا دا سيلفا، أبرز زعماء العالم الحالة المأساوية لبلايين البشر الذين يعيشون بصورة أساسية في البلدان النامية ويعانون من الجوع وسوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها بسهولة.

هذه صورة تستحق التأنيب، ولذلك، يجب جعل استئصال الجوع والفقر أولوية في سياساتنا الوطنية وفي جدول أعمال منظمتنا. ويمكن عكس اتجاه هذه الحالة المأساوية بسرعة بالمزيد من الالتزام من حكومات البلدان النامية وتوفر إرادة سياسية أقوى لدى البلدان الغنية.

فضلا عن ذلك، أسهمت القيود المفروضة على التجارة الدولية الحرة في تدهور ظروف العيش للناس في البلدان التي خضعت لتدابير اقتصادية تقييدية، كما هو الحال بالنسبة لكوبا. ونعتقد أن هذه التدابير تشكل اعتداء على المبادئ الأخلاقية والإنسانية.

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول النامية لتحسين أدائها الاقتصادي ورفاه سكانها، فإن النتائج العملية لا ترقى إلى مستوى احتياجات عملية التنمية. ويعزى هذا جزئيا إلى فرض سياسات على البلدان النامية لا تأخذ واقعها في الحسبان.

وتضغط بعض المؤسسات والبلدان الغنية على البلدان الفقيرة للسير على خطى البلدان الصناعية أثناء تنميتها الاقتصادية، زاعمة أن البلدان النامية ستتطور بسرعة أكبر بسبب المنافع التي ستنتج عن تنفيذ سياسات أعطت في الماضي نتائج إيجابية.

وهذه المبادئ التوجيهية لا تقترب من تلبية احتياجات التنمية في البلدان الفقيرة. وهي لا تركز على مؤسسات التدريب على الصعيدين المحلي والوطني؛ وفي الحقيقة، ينبغي أن تعمل تلك المؤسسات كروافع للتنمية.

وتقع على عاتق الدول الغنية مسؤولية أخلاقية تتمثل في تنمية روح الشراكة، وليس عدم المساواة والتبعية، لكي تسهم في تنمية البلدان الأقل ثراءً وإنشاء مؤسسات قادرة على مواصلة اندماجها في الاقتصاد العالمي.

إن جوانب التباين الاقتصادي القائمة بين بلدان الشمال الغنية وبلدان الجنوب النامية ليست نتيجة لاختيار الأخيرة. وقد تحقق ثراء العالم الصناعي على حساب إفقار العالم الثالث، من خلال الاستغلال غير المكبوح لموارده الطبيعية واليد العاملة فيه وفرض نظام الاحتلال والهيمنة عليه.

واليوم، لا تزال بلداننا وشعوبنا تعاني نتيجة لسياسات الاستغلال والإخضاع هذه، التي تفاقمت في بعض الحالات بالصراعات الداخلية التي حدثت بعد انتهاء فترة الهيمنة الأجنبية.

ويبدو لنا أحيانا أن مؤسسات التمويل الدولية تقلل عمدا من شأن هذه الحقائق. ومن وجهة نظرنا، لا يمكن تبرير التردد الواسع بالنسبة لتقديم المساعدة المالية للبلدان النامية. فضلاً عن ذلك، يبدو أن بعض الشروط المسبقة المفروضة إنما هي استجابة لمصالح سياسية أكثر من كونها استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

لقد دعونا هذه الهيئة والمجتمع الدولي حتى قبل عهد قريب، إلى دعم استعادة السلم في أنغولا. وأخيرا وصل هذا السلام الذي طال السعي إلى تحقيقه وأثبت أنه لا يمكن عكس مساره.

ونجاح عملية السلام يؤذن ببدء مرحلة جديدة: وضع الأسس الأساسية لبناء مجتمع جديد على أساس سيادة القانون والتسامح واقتصاد السوق ووجود مجتمع مدني نابض بالحياة. وبالإضافة إلى العملية السياسية، تقوم حكومتي بإصلاح اقتصادي، وهو عامل يساهم في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولولا التحديات الهائلة المتزامنة التي واجهتنا، لسارت العملية بسرعة أكبر.

وحتى الآن، تصارع حكومة أنغولا بمفردها مهمة الإعمار الوطني. وتشمل تلك المهمة إعادة تأهيل البُنى التحتية الاجتماعية والإنتاجية، التي كاد الصراع المسلح أن يدمرها تدميرا كاملا؛ كما تشمل إعادة الإدماج الاجتماعي لنحو ١٠٠ ٠٠٠ مقاتل سابق وأُسرهم؛ وإعادة توطين ما يزيد على أربعة ملايين شخص مشردين داخليا وما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ؛ وبذل جهد بعيد الأثر لتخفيف حدة الفقر الذي يعاني منه معظم السكان. ولا يمكن أن يُكتب لهذه المهمة الصعبة جدا النجاح إلا بمساهمة كاملة من المجتمع الدولي.

ولا يمكن تبرير التحفظات التي أعرب عنها بعض المانحين الدوليين المتعلقة بتقديم المساعدة لأنغولا إلا بالافتقار إلى الإرادة السياسية – فهذه التحفظات تغفل في الحقيقة أن الصراع الداخلي كان طويلاً جدا ومدمرا، وأنه استهلك جزءا كبيرا من الموارد المالية والإنسانية والمادية للبلاد، ومزق البلاد.

إن إعمار أنغولا يستدعي بصورة عاجلة إقامة شراكات وتقديم دعم كبير يماثل المساعدة التي قدمت إلى بلدان أخرى في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وأنغولا، بوصفها بلدا ينعم بالسلام والحرية التي حارب من أجلها لمدة أربعين عاما، قلقة من عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي بلد تتشاطر معه أنغولا حدودا برية طويلة، وتربطنا به روابط أخوية. وقد أصابتنا صدمة خاصة من مذابح المدنيين في غاتومبا. ومرتكبو ذلك العمل الشنيع، الذين أثاروا تصعيدا جديدا للعنف بغية إفشال عملية السلام، يجب أن يساءلوا قضائيا. وقد أوضح ذلك العمل، من بين جملة أمور، أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في إطار عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الحالة لا تزال هشة للغاية.

ويجب أن يكرس المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، اهتماما خاصا ومستمرا لهذه المسألة بغية تجنب انهيار عملية السلام.

وفي هذا السياق، يجب أن تتعاون المنظمات دون الإقليمية وبلدان المنطقة والهيئات المشاركة في السعي لتحقيق سلام دائم في ذلك البلد، بغية تشجيع الأطراف الكونغولية على الوفاء بالتزاماتها بموجب العملية الانتقالية.

ومن المهم جدا أن تكرر جميع البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الإعراب عن التزامها بمواصلة احترام سيادة ذلك البلد ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الانتقالية بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. وحكومتي مستعدة، في حدود قدرتها، لتقديم المساعدة اللازمة في عملية تعزيز السلام والاستقرار في ذلك البلد.

تمثل الأزمة في دارفور شوكة في ضمير العدالة الدولية. وتؤيد أنغولا قرار الأمين العام أن يأذن بإجراء تحقيق في هذا الشأن. ونأمل أن تتعاون السلطات السودانية تعاونا كاملاً مع جهود الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن الرامية إلى تحقيق السلام لشعب تلك المنطقة. ونعتقد أنه يوجد الآن أساس قوي لحل ذلك الصراع.

ولا يسع أنغولا، التي كانت في الماضي ضحية للإرهاب، أن تقف موقف اللامبالاة من الأعمال الإرهابية، أينما حدثت. والأعمال الإرهابية التي شهدناها في الآونة الأخيرة، والشكل الخسيس والقاسي الذي اتخذته، لا ينبغي لها أن تثبط الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاقتلاع مرتكبيها، ولكن ينبغي بدلاً من ذلك أن تزيد من تصميم المجتمع الدولي على عزل المجموعات الإرهابية وإحباط جهودها.

بيد أننا نعتقد أنه ينبغي لنا أن نفكر ملياً في وسائل منع الإرهاب ومكافحته. هل كانت الأساليب التي استخدمت حتى الآن فعالة في القضاء على الإرهاب؟ هل نظام الأمن الجماعي الحالي قادر على التصدي لعدوانية الإرهابيين؟ وهل سيكون التصدي للإرهاب استناداً إلى جهود الأمم المتحدة المتعددة الأطراف أقل فاعلية؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة لممثل هايتي، الذي طلب أن يتكلم ممارسة لحق الرد.

اسمحوا لي أن أذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد ميرورز (هايتي) (تكلم بالفرنسية): في الكلمة التي ألقاها هذا الصباح الأونرابل رالف غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنست وجزر غرينادين، أمام الجمعية العامة قدم لمحة عن الحالة السياسية في هايتي لا تعكس، لسوء الطالع، الحقائق في بلدي.

ولذلك، فإن وفدي يعتزم أن يمارس حقه في الرد، وفقا للقاعدة ١١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ليقدم توضيحا أفضل، دون الدخول في نقاش لا فائدة منه مع هذه الدولة الشقيقة في منطقة الكاريبي.

أشار رئيس الوزراء غونسالفيس إلى انقطاع العملية الديمقراطية في هايتي اعتبارا من ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أنه بعد الإعلان بالطريقة الصحيحة في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن

شغور منصب الرئاسة، وطبقا لأحكام المادة ١٤٩ من دستور هايتي لعام ١٩٨٧، أدى الأونرابل بونيفيس أليكساندر، بوصفه رئيس المحكمة العليا، اليمين الدستورية كرئيس مؤقت للجمهورية.

وهنا، أود أن أذكِّر بأن شغور منصب الرئاسة نجم عن رحيل الرئيس السابق أرستيد، الذي طلب المساعدة من دولة ثالثة لتساعده على مغادرة البلاد عندما ووجه بخطر مثّله – بحسب اعتقاده – أنصاره، وواجه حالة لم يعد فيها قادرا على السيطرة على الأوضاع. وإن الفراغ الذي نجم عن ذلك أولته الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية الاهتمام الواجب أثناء المناقشات التي شاركت فيها سانت فنسنت وجزر غرينادين. وفي ضوء هذه الحالة شكلت حكومة وفاق وطني – شاركت في تشكيلها جميع الجهات الفاعلة في البلاد، بما فيها أنصار حزب لافالاس، ونيطت بهذه الحكومة ولاية تنظيم انتخابات حرة وذات مصداقية في عام ٢٠٠٥.

قبل يومين، كرر رئيس دولة هايتي رسميا أمام الجمعية التزامه بالعبارات التالية:

”إن العملية الديمقراطية قد بدأت. والأحزاب السياسية أخذت تتشكل، والآخرون ينظمون أنفسهم من جديد. وبدأ حوار متواصل ومثمر بين سلطات الدولة والطبقة السياسية ومنظمات المجتمع المدني في البلد“. (A/59/PV.6)

وفيما بعد، قال في نفس البيان:

”وستنظم انتخابات عامة في عام ٢٠٠٥. والحكومة تدعم هذه العملية بحزم، وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، يجب أن أسلِّم السلطة، وسأسلمها لرئيس منتخب ديمقراطيا“. (A/59/PV.6)

وبالتالي، فإن جمهورية هايتي لا تزال ملتزمة بقراري مجلس الأمن ١٥٢٩ (٢٠٠٤) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، اللذين أنشئت بموجبهما، على التوالي، القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات وبعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي. ونحن نرى أن هذين النصين يعكسان على نحو أفضل الحقائق في هايتي وأنهما أداتان مفيدتان لتحسين فرصة الشعب الهايتي.

الحكومة المؤقتة متمسكة تمسكا شديدا بمبادئ احترام حقوق الإنسان واحترام كرامة الإنسان، التي لا بد منها لتتمكن أية دولة ديمقراطية من أن تسيِّر أمورها بنجاح. وتعمل الحكومة، بتعاون دولي، على تقوية مؤسسات الدولة، لا سيما النظام القضائي. لسوء الطالع، أعطت حكومة سانت فنسنت وغرينادين صورة سلبية لحكومة هايتي بعد قرار شعبي لم يتدخل فيه أي عضو من أعضاء الحكومة وكان متسقاً مع دستور البلاد وقوانينها.

أود أن أذكِّر بأن الفرع القضائي في هايتي جهاز من أجهزة الدولة يعمل باستقلالية تامة عن الفرع التنفيذي. وقد ذكَّر فخامة رئيس جمهورية هايتي بذلك بوضوح في العبارات التالية:

”والواضح أن الإصلاح الضروري للنظام القضائي في هايتي أصبح مسألة حتمية. غير أنه من المجحف بصورة أساسية لوم الحكومة الحالية على التدخل السافر في الإجراءات القضائية أو الاستنزاف المنهجي للقضاة أو الموظفين المدنيين المكلفين بإرساء قواعد القانون.

”إن حكومة هايتي تشعر بحساسية بالغة تجاه التعليقات والملاحظات التي يبديها أصدقاؤها وشركاؤها الذين تتعاون معهم في جميع ميادين الحكم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لكنها تأبى أن تشترك في قرارات تخص جهازا واحدا من

أجهزة الدولة أو أن ترتبط به، يتصرف باستقلالية كاملة، حتى ولو أثارت تلك القرارات تساؤلات معينة''. (A/59/PV.6)

ولذلك، تستهجن حكومة هايتي بيان سانت فنسنت وجزر غرينادين، الذي يأتي في وقت تبذل فيه هايتي، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لا سيما بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي – جهودا لتعزيز الاستقرار السياسي وتقديم المساعدة لضحايا الكارثة الطبيعية الأخيرة التي حلّت بالبلاد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر البلدان الصديقة العديدة والمنظمات الإنسانية التي شاركت في تلك العملية.

ولكننا نأسف بشدة لهذا البيان غير المناسب، الذي قد يضر بهذه الجهود والذي، للأسف، يمكن أن يفسر على أنه تأييد للعنف وانعدام الأمن المستمرين في بعض مناطق البلاد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين في نقطة نظام.

السيد دانييل (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): يود وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين أن يمارس في وقت لاحق حقه في الرد على البيان الذي أدلى به المتكلم السابق.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/١٠.